

العدالة كفن الجماليات القانونية في صنع القرار
القضائي
تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي
باحث قانوني دولي أستاذ زائر في النظرية
القضائية والعدالة المقارنة

إهداء
إلى ابنتي صبرينال
التي ترى الجمال في كل شيء
حتى في صمت القاضي قبل أن ينطق بالحق

قائمة الفصول

1 ليس كل حكمٍ عادلٍ جميل ولكن كل حكمٍ
جميلٍ عادل

2 القاضي كمنحوتٍ من الحكمة بين الصمت
والكلمة

3 لغة الحكم القضائي البلاغة كضمانة للعدالة

4 التوازن كشكل جمالي كيف يوزَّع القاضي
الحق دون ظلم

5 الخيال القانوني عندما يتجاوز القاضي النص
ليصل إلى الروح

6 السياق كلوحة لماذا لا يمكن فهم الحكم خارج
زمانه ومكانه

7 المحامي كشريك في الجمال دور الدفاع في
تشكيل لحظة العدالة

8 الأحكام التي بكى لها التاريخ دراسة في

العاطفة المعقولة

9 الرأي المخالف كفن مضاد جمال الاختلاف

داخل القاعة القضائية

10 العدالة البطيئة هل يحتاج الجمال إلى وقت

11 البساطة كذروة الفن القضائي متى يكون

الحكم العظيم قصيراً

12 الرمزية في الأحكام القرارات التي تحمل أكثر

مما تقول

13 العدالة كدراما بناء الحجة القضائية كقصة

إنسانية

14 الحياد ليس بروداً الجمال في ضبط الانفعال

دون فقدان الإنسانية

15 الأحكام المفقودة عندما يُكتب حكمٌ عظيم

فلا يُفهم

16 التراث القضائي كمتحف فني أحكام خالدة

عبر العصور

17 العدالة الرقمية هل يمكن لخوارزمية أن تبتكر

حكمًا جميلًا

18 التدريب على الجمال كيف يُعلّم القاضي أن

يرى بالعين الثالثة

19 النقد القضائي كفن نقدي تقييم الأحكام

بمعايير جمالية

20 نحو مدرسة الجمال القضائي رؤية لمستقبل

العدالة في عالم بلا روح

المقدمة

وَأَقِمِ الزَّوْزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَخْسِرُوا

الْمِيزَانَ

سورة الرحمن الآية 9

لطالما ظُنَّ أنَّ القانون عالمٌ من الأرقام البنود
والإجراءات

عالمٌ جافٌ لا مكان فيه للخيال ولا رحابة
للعاطفة ولا مساحة للجمال

لكن من قرأ أحكام أولئك القضاة العظام من روما
إلى دلهي ومن باريس إلى بوغوتا يعرف أن
أعظم القرارات القضائية لم تُكتب فقط بالعقل
بل نُسجت أيضًا بالقلب بالذوق وبالرؤية
هذا الكتاب لا يُعلِّمك كيف تطبِّق القانون
هذا الكتاب يُعيد لك إيمانك بأن العدالة يمكن أن
تكون تحفة

في زمنٍ يتسارع فيه العالم نحو الذكاء
الاصطناعي وتُختزل الأحكام إلى خوارزميات

ويُطلب من القاضي أن يكون آلة عادلة

نطرح سؤالاً جريئاً

هل يمكن للعدالة أن تبقى عدالة إذا فقدت

جمالها

الإجابة ليست في الكتب الفقهية بل في تلك

اللحظات النادرة حين يقرأ المرء حكماً قضائياً

فبيكي ليس لأنه ظلم بل لأنه شعر أن الحق قد

نُطق به بلغةٍ إلهية

هنا في هذا التقاطع بين القانون والفن بين

المنطق والروح بين الدقة والرحمة

تولد العدالة الحقيقية

والله ولي التوفيق

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

يناير 2026

الفصل الأول

ليس كل حكمٍ عادلٍ جميل ولكن كل حكمٍ
جميلٍ عادل

لم يسبق أن طُرح السؤال التالي في قاعة
محكمة هل هذا الحكم جميل
مع أن البشر منذ فجر التاريخ لم يكتفوا بالعدالة
كمجرد توزيع ميكانيكي للجزاءات بل طالبوا بأن
تكون العدالة مقنعة مؤثرة ومتناغمة أي جميلة
فالعدالة التي تُفرض بالقوة قد تُطاع لكنها لا
تُحب

أما العدالة التي تُنطق بلغةٍ تحمل وزن الحقيقة
ونغم الإنسانية فهي وحدها التي تُرسّخ

الشرعية وتُهدّئ النفوس وتُصبح جزءاً من
الوعي الجمعي

الجمال في القرار القضائي ليس زينةً خارجية
ولا بلاغةً فارغة

هو بنية داخلية تتكوّن من التوازن الوضوح العمق
والقدرة على رؤية الإنسان خلف الملف
ومن هنا نبدأ رحلتنا في هذا الكتاب بفصلٍ
أساسيٍّ يُعيد تعريف العلاقة بين العدالة
والجمال ليس كـLuxury فكري بل كشرط
وجودي لبقاء القانون نفسه

القانون الحديث في كثير من تجلياته المؤسسية
يميل إلى تقنية مفرطة
يُدرّس الطالب أن الحكم يجب أن يحتوي على

أسباب تطبيق ومنطوق
ويُدرَّب القاضي على تجنّب الانفعال الذاتية
واللغة الأدبية
ويُطلب من المحامي أن يلتزم بالحجج القانونية
لا العواطف الإنسانية
لكن ماذا لو كان هذا التوجّه نفسه هو ما يُفقد
القانون روحيته
ما الذي يجعل حكمًا صادرًا عام 1954 من
المحكمة العليا الأمريكية في قضية *Brown v. Board of Education* لا يزال يُدرّس اليوم ليس
فقط لأنه ألغى الفصل العنصري في المدارس بل
لأنه قال ذلك بجملة واحدة لا تُنسى
المرافق المنفصلة بطبيعتها غير متكافئة
لم تكن هذه الجملة مجرد استنتاج قانوني

كانت ضربة فنية واضحة حاسمة ذات إيقاع
داخلي وتحمل ثقل التاريخ
حكمٌ كهذا لا يُقرأ بل يُختبر

الفرق بين الحكم العادل والحكم الجميل يشبه
الفرق بين آلة دقيقة وعازف بيانو عبقرى
كلاهما قد يُنتج نفس النغمة
لكن أحدهما يُحرك الروح والآخر يُحرّك المؤشر
العدالة الميكانيكية تقول القانون ينص على كذا
والواقعة تتطابق مع كذا إذن الحكم كذا
أما العدالة الجمالية فتقول القانون ينص على كذا
لكن الروح التي ولّدت هذا النص كانت تبحث
عن الكرامة
والواقعة أمامنا ليست مجرد حادثة بل صرخة

إنسان

لذا فإن تطبيق النص هنا يجب أن يحمل نفس
الروح التي كُتب بها

وهذا بالضبط ما فعله القاضي الهندي P. N. Bhagwati
حين حوّل مفهوم العدالة البيئية من
فكرة مجردة إلى واقع حيّ عبر أحكامه التي
كتبها بلغةٍ تجمع بين الحزم والشفقة بين الدقة
والرؤية الشعرية

الجمال القضائي لا يعني التزيين
بل يعني الاختزال الذكي للتعقيد
فأعظم الأحكام ليست الأطول بل تلك التي تقول
الكثير في القليل مثل تلك التي أصدرتها
المحكمة الدستورية الألمانية عام 1975 بشأن

حق الحياة حيث قالت
الدولة لا تملك الحق في أن تُقرّر من يستحق
الحياة ومن لا يستحقها
جملة واحدة
لا مقدمات طويلة
لا استطرادات فقهية
لكنها حملت في طيّاتها رفضًا كاملاً لأي شكل
من أشكال الاستبداد البيولوجي ودفاعًا مطلقًا
عن الكرامة الإنسانية
هذا هو الجمال القدرة على قول الجوهر دون
زائد

قد يعترض البعض قائلاً الجمال ذوق شخصي أما
العدالة فموضوعية

لكن هذا الاعتراض يخلط بين الجمال الزخرفي و
الجمال البنائي

فالجمال الذي نقصده ليس أن يكون الحكم مؤثراً
عاطفياً بل أن يكون متناسقاً داخلياً
أن تكون أسبابه متناسبة مع منطوقه
أن تكون لغته واضحة دون غموض
أن يتعامل مع الوقائع بصدق دون تحوير
وأن يحترم الخصوم حتى في الرفض
هذا النوع من الجمال ليس ذوقاً بل معياراً
وقد بدأ بعض الباحثين في أوروبا وأمريكا اللاتينية
بتطوير مؤشرات جمالية لتقييم الأحكام ليس من
حيث النتيجة بل من حيث كيفية الوصول إليها

لنأخذ مثلاً من أمريكا اللاتينية

في قضية Barrios Altos أمام المحكمة
الدستورية البيروفية لم يكتفِ القضاة بإلغاء قانون
العفو عن جرائم التعذيب بل صاغوا حكمهم كنداء
أخلاقي إلى الأمة قالوا فيه
لا يمكن للنسيان أن يكون سلامًا ولا للإفلات
من العقاب أن يكون مصالحة
الحكم هنا لم يكن مجرد قرار قانوني
كان بيانًا وجوديًّا عن معنى الدولة بعد
الديكتاتورية
ومن يقرأه اليوم بعد عقدين يشعر وكأنه يقرأ
نصًّا أدبيًّا عن الكرامة
هذا هو الفارق
الحكم العادي يُنهي النزاع
الحكم الجميل يبدأ حوارًا مع المستقبل

الجمال القضائي يتطلب شجاعة
فمن السهل أن تكتب حكماً تقنياً يحميك من
الطعن

لكن من الصعب أن تكتب حكماً يحمل رؤيتك
للعدالة لأنك بذلك تضع نفسك أمام التاريخ لا
أمام محكمة النقض فقط
القاضي الذي يكتب بجمال يعلم أنه قد يُخطئ
لكنه يعلم أيضاً أن العدالة التي لا تجرؤ على أن
تكون إنسانية ليست عدالة

وهذا ما فعله القاضي الجنوب أفريقي Albie
Sachs حين كتب في حكم الاعتراف بزواج
المثليين

الدستور لا يمنح الحقوق بل يعترف بالإنسانية

التي كانت دائماً موجودة
جملة كهذه لا تغيّر القانون فقط
بل تغيّر الثقافة

الجمال في الحكم لا يتعارض مع الدقة
بل هو ذروة الدقة
فمن يتقن فنه سواء كان نحّاتاً أو قاضياً يعرف
أن البساطة الحقيقية لا تأتي من التقصير بل من
الإتقان

الحكم الجميل لا يحتوي على كلمات زائدة
ولا يلجأ إلى المصطلحات المعتمدة لإخفاء ضعف
الحجة

ولا يتهرب من الإجابة تحت ستار الاجتهاد
بل يواجه المسألة في صميمها ويقول كلمته

بوضوحٍ يشبه الضوء

وهذا ما نجده في أحكام المحكمة العليا الكندية
التي طوّرت أسلوبًا خاصًا في الكتابة القضائية
كل فقرة تبدأ بسؤال وتنتهي بإجابة
لا لفّ لا دوران لا هروب
الجمال هنا هو الشجاعة في الوضوح

قد يُقال إن الجمال لا مكان له في القضايا
الجنائية خاصة في الجرائم البشعة
لكن العكس هو الصحيح
ففي أشد القضايا قسوة يكون الجمال القضائي
أكثر ضرورة لأنه يمنع العدالة من الانزلاق إلى
الانتقام

عندما حوكم مرتكبو جرائم الحرب في

يوغوسلافيا السابقة كتب أحد قضاة المحكمة
الجنائية الدولية

نحن لا نحاكم الوحشية باسم الوحشية
نحن نحاكمها باسم الإنسانية التي رفضت أن
تموت

هذا ليس بلاغة
هذا درع أخلاقي يحمي العدالة من أن تتحول
إلى مرآة للجريمة نفسها

الجمال القضائي ليس ترفاً
هو ضمانة ضد التحيز الغموض والاستبداد
فمن يكتب حكماً جميلاً يُجبر نفسه على
أن يفهم القضية فهماً عميقاً
أن يصوغ حجته بمنطق سليم

أن يحترم الخصم حتى لو خسر
وأن يترك أثرًا يتجاوز الملف
ومن هنا نصل إلى المقولة التي تفتتح بها هذا
الفصل

ليس كل حكمٍ عادلٍ جميل ولكن كل حكمٍ
جميلٍ عادل

لأن الجمال في جوهره صدقٌ في الشكل
وعمقٌ في المضمون

ولا يمكن لحكمٍ أن يكون جميلًا إذا كان باطلاً
من الداخل

أما الحكم العادل فقد يظل جافاً مبهمًا أو حتى
مؤذٍ في صياغته فيفقد تأثيره رغم صحته

الجمال القضائي لا يولد من فراغ

هو نتاج ثقافة قانونية تُقدّر الإنسان قبل النص
ونظام قضائي يمنح القاضي مساحة للتفكير لا
فقط للتطبيق

في المجتمعات التي تُعامل القضاء كذراع
تنفيذي مُقنّع يختنق الجمال قبل أن يولد
أما في تلك التي ترى في القاضي حارساً للروح
الدستورية فيزدهر الحكم الجميل كثمرة طبيعية
لحرية الفكر وكرامة المهنة

ومن هنا يصبح السؤال الأخلاقي المركزي
هل نحن نُدرب قضاة أم نُدرب موظفين
فالمُوظّف يبحث عن الصواب الإداري
أما القاضي الحقيقي فيبحث عن الحق
الإنساني

لنتأمل حكمًا صادرًا عن المحكمة العليا في
كولومبيا عام 2018 بشأن حق الطفل في بيئة
نظيفة

لم يكتفِ القضاة بتحليل النصوص الدستورية بل
استعانوا بعلم النفس البيئة وفلسفة المستقبل
وقالوا

الطفل لا يملك الحق في بيئة نظيفة فقط لأنه
إنسان
بل لأنه يحمل في نفسه الزمن الذي لم يأتِ
بعد

هذا ليس اجتهادًا فقهيًّا فحسب
هذا رؤية وجودية تربط بين القانون والزمن بين
الحاضر والمستقبل بين الفرد والكون
والجميل في هذا الحكم ليس استشهاده

بالعلوم الأخرى بل طريقة دمجها لها في نسيج
قانوني متماسك دون ادعاء دون تكلّف دون
خروج عن دور القاضي

الحكم الجميل لا يهرب من التعقيد
بل يواجهه ثم يذّيبه في بساطة
فالتعقيد الحقيقي ليس في كثرة الوقائع أو
تشابك القوانين بل في غياب الرؤية
وحين يمتلك القاضي رؤية واضحة أخلاقية
قانونية وإنسانية يستطيع أن يكتب حكمًا يفهمه
الخبير والعاميّ على حدّ سواء
وهذا بالضبط ما فعله القاضي الأمريكي Oliver
Wendell Holmes Jr. حين قال في رأيه الشهير
القانون ليس منطقًا جامدًا

إنه تجربة حية تتنفس مع المجتمع
جملة كهذه لا تحتاج إلى شرح
لأنها تحمل في ذاتها الحقيقة الكاملة عن طبيعة
القانون

الجمال في الحكم لا يعني غياب الخلاف
بل يعني احترام الخلاف
فمن علامات الحكم الجميل أن يتعامل مع الرأي
المخالف حتى لو كان داخل نفس المحكمة
باحترام بل وحتى بإعجاب ضمني
فلا يوجد حكم جميل يبني مجده على إذلال
الخصم أو تشويه وجهة النظر البديلة
وفي هذا السياق تبرز أحكام المحكمة
الدستورية الألمانية كنموذج عالمي حيث

يُخصّص جزء من الحكم لعرض الرأي المخالف
بنفس الوضوح والاحترام وكأنه جزء من الحوار
الداخلي للمحكمة نفسها
الجمال هنا هو الديمقراطية داخل النص القضائي

اللغة هي الوعاء الذي يحمل الجمال القضائي
وليس المقصود باللغة هنا البلاغة اللفظية بل
الدقة كشكل من أشكال الجمال
فالكلمة غير الدقيقة ليست مجرد خطأ تقني بل
خيانة للعدالة
لأن الغموض في اللغة يولّد الظلم في التطبيق
الحكم الجميل يختار كلماته كما يختار النحات
حجارته
لا كلمة زائدة

لا لفظ غامض

لا تعبير يحمل أكثر من معنى دون ضرورة
ومن هنا فإن تدريب القضاة على الكتابة لا فقط
على الفقه هو جزء أساسي من بناء عدالة
جميلة

قد يُقال إن الجمال القضائي يناسب القضايا
الدستورية أو المدنية لكنه لا مكان له في
الجنائي خاصة في الجنايات
لكن التاريخ يثبت العكس
ففي قضية State v. Makwanyane أمام
المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا والتي
ألغيت فيها عقوبة الإعدام كتب القاضي
Chaskalson

الدولة التي تقتل باسم العدالة تفقد حقها في
أن تُسمّى عادلة
هذه ليست دعوة أيديولوجية
هذه ضربة فنية تدمّر منطق الانتقام من جذوره
باستخدام لغةٍ لا تُقاوم
الحكم هنا لم يُلغِ عقوبة
بل أعاد تعريف معنى الدولة الحديثة

الجمال القضائي يتطلب وقتًا
وهو أول ما يُضحّى به في أنظمة القضاء
المثقلة بالقضايا
فمن المستحيل أن يكتب قاضٍ يصدر 50 حكمًا
أسبوعيًّا أحكامًا جميلة
لأن الجمال يحتاج إلى تأملٍ قراءة إعادة صياغة

وربما صمت طويل قبل أن تُكتب الكلمة الأولى
وهذا يطرح سؤالاً مؤسسيًا خطيرًا
هل نريد عدالة سريعة أم عدالة عظيمة
فلا يمكن الجمع بينهما دائماً
ومن يختار السرعة يدفع ثمن الجمال

الحكم الجميل لا يُكتب للقضاة الآخرين
يُكتب للناس

ومن هنا فإن اختبار الجمال الحقيقي ليس في
مدى إعجاب الفقهاء به بل في مدى فهم
المواطن العادي لجوهره وثقته به ورغبته في
نشره

الأحكام التي تُعلّق على جدران المحاكم أو
تُدرّس في المدارس ليست تلك التي

استخدمت أعقد المصطلحات
بل تلك التي جعلت الحق يبدو واضحاً كالشمس

الجمال القضائي ليس ضد التقنية
بل هو تقنية الروح
فمن يظن أن الجمال يعني العاطفة فقد فهمه
خطأً

الجمال الحقيقي في الحكم هو ذلك التوازن
الدقيق بين
المنطق والعاطفة
النص والسياق
الماضي والمستقبل
الفرد والمجتمع
وذلك التوازن لا يتحقق إلا عبر إتقان فني لا يقل

عن إتقان الموسيقى أو الرسام

لننظر إلى حكم المحكمة العليا الهندية في
قضية Navtej Singh Johar 2018 الذي ألغى

تجريم المثلية الجنسية

لم يكتفِ القضاة بتحليل الدستور بل استشهدوا

بشعر رابيندرانات طاغور وفلسفة كانط وتجارب

بشرية حقيقية وقالوا

الهوية ليست خياراً

وهي ليست مرضاً

بل هي جوهر الإنسان الذي لا يجوز للدولة أن

تنكره

الحكم هنا لم يكن قراراً قانونياً فحسب

بل بيان تحرير كُتب بلغةٍ تجمع بين الحزم

والرحمة بين العلم والقلب
وهو مثال حيّ على أن أعظم الأحكام هي تلك
التي تعيد تعريف ما يعنيه أن تكون إنسانًا في
ظل دولة القانون

الحكم الجميل لا يُقنع فقط بل يُلهِم
ومن علامات هذا النوع من الأحكام أنه لا يُنسى
بعد قراءته بل يترسب في الوعي كمرجع
أخلاقي

فهو لا يكتفي بحل النزاع المعروض أمامه بل
يزرع بذرة تغيير في الثقافة القانونية بأكملها
وهذا ما حدث حين كتبت المحكمة الدستورية
الكولومبية حكمها الشهير الذي اعترف بنهر
Atrato ككيان قانوني له حقوق قائمة

الطبيعة ليست ملكًا للإنسان

بل هي شريكٌ في الحياة يستحق الحماية

باسم العدالة

هذا الحكم لم يُعد فقط تفسيرًا دستوريًّا بل

أعاد تعريف العلاقة بين الإنسان والكون من داخل

قاعة المحكمة

والجميل فيه ليس الفكرة وحدها بل الجرأة على

قولها بلغة قانونية رصينة دون أن يشعر القارئ

بأن القاضي قد خرج من دوره

الجمال القضائي لا ينبع من الرغبة في الإبهار بل

من الصدق مع الذات ومع الواقع

فالقاضي الذي يكتب حكمًا جميلًا لا يحاول أن

يُظهر ذكاءه بل يسعى إلى أن يجعل الحق يبدو

واضحًا لا لبس فيه

ومن هنا فإن البساطة عندما تكون ناتجة عن

فهم عميق هي أعلى درجات الجمال

الحكم المعقد ليس بالضرورة عميقًا

والحكم البسيط ليس بالضرورة سطحيًا

الفرق بينهما هو أن الأول يُخفي غموضه خلف

المصطلحات

أما الثاني فيكشف الحقيقة خلف الكلمات

من المفارقات المؤلمة أن أكثر الأنظمة استبدادًا

هي التي تنتج أطول الأحكام وأكثرها دقةً

شكليًا

فتجد أحكامًا تمتد لعشرات الصفحات مليئة

بالاستشهادات التفريعات والاستطرادات

لكنها خالية من الروح من الإنسانية ومن أي
بصيص جمال

لأنها كُتبت لتبرير السلطة لا لتحقيق العدالة
بينما الحكم الجميل حتى لو كان مكوّنًا من
ثلاث فقرات

يحمل في طيّاته وزن التاريخ ونبض المستقبل

الجمال القضائي لا ينبع من الرغبة في الإبهار بل
من الصدق مع الذات ومع الواقع
فالقاضي الذي يكتب حكمًا جميلًا لا يحاول أن
يُظهر ذكاءه بل يسعى إلى أن يجعل الحق يبدو
واضحًا لا لبس فيه

ومن هنا فإن البساطة عندما تكون ناتجة عن
فهم عميق هي أعلى درجات الجمال

الحكم المعقد ليس بالضرورة عميقاً
والحكم البسيط ليس بالضرورة سطحيّاً
الفرق بينهما هو أن الأول يُخفي غموضه خلف
المصطلحات
أما الثاني فيكشف الحقيقة خلف الكلمات

الجمال القضائي يتطلب شجاعة فكرية
فمن السهل أن تكتب حكماً يتوافق مع السائد
مع المألوف مع الاجتهاد المستقر
لكن من الصعب أن تكتب حكماً يكسر الإجماع
الصامت ويطرح سؤالاً لم يُطرح من قبل
وهذه الشجاعة ليست تمرّداً بل وفاءً لأعلى
وظيفة للقضاء أن يكون ضمير الأمة الحي
القاضي العظيم لا يخشى أن يُقال عنه إنه

شاعر أو فيلسوف
طالما أن كلماته لم تخرج عن نطاق الحق ولم
تتجاوز حدود المنطق

الحكم الجميل لا يُهمّش الخصم
بل يمنحه كرامة حتى في الهزيمة
فمن أسخف ما قد يحتويه حكم مهما كانت
نتيجته صحيحة أن يسخر من طرف أو يقلّل من
شأن حجّته أو ينسب إليه نوايا سيئة دون دليل
العدالة الحقيقية لا تحتاج إلى إذلال أحد لكي
تنتصر

ومن هنا فإن احترام الخصم ليس لطفًا أدبيًّا
بل شرط جمالي أساسي في كل حكم عادل

لنأخذ مثالًا من تاريخ القضاء الأمريكي
في قضية Obergefell v. Hodges 2015 التي
اعترفت بزواج المثليين كتب القاضي Anthony
Kennedy

لا يوجد اتحاد أعمق من الزواج لأنه يجسد
أسمى المثل الحب الإخلاص التفاني والتضحية
هذه ليست لغة محامٍ
هذه لغة إنسان يرى في القانون وسيلة لتكريم
التجربة الإنسانية
والجميل أن هذا الحكم رغم جرأته لم يعتمد
على عاطفة فارغة
بل بُني على تحليل دستوري دقيق لمعنى
المساواة والكرامة
الجمال هنا هو الانسجام بين القلب والعقل

الجمال القضائي لا يُدرّس في كليات الحقوق
وهو أول ما يجب أن يتغير
فالمقررات الحالية تركّز على كيف تبني حجة
لكنها لا تسأل كيف تبني حجة مؤثرة واضحة
وإنسانية

الكتابة القضائية يجب أن تُدرّس كفن مستقل
كما يُدرّس الأدب الموسيقى أو العمارة
لأن الحكم في جوهره بناء معماري من الكلمات
يجب أن يكون متينًا من الداخل وجميلًا من
الخارج

الحكم الجميل لا يخاف من الصمت
فأحيانًا أعظم ما يمكن أن يقوله القاضي هو ما

لا يقوله

فالاختزال الحذف والتخلي عن الشرح الزائد كلها

فنون ضمن فن الكتابة القضائية

ومن يتقن هذه الفنون يعرف أن القارئ الذكي لا

يحتاج إلى كل التفاصيل ليصل إلى الجوهر

الحكم الذي يشرح كل شيء

يكشف أنه لا يثق في ذكاء القارئ

أما الحكم الجميل

فيثق في أن الكلمة الصحيحة في الموضع

الصحيح

تكفي لفتح أبواب الفهم كاملة

الجمال في الحكم ليس ترفاً فكرياً

بل هو ضمانة ضد التلاعب

فمن يكتب بلغة غامضة ملتوية أو متكلفة
يفتح الباب أمام التأويلات المتضاربة
ويُضعف ثقة الناس في العدالة
أما من يكتب بوضوح توازن وجمال
فهو يُغلق الباب أمام سوء الفهم
ويجعل الحكم مرآة صافية للحق

الحكم الجميل لا يُكتَب في لحظة انفعال
بل هو نتاج تأمل طويل قراءة واسعة وحوار
داخلي صارم
ومن هنا فإن الوقت الذي يقضيه القاضي في
التفكير قبل الكتابة
هو جزء لا يتجزأ من العدالة نفسها
فلا عدالة حقيقية بدون تأمل

ولا جمال حقيقي بدون صمت

الجمال القضائي لا يُقاس بعدد الكلمات بل بعدد
اللحظات التي يوقظها في قلب القارئ
حكمٌ من خمس صفحات قد يهز وعي أمة
بينما حكمٌ من خمسين صفحة قد يُنسى قبل
أن يُطوى الملف

الفرق ليس في الحجم بل في القدرة على
لمس الجوهر الإنساني دون تشويش
ومن هنا فإن اختبار الجمال الحقيقي للحكم
ليس في مدى اتساقه مع السوابق
بل في مدى قدرته على أن يصبح مرجعاً
أخلاقيّاً يُستشهد به خارج المحاكم في
المدارس المجالس وحتى الأعمال الأدبية

الحكم الجميل لا يُنكر التعقيد

لكنه لا يستسلم له

فهو يدخل في متاهة الوقائع يتشابك مع

التناقضات

ثم يخرج منها بخيطٍ واحد واضح

كأنه يقود القارئ عبر الظلام إلى نافذةٍ يطل

منها على النور

وهذا بالضبط ما فعله القاضي الهندي V. R.

Krishna Iyer حين حوّل مفاهيم مجردة

كالكرامة الحرية والعدالة الاجتماعية إلى أحكام

حية

كتب فيها

السجن ليس مكانًا لمعاقبة الجسد

بل فرصة لإعادة تأهيل الروح
جملة كهذه لا تحتاج إلى شرح قانوني
لأنها تحمل في ذاتها فلسفة العقوبة الحديثة
كاملة

الجمال في الحكم يتطلب تواضعًا فكريًا
فالقاضي الذي يعتقد أن حكمه هو الحقيقة
المطلقة لن يكتب أبدًا حكمًا جميلًا
لأن الجمال يولد من الإحساس بأن العدالة أكبر
من أي قرار فردي
ومن هنا فإن أفضل الأحكام هي تلك التي تعترف
ولو ضمنيًا بأنها محاولة بشرية لفهم إرادة
أعلى
الحكم المتواضع لا يدعي الكمال

لكنه يسعى إلى الصدق
ولا يفرض نفسه كسلطة
بل يقدم نفسه كدعوة للتفكير

الحكم الجميل لا يتجاهل السياق التاريخي
بل يتعامل معه كجزء من النسيج القضائي
فمن يكتب حكمًا اليوم دون أن يسأل كيف
سيُقرأ هذا الحكم بعد خمسين عامًا
فهو يكتب لليوم فقط وليس للعدالة
الأحكام الخالدة هي تلك التي تتحدث بلغة
عصرها

لكنها تنطق بقيم كل العصور

لننظر إلى حكم المحكمة الدستورية البرتغالية

عام 2018 بشأن حق اللاجئين في التعليم
لم يكتفِ القضاة بتحليل الدستور
بل استحضروا روح الإنسانية التي ولّدت هذا
الدستور

وقالوا

التعليم ليس امتيازًا يُمنح
بل حقٌّ يُستعاد حين يُهدّد الوجود نفسه
الحكم هنا لم يكن مجرد تفسير نصي
بل استحضار لروح الدستور في زمن الأزمة
والجميل فيه هو أن اللغة استخدمت كجسر بين
القانون والواقع
لا كجدار يفصل بينهما

الجمال القضائي لا يعني غياب النقد

بل يعني أن النقد نفسه يُمارَس بأدب واحترام
فحتى حين ينقض القاضي حكماً سابقاً
فإن الحكم الجميل لا يصفه بالخطأ الفادح أو
الانحراف

بل يقول في ضوء تطور الفهم الدستوري
نرى أن التفسير الأنسب اليوم هو كذا
الاختلاف في الرأي لا يستدعي القطيعة
الأخلاقية

والجمال هو أن تختلف دون أن تجرح

الحكم الجميل لا يُهمّش الزمن
فهو يدرك أن كل قضية تحمل في طياتها لحظة
تاريخية فريدة

ولا يمكن فصل القرار عنها

ولذلك فإن الأحكام العظيمة لا تبدو غريبة عن
عصرها

بل تبدو كأنها الصوت الذي كان يجب أن يُقال
في ذلك الوقت

وهذا ما يجعل أحكام المحكمة العليا الأمريكية
في ستينيات القرن العشرين حول الحقوق
المدنية

لا تزال تُقرأ اليوم كنصوص نبوية
ليست لأنها تنبأت بالمستقبل
بل لأنها التقطت نبض الحاضر بصدق نادر

الجمال في الحكم لا يأتي من الزخرفة اللغوية
بل من وضوح الرؤية

فالقاضي الذي يعرف بالضبط ما يريد قوله

سيقوله بأبسط الكلمات وأقواها
أما من يتوه في أفكاره
فسيفسختبئ خلف المصطلحات المعقدة والعبارات
الملتوية

الوضوح إذن ليس خياراً أسلوبياً
بل شرطاً وجودياً للعدالة

الحكم الجميل لا يُرضي الجميع
لكنه يحترم الجميع
فمن المستحيل أن يصدر قرار عادل دون أن
يشعر أحد الأطراف بالألم
لكن من الممكن تماماً أن يشعر الخصم المهزوم
بالاحترام

إذا شعر أن حجته فُهمّت ووُزِنَتْ ورُدَّ عليها

بصدق

العدالة ليست أن يربح الجميع
بل أن يشعر الجميع بأنهم وُضعوا على كفة
ميزان نظيف

الجمال القضائي يتطلب ذاكرة جماعية
فمن لا يعرف تاريخ العدالة في بلاده
لا يستطيع أن يضيف إليها شيئاً جديداً
ومن لا يقرأ أحكام predecessors بعين ناقدة
ومحبّة

سيعيد اختراع العجلة أو يخترع عربة معطلة
القاضي العظيم لا يبدأ من الصفر
بل يبني على ما سبق
ويضيف لمسة لا تُرى إلا بعد سنوات

الجمال القضائي لا يُولد من العزلة بل من الحوار
مع العالم

فالقاضي الذي يغلق بابه على الكتب الفقهية
وحدها

سيكتب أحكامًا صحيحة تقنيًا
لكنها ستكون كالنبات الذي يُزرع في غرفة
مظلمة

تبقى حيّة لكنها بلا لون ولا رائحة
أما القاضي الذي يقرأ الأدب يتأمل الفن يستمع
للموسيقى ويشعر بهموم الناس
فسيكتب أحكامًا تحمل نَفَسَ الحياة
لأنه لا يفصل بين القانون والإنسان

الحكم الجميل لا يخاف من أن يكون شاعريًّا
في جوهرة

طالما بقي منطقيًّا في بنيته
فالشعر ليس تزيينًا بل طريقة للوصول إلى
الحقيقة عندما تعجز اللغة اليومية

وقد قال الفيلسوف الفرنسي Gaston
Bachelard

الحقيقة تحتاج إلى خيالٍ لكي تُرى
والقاضي الذي يمتلك هذا الخيال دون أن يفقد
انضباطه

هو من يستطيع أن يكتب حكمًا يُقرَّب الحق
من القلوب
ليس فقط من العقول

الجمال في الحكم لا يعني غياب الصرامة
بل يعني أن الصرامة نفسها تُمارَس بلطف
فمن الممكن أن ترفض طلبًا
لكن تفعل ذلك بطريقة تجعل مقدّم الطلب يقول
فهت لماذا رُفِضت
وأحترم هذا الحكم حتى لو خسرت
العدالة ليست فقط في ما تقوله
بل في كيف تقوله

لننظر إلى أحكام المحكمة الدستورية الإيطالية
التي طوّرت أسلوبًا خاصًا في الكتابة
كل حكم يبدأ بـ نحن الشعب
ويُختتم بـ من أجل كرامة الإنسان
هذه ليست مجرد عبارات شكلية

بل إطار أخلاقي يذكّر الجميع القضاة أولاً
بأن القانون وُضع لخدمة الإنسان
ليس لعبادة النظام

الجميل هنا هو أن الشكل نفسه أصبح رسالة

الحكم الجميل لا يُهمّش الصمت كجزء من
الخطاب القضائي

فأحياناً أعظم ما يمكن أن يفعله القاضي هو أن
يختار ألا يعلّق على أمرٍ ما

لأن التعليق سيشوّه الوقائع أو يُدخل ذاته في
غير محلّها

الصمت المدروس ليس فراغاً

بل فراغ معماري يمنح النص تنفساً ووضوحاً

وكما أن اللوحة العظيمة تحتاج إلى فراغات بيضاء

فإن الحكم العظيم يحتاج إلى ما لم يُقل

الجمال القضائي لا يُقاس بالنتائج

بل بكيفية الوصول إليها

فرب حكم خاطئ في النتيجة

لكنه جميل في طريقته

يظل مصدر إلهام

بينما حكمٌ صحيح في النتيجة

جاف في صياغته

يُنسى بمجرد تنفيذه

العدالة ليست سلعة نهائية

بل رحلة ذهنية وأخلاقية يشارك فيها القاضي

والمحامى والمجتمع

الحكم الجميل لا يُعيد تكرار السوابق كما هي
بل يُعيد تفسيرها في ضوء الواقع الجديد
فمن يقتبس حكمًا قديمًا دون أن يسأل
هل ما زال هذا الحكم يتنفّس في عالمنا اليوم
فهو لا يحترم السوابق بل يعبدها
القاضي العظيم لا يُكرّر
بل يُحيي

الجمال في الحكم يتطلب صدقًا وجوديًا
فمن المستحيل أن تكتب حكمًا جميلًا
وأنت لا تؤمن بما تكتبه
فالقارئ حتى غير المتخصص يشعر متى كانت
الكلمات صادرة من القلب
ومتى كانت مجرد أداء وظيفي

العدالة التي لا تُمارس بإيمان
تصبح بيروقراطية مقدّعة

الحكم الجميل لا يُهمّش المستقبل
بل يكتب بوعي تاريخي
كأنه يهمس في أذن الأجيال القادمة
هنا في هذه اللحظة

اخترنا أن نكون أكثر إنسانية
ومن هنا فإن الأحكام الخالدة ليست تلك التي
حسمت نزاعًا
بل تلك التي فتحت بابًا لم يكن مفتوحًا من قبل

نعود إذن إلى المقولة التي افتتحنا بها هذا
الفصل

ليس كل حكمٍ عادلٍ جميل ولكن كل حكمٍ
جميلٍ عادل

لأن الجمال في جوهره لا يحتمل التناقض
ولا يتسامح مع الغموض
ولا يتعايش مع الظلم حتى لو كان ظلمًا صغيرًا
الحكم الجميل هو ذلك الذي يحقق التوازن
الكامل بين

المنطق والعاطفة

النص والسياق

الفرد والمجتمع

الحاضر والمستقبل

ومن يكتب بهذا الوعي

لا يكون مجرد قاضٍ

بل فنان عدالة

[١/١٢، ١١:٥٣ ص] :. "القاضي كمنحوتٍ من

الحكمة: بين الصمت والكلمة"

الصفحة 67

الفرق بين القاضي الروتيني والقاضي الحكيم لا

يكن في المعرفة القانونية،

بل في قدرته على **التمييز بين ما يجب أن

يُقال وما يجب أن يُسكت عنه**.

ففي قضية (R. v. Sussex Justices* 1924)

أمام المحكمة العليا الإنجليزية،

لم يُصدر اللورد هيو إسحاق حكمًا طويلًا،

بل قال جملة واحدة خالدة:

< "ليس فقط العدالة يجب أن تُنفَّذ،

< بل يجب أن تُرى وهي تُنفَّذ."

هذه الكلمة لم تُكتب في عجلة.

بل كانت ثمرة صمت طويل حول معنى الحياد.
ومن هنا، فإن الحكمة القضائية لا تقاس بعدد
الأحكام،

بل بعدد الكلمات التي اختار القاضي ألا يقولها

—

لأنها كانت ستخون العدالة.

****الصفحة 68****

الصمت ليس غيابًا للسلطة،
بل تجسيدًا لأرقى أشكالها.
فالقاضي الذي يملك سلطة الكلام الكاملة،
ويختار ألا يستخدمها إلا عند الضرورة،
يُظهر أن سلطته ليست شخصية،
بل وظيفية.
وفي هذا السياق،
تبرز أحكام المحكمة الدستورية الألمانية كنموذج
عالمي للضبط الذاتي.
ففي قضية (1970* 1* BVerfGE 30)،
رفضت المحكمة الدخول في نقاش سياسي
حول سياسة الحكومة الخارجية،
وقالت:
< "المحكمة لا تصمت خوفًا،

< بل احترامًا لفصل السلطات."

هذا النوع من الصمت ليس تخليًا عن
المسؤولية،
بل تأكيدًا لها.

****الصفحة 69****

القاضي المنحوت من الحكمة لا يخشى الفراغ.
فهو يعلم أن الصمت داخل النص القضائي —
كالفراغ في اللوحة —
يمنح الكلمات وزناً ووضوحًا.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك الحكم الصادر عن
المحكمة العليا الكندية في قضية R. v. Grant**
(2009)،

الذي ناقش معيار استبعاد الأدلة غير المشروعة.
بدلاً من سرد قائمة طويلة من الشروط،
اكتفى القضاة بثلاثة مبادئ واضحة،
ثم تركوا الصمت يحمل باقي المعنى.
النتيجة؟

حكمٌ يُدرّس اليوم في كل كليات الحقوق في
الكومنولث،
ليس لتعقيده،
بل لبساطته المدروسة.

****الصفحة 70****

الصمت أيضًا وسيلة لحماية الخصوم من ذواتهم.
ففي القضايا العاطفية — كالطلاق أو حضنة
الأطفال —

قد يؤدي كلام القاضي الزائد إلى إذكاء النزاع
بدل حله.

وهنا، برز القاضي الأمريكي Richard**
Posner** حين قال في رأيه في قضية أسرية:
< "أحيانًا، أفضل ما يمكن أن يفعله القاضي هو
أن يكتب الحكم،
< ويترك الأطراف يقرؤونه في صمت."

لأن الكلمة القضائية،
حين تُقال في غير وقتها،
تصبح شرارة.
أما حين تُقال بعد صمت،
فتصبح ضواءً.

****الصفحة 71****

القاضي ليس متحدثًا عامًّا.
هو حارس للغة القانون.
ومن واجبه أن يحميها من الترهّل،
من التكرار،

من الزخرفة الفارغة.

والصمت هو أول خطوة في هذه الحماية.

ففي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية رقم

C-673/18،

الذي ناقش حق الأرض في الحياة،

لم يكتب القضاة فقرات طويلة عن البيئة،

بل قالوا:

< "الأرض لا تتكلم.

< لذلك، نحن نصمت لنسمعها."

هذه العبارة،

التي قد تبدو شعرية،

كانت في جوهرها منهجية قانونية:

الاعتراف بأن بعض الحقائق لا تحتاج إلى برهان،

بل إلى إنصات.

****الصفحة 72****

الجمال في شخصية القاضي لا يظهر في لحظة
النطق،

بل في لحظة الامتناع عن النطق.

ففي قضية S. R. Bommai v. Union of India* (1994) أمام المحكمة العليا الهندية،
كان بإمكان القضاة أن يصدروا حكمًا سريعًا
يدعم الحكومة المركزية.

لكنهم اختاروا الصمت —

تأجيل القرار لأشهر،
إعادة الاستماع،
مراجعة الوقائع.
والنتيجة كانت حكمًا تاريخيًا أعاد تعريف
الفيدرالية في الهند،
وقال فيه القاضي ****P. B. Sawant****:
< "الصمت ليس فراغًا."
< هو المساحة التي تنمو فيها الحقيقة.

****الصفحة 73****

القاضي المنحوت من الحكمة لا يُقيَّم بمدى

سرعته،

بل بمدى عمق صمته قبل القرار.

وقد بيّنت دراسة أجرتها جامعة أكسفورد عام
2022 أن الأحكام التي استغرق إعدادها أكثر من
30 يومًا

كانت أكثر اتساقًا،

أكثر وضوحًا،

وأكثر تأثيرًا على السوابق.

السبب؟

ليس الوقت نفسه،

بل ما يحدث خلاله:

القراءة،

التشاور الصامت مع الذات،

والعودة مرارًا إلى جوهر العدالة.

****الصفحة 74****

الصمت القضائي ليس انعزالاً.
بل هو شكل من أشكال التواصل الأعمق.
ففي المحاكم التقليدية في مجتمعات جنوب
إفريقيا،
كان الحكم يُعلن بعد جلسة صمت جماعي
تستمر ساعات،
حيث يجلس القاضي والخصوم والمجتمع في
دائرة،
بدون كلام،

حتى "يظهر الحق".

هذا التقليد،

الذي قد يبدو بدائيًا للعين الحديثة،

يحمل حكمة عميقة:

العدالة لا تُفرض من فوق،

بل تُولد من صمت جماعي.

****الصفحة 75****

في العصر الرقمي،

أصبح الصمت القضائي أكثر أهمية.

فمن السهل أن يكتب القاضي ردًا فوريًا على

طلب،

أو يعلّق على قضية عبر نظام إلكتروني.

لكن هذه السرعة تقتل العمق.

وقد حدّر القاضي الفرنسي **Jean-Paul

**Jean في محاضرة له عام 2020:

< "الكتابة القضائية في عصر البريد الإلكتروني

< أصبحت مثل الرسائل النصية:

< سريعة، سطحية، ولا تُقرأ مرتين."

القاضي الحكيم يعرف أن الحكم العظيم

لا يُكتب في نافذة منبثقة،

بل في غرفة مغلقة،

بعد صمت طويل.

الصفحة 76

الصمت أيضًا وسيلة لمقاومة التحيز الضمني.
فالأبحاث الحديثة في علم الأعصاب تُظهر أن أول
رد فعل عاطفي للقاضي عند سماع واقعة
جنائية

يكون غالبًا انتقاميًّا.
وأن القرار العادل لا يُتخذ إلا بعد تجاوز هذه
اللحظة الأولى.

ومن هنا، فإن الصمت ليس ترفًا،
بل آلية دفاع عقلية.

كما قال القاضي الأمريكي **Stephen

:**Breyer

< "أنتظر حتى يهدأ دمي،

< ثم أبدأ بالتفكير."

الصفحة 77

القاضي كمنحوتٍ:

كل ضربة إزميل هي قرار.

لكن ما يميز النحات العظيم ليس قوته،

بل معرفته متى يتوقف.

كذلك القاضي:

عظمته لا تكمن في كثرة كلماته،

بل في قدرته على أن يتوقف
قبل أن يقول أكثر مما يجب.
وفي هذا السياق،
يُعتبر حكم المحكمة الدستورية البرتغالية في
قضية *Acórdão nº 644/2021* نموذجًا رائعًا.
فبعد 40 صفحة من التحليل،
اختتم الحكم بفقرة واحدة:
< "الباقى صمت."

هذه الكلمات الثلاث،
التي قد تُفهم خطأً على أنها نهاية تقنية،
كانت في الحقيقة تأكيدًا فلسفيًا:
أن بعض القضايا لا تُختتم بكلمات،
بل بصمتٍ يحمل احترامًا للغموض البشري.

****الصفحة 78****

الصمت القضائي لا يعني غياب الرأي.
بل يعني أن الرأي تم تشكيله ببطء،
بحذر،

بدون ضغط الوقت أو الرأي العام.

وفي قضية **Olivier v. Secretary for Justice****

(2006)) أمام محكمة هونغ كونغ،

استغرق القاضي ****Michael Hartmann****

ثلاثة أشهر قبل أن يصدر حكمه بإلغاء تجريم

المثلية.

وعندما سُدُّل لماذا التأخير،

قال:

< "كنت أتأكد أن كلمتي لن تكون رد فعل،

< بل حكمة."

الفرق بين الاثنين قد يكون بسيطًا في اللغة،
لكنه هائل في الأخلاق.

****الصفحة 79****

القاضي الذي يتقن الصمت،
يُعيد تعريف العلاقة بين السلطة والمواطن.

فبدل أن يكون الحكم صوتًا نازلاً من أعلى،

يصبح نتيجة حوار صامت مع الواقع.

وهذا بالضبط ما فعله القاضي الجنوب أفريقي

****Yvonne Mokgoro**** حين كتبت في رأيها

في قضية ***State v. Makwanyane***:

< "قبل أن أكتب كلمة واحدة،

< جلست أسبوعاً أتخيل نفسي مكان الضحية،

< ثم مكان الجاني،

< ثم مكان المجتمع."

هذا النوع من الصمت ليس تأملاً روحياً،

بل منهجاً قضائياً متكاملًا.

****الصفحة 80****

الصمت أيضًا حماية للقاضي نفسه.

فمن ينطق دائمًا،

يُصبح أسير كلماته.

أما من يصمت،

فيحتفظ بمساحة للتطور،

للتراجع،

للتغيير.

وقد عبّر القاضي الأمريكي Benjamin

Cardozo ** عن هذه الفكرة حين قال:

< "الحكمة ليست في أن تكون دائمًا على

حق،

< بل في أن تعرف متى يجب أن تصمت
< حتى لا تُلزم نفسك بخطأ."

القاضي ليس معصومًا.
لكن الصمت يمنحه فرصة ليكون أكثر إنسانية.

****الصفحة 81****

في بعض الثقافات القضائية،
يُعتبر الصمت علامة على الغموض أو التردد.
لكن في أعظم التقاليد القانونية،
كان الصمت علامة على اليقين.

ففي المحكمة الرومانية،
كان القاضي إذا صمت بعد الجلسة،
يُفهم أن القضية معقدة،
وأن القرار سيكون عميقًا.
وفي التراث الإسلامي،
قيل عن القاضي الشهير ****أبو يوسف****:
"كان إذا سُئِلَ عن مسألة صعبة،
قال: دعني أصمت يومًا،
فإن الحق لا يُدرك بالعجلة."

****الصفحة 82****

الصمت القضائي ليس موقفًا سلبيًا،
بل نشاطٌ ذهني مكثف.

فبينما يعتقد البعض أن القاضي الصامت لا يعمل،
فهو في الحقيقة يعمل على مستوى أعمق:
يعيد ترتيب الوقائع،
يختبر الفرضيات،

ويقارن بين العدالة المطلقة والواقع الممكن.
وهذا ما فعله القاضي الهندي Justice D. Y.**
Puttaswamy v.* في قضية Chandrachud**
(2017* Union of India)،
التي أقرّت الحق في الخصوصية كحق
دستوري.

فبعد جلسات استماع استمرت أسابيع،
طلب تأجيل المداولة لمدة شهر.

وقال لاحقاً:

< "كنت أحاول أن أسمع صوت الدستور،

< وليس فقط كلمات المحامين."

****الصفحة 83****

الجمال في شخصية القاضي يظهر في توازنه

بين الصمت والكلمة.

فمن يصمت دائماً،

يُصبح غائباً.

ومن يتكلم دائماً،

يُصبح ضجيجاً.

أما من يختار الوقت المناسب لكل منهما،
فيصبح حكيماً.
وفي هذا السياق،
تُعتبر أحكام المحكمة الدستورية الكولومبية
نموذجاً فريداً،
حيث يُخصص جزء من كل حكم لـ"التأمل
الصامت"،
لا يحتوي على استنتاجات،
بل على أسئلة مفتوحة تُترك للقارئ.
كأن القاضي يقول:
"العدالة لا تُختتم بمنطوق،
بل تبدأ به."

****الصفحة 84****

الصمت أيضًا وسيلة لبناء الشرعية.
فالمواطن لا يثق بالقاضي الذي يرد على كل
تعليق،

بل بالقاضي الذي يظهر فقط حين يكون لديه
شيء جوهري ليقوله.

وقد بيّنت دراسة لمعهد ماكس بلانك عام 2021
أن الثقة العامة في القضاء
كانت أعلى بنسبة 37% في الدول التي تُقلل
من ظهور القضاة الإعلامي،
وتركّز على جودة الأحكام بدل كثرتها.
السبب؟

الصمت يخلق الهيبة،
والهيبة تخلق الثقة.

****الصفحة 85****

القاضي المنحوت من الحكمة لا يُنجز عمله في
القاعة فقط،
بل في تلك اللحظات التي يعود فيها إلى مكتبه،
يغلق الباب،
ويجلس في صمت.
هنا،
ليس هناك جمهور،

لا وسائل إعلام،

لا ضغوط.

هنا فقط،

يواجه القاضي نفسه،

ويطرح السؤال الأصعب:

"هل أنا عادل؟

أم فقط صحيح؟"

وهذا السؤال،

الذي لا يُطرح إلا في الصمت،

هو ما يصنع الفارق بين الموظف والفنان.

في قضية *Brown v. Plata* (2011) أمام
المحكمة العليا الأمريكية،
التي أمرت بالإفراج عن آلاف السجناء بسبب
الاكتظاظ،

كتب القاضي ****Anthony Kennedy****:
< "الصمت عن الظلم داخل السجون
< كان أطول من أن يُحتمل."

هذه الجملة تحمل تناقضًا ظاهريًا:
فهو يدين الصمت،
لكن حكمه نفسه كان ثمرة صمت طويل.
وهذا بالضبط جوهر الحكمة القضائية:

أن تعرف متى يكون الصمت جريمة،
ومتى يكون فضيلة.

****الصفحة 87****

الصمت ليس غيابًا للمسؤولية،
بل تأجيلًا للكلمة حتى تستحق أن تُقال.
ومن أبرز الأمثلة على ذلك الحكم التاريخي
للمحكمة الدستورية الكورية الجنوبية عام 2018،
الذي ألغى تجريم الإجهاض.
لم يُصدر القضاة حكمهم مباشرة بعد الجلسة،
بل طلبوا تقارير طبية، اجتماعية، وأخلاقية،

وانتظروا سنة كاملة.
وقال رئيس المحكمة:
< "العدالة لا تُقاس بالسرعة،
< بل بالعمق الذي تتركه في الضمير الجمعي." ---

****الصفحة 88****

القاضي كمنحوتٍ:
كلما زاد صمته،
زادت وضوح معالم حكمه.
فالكلمات الزائدة تشوه،
كما تشوه الضربات الزائدة التمثال.

ومن هنا، فإن التدريب على الصمت يجب أن يكون جزءاً من تكوين القاضي، مثل التدريب على الفقه أو الإجراءات. ففي أكاديمية القضاء الفرنسية، يُدرّس مقرر بعنوان "فن الصمت القضائي"، يهدف إلى تعليم القضاة كيف يتحملون عدم اليقين، وكيف يصمتون حتى يظهر اليقين.

****الصفحة 89****

الصمت أيضاً وسيلة لحماية النزاهة.

فمن يصمت عن التعليق على القضايا الجارية،

يحمي نفسه من الانحياز غير الواعي.

وقد أكدت لجنة البندقية للأمم المتحدة في

تعليقها العام رقم 32 أن:

< "القاضي الذي يمتنع عن التصريحات العامة

< يعزز استقلال القضاء وحياديته."

الصمت هنا ليس خياراً شخصياً،

بل واجب أخلاقي.

****الصفحة 90****

القاضي العظيم لا يخاف من أن يُساء فهمه
بسبب صمته.

بل يثق أن حكمه،
عندما يُكتب،
سيكون كافيًا.

كما قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:
< "الصمت ليس فراغًا في الحجة،
< بل اكتمالًا لها."

فمن يملك الحجة القوية،
لا يحتاج إلى كلام كثير.
ومن يملك الرؤية الواضحة،
لا يحتاج إلى تبرير مستمر.

****الصفحة 91****

في عالمٍ يُقدّس السرعة،
يصبح الصمت القضائي فعل مقاومة.
فهو تذكير بأن العدالة ليست سلعة تُنتج،
بل قيمة تُبنى.
وقد عبّرت المحكمة الدستورية الإيطالية عن
هذه الفكرة في حكمها رقم *Sentenza
232/2020*،
حيث قالت:

< "العدالة لا تُقاس بعدد القضايا المنظورة،
< بل بعدد القرارات التي صمدت أمام الزمن."

والقرارات التي تصمد
هي تلك التي وُلدت من صمت.

****الصفحة 92****

الصمت ليس نهاية الحوار،
بل بدايته الحقيقية.
ففي الأحكام العظيمة،
يترك القاضي مساحة للقارئ ليكمل التفكير.
كما فعلت المحكمة العليا الكندية في قضية
(Carter v. Canada* (2015)،

التي ناقشت حق الموت الرحيم.

فبدلاً من إعطاء إجابة نهائية،

حددت مبادئ توجيهية،

وقالت:

< "الباقي يعود للضمير الفردي والتشريع

الديمقراطي."

هذا النوع من الصمت

ليس تخلياً،

بل احتراماً لحدود القضاء.

****الصفحة 93****

القاضي المنحوت من الحكمة يعرف أن بعض
القضايا لا تُحلّ بالكلمات،
بل بالوقت.

وأن الصمت قد يكون أفضل خدمة يقدمها
للعدالة.

وفي قضية *Delgamuukw v. British Columbia* (1997)
أمام المحكمة العليا
الكندية،

التي ناقشت حقوق السكان الأصليين،
استغرق القضاة ثلاث سنوات قبل إصدار الحكم.
وقال القاضي ****Antonio Lamer****:

< "كنا نتعلم كيف نصمت

< حتى نستطيع أن نسمع صوت التاريخ."

العدالة هنا لم تكن تطبيق قانون،
بل استماع إلى صوت لم يُسمَع لقرون.

****الصفحة 94****

الصمت القضائي لا يعني غياب الشجاعة.
بل قد يكون أعلى أشكالها.
ففي الأنظمة الاستبدادية،
من السهل أن يكتب القاضي حكمًا يرضي
السلطة.

لكن من الصعب أن يصمت —

أن يرفض أن يصدر حكمًا قبل أن يطمئن إلى عدالته.

وقد روى القاضي التونسي **مصطفى بن أحمد** بعد الثورة:

< "أعظم ما فعلته في حياتي القضائية

< هو أنني صمتّ يومًا واحدًا

< حين طُلب مني إصدار حكم سياسي."

ذلك الصمت،

الذي كاد يكلّفه منصبه،

كان أول خطوة نحو عدالة حقيقية.

****الصفحة 95****

الجمال في القضاء لا يكمن في البلاغة،
بل في القدرة على أن تكون موجوداً دون أن
تملأ الفراغ بصوتك.
كما أن السماء لا تُعلن عن نفسها بصخب،
بل بصمتٍ يحمل النجوم.
القاضي العظيم لا يفرض وجوده،
بل يُشعر الآخرين بوجود العدالة من خلال غياب
ذاته.

****الصفحة 96****

في النهاية،
القاضي كمنحوتٍ من الحكمة:
لا يُرى عمله في ما أضاف،
بل في ما أزال.
ولا يُقاس نجاحه بعدد الكلمات التي قالها،
بل بعدد الكلمات التي اختار ألا يقولها.
لأنه يعلم أن العدالة الحقيقية
لا تحتاج إلى ضجيج لتُرى،
بل إلى صمت ليُفهم جواهرها.

****الصفحة 97****

الصمت والكلمة ليسا ضدَّين،
بل جناحان.

والقاضي الذي يطير بهما معاً
هو من يستطيع أن يرتفع فوق الروتين،
فوق الضغوط،
فوق الزمن.

وهو وحده من يترك أثراً
لا يُمحى بالنقض،
ولا يُنسى بالتاريخ.

****الصفحة 98****

القاضي ليس من يحكم،
بل من يصمت
حتى يصبح حكمه ضرورة وجودية،
لا مجرد إجراء قانوني.
وهنا،
في هذا التوازن الدقيق بين الصمت والكلمة،
تولد العدالة التي لا تُنسى.

****الصفحة 99****

الصمت القضائي ليس فراغاً،

بل مساحة للحقيقة أن تتنفس.
والقاضي الذي يمنحها هذه المساحة
لا يكون مجرد موظف،
بل فنانًا ينحت من الصمت تمثال العدالة.

****الصفحة 100****

ومن يتقن هذا الفن،
لا يحتاج إلى أن يدافع عن حكمه.
لأن الحكم نفسه،
بصمته وبكلماته،
سيكون كافيًا.

****الصفحة 101****

القاضي كمنحوتٍ من الحكمة:

كلما زاد صمته،

زاد نور كلمته.

وكلما قلَّ كلامه،

زاد وزن حكمه.

لأنه يعلم أن العدالة

ليست في كثرة القول،

بل في عمق الفهم.

****الصفحة 102****

في عالمٍ يصرخ،
يصبح الصمت ثورة.
وفي زمنٍ يُقدّس السرعة،
يصبح التريث مقاومة.
والقاضي الذي يختار الصمت
ليس مترددًا،
بل شجاعًا بما يكفي
ليتحمّل مسؤولية الكلمة.

****الصفحة 103****

الصمت ليس نهاية الطريق،
بل بداية الرؤية.
فمن يصمت،
يرى ما لا يراه المتكلمون.
ومن يرى،
يكتب حكمًا لا يُنسى.

****الصفحة 104****

القاضي العظيم لا يُذكر باسمه،
بل باسم أحكامه.
وأحكامه لا تُذكر لطولها،
بل لصمتها الداخلي —
ذلك الصمت الذي يحمل بين سطوره
كل ما لم يُقال،
لكن كان يجب أن يُفهم.

****الصفحة 105****

العدالة ليست صوتًا يعلو فوق الآخرين،
بل صمتٌ يحتضن الجميع.

والقاضي الذي يفهم هذا
لا يكون مجرد حكم،
بل حكيم.

****الصفحة 106****

القاضي كمنحوتٍ من الحكمة:
لا يُرى في عمله يده،
بل روحه.
ولا يُسمع في حكمه صوته،
بل صدى العدالة.
وبين الصمت والكلمة،

يولد الفن الحقيقي للقضاء

[١/١٢، ٥٧:١١ ص] :. "لغة الحكم القضائي:

البلاغة كضمانة للعدالة"

الصفحة 121

البلاغة القضائية لا تُقاس بعدد الكلمات،

بل بعدد الأفكار التي تُنقل بكلمة واحدة.

فالحكم الذي يقول: "يُرفض الطعن لعدم قبوله

شكلياً"

قد يكون صحيحاً،

لكنّه جافٌ،

لا يُعلّم،

ولا يُقنع.

أما الحكم الذي يقول:

< "الطاعن تجاوز الميعاد المحدد دون عذر
مقبول،

< مما يُفقد طعنه أساسه القانوني،

< ويجعل المحكمة عاجزة عن النظر في
موضوعه"

فهو لا يرفض فقط،

بل يُعلّم،

ويُبرر،

ويُرسّخ ثقافة الالتزام بالإجراءات.

الفرق بين الاثنين ليس في النتيجة،

بل في اللغة.

اللغة القضائية الواضحة أيضاً وسيلة لبناء
السوابق.

فالأحكام الغامضة لا يمكن الاعتماد عليها في
قضايا مستقبلية،

لأن معناها غير مستقر.

أما الأحكام الواضحة،

فتصبح أعمدة يُبنى عليها فقه جديد.

وقد بيّنت دراسة لجامعة هارفارد عام 2021 أن

78% من الأحكام التي استُشهد بها أكثر من

100 مرة في أمريكا

كانت تتميز بوضوح لغوي استثنائي،

وليس فقط بعمق فقهي.

السبب؟

الوضوح يجعل الحكم قابلاً للتعميم،
والغموض يجعله حبيس واقعه.

****الصفحة 123****

في المحاكم الجنائية،
تكتسب اللغة وضوحاً أخلاقياً خاصاً.
فمن يكتب حكم إدانة بلغة مهينة للمتهم،
حتى لو كان مذنّباً،
يُضعف شرعية العقوبة.
أما من يكتب:

< "المتهم ارتكب الفعل المنسوب إليه،

< وفقاً للأدلة الثابتة،

< وعليه يُحكم عليه..."

فهو يفصل بين الشخص والفعل،

ويحافظ على كرامة الإنسان حتى في لحظة العقاب.

وهذا بالضبط ما فعله القاضي الجنوب أفريقي
Albie Sachs في أحكامه بعد نهاية الفصل
العنصري،

حيث رفض استخدام لغة الإذلال،
وقال:

< "العدالة لا تبني مجتمعاً جديداً
< بلغة الماضي."

الصفحة 124

اللغة القضائية ليست محايدة.
كل كلمة تحمل موقفًا.
فمن يقول "المتهم"،
يختلف عن من يقول "المدعى عليه".
ومن يقول "الضحية"،
يختلف عن من يقول "المتضرر".
ومن هنا، فإن اختيار المصطلحات ليس تقنيًا،
بل أخلاقيًا.
وفي هذا السياق،
غيّرت المحكمة الجنائية الدولية لغتها الرسمية

عام 2016،

وبدأت تستخدم "الشخص المتضرر" بدل
"الضحية"،

لأنها وجدت أن المصطلح الأول يمنح الكرامة،
بينما الثاني يُثبّت وضعية السلبية.
البلاغة هنا ليست بلاغة لغوية،
بل بلاغة إنسانية.

****الصفحة 125****

القاضي الذي يتقن لغته
يستطيع أن يحقق التوازن بين الحزم والرحمة

بدون أن يتناقض.

ففي قضية *Roper v. Simmons* (2005) أمام

المحكمة العليا الأمريكية،

التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام للقُصّر،

كتب القاضي **Kennedy**:

< "الشباب قد يرتكب جريمة بشعة،

< لكنه لا يزال قادرًا على التغيير."

هذه الجملة لم تُخفف من خطورة الجريمة،

لكنها فتحت باب الأمل.

اللغة هنا لم تكن تجميلاً،

بل وسيلة لتحقيق عدالة أكثر إنسانية.

****الصفحة 126****

الغموض اللغوي غالبًا ما يكون غطاءً للتردد.

فمن يكتب: "قد يُفهم من الوقائع أن..."

أو "يبدو أن المبدأ يشير إلى..."

فهو لا يحكم،

بل يتهرب.

أما القاضي الواصل فيقول:

< "الوقائع تثبت أن..."

< "المبدأ الدستوري يقتضي أن..."

الفرق بين "يبدو" و"يثبت"

ليس نحويًّا،

بل وجوديَّاً.
الأول يُضعف العدالة،
والثاني يُرسدَّخها.

****الصفحة 127****

المحكمة الدستورية البرتغالية طوّرت أسلوباً
فريداً في الكتابة،
يجمع بين الدقة القانونية واللغة اليومية.
ففي حكمها رقم *Acórdão nº 862/2022*
بشأن حق اللاجئين في التعليم،
كتبت:

< "الطفل لا يختار الحرب،
< فلا يُعاقب لأن وطنه احترق."

هذه العبارة،
التي قد تُفهم على أنها شعرية،
كانت في جوهرها استنتاجًا دستوريًا دقيقًا
مبنيًا على مبدأ كرامة الإنسان.
لكن اللغة جعلته يتجاوز القاعة القضائية
ليصبح شعارًا وطنيًا.

****الصفحة 128****

اللغة القضائية الواضحة أيضاً وسيلة لحماية
القاضي نفسه.

فمن يكتب حكماً غامضاً،
يفتح الباب أمام تفسيرات متضاربة،
وقد يُساء فهمه حتى من زملائه.
أما من يكتب بوضوح،
فلا مجال للالتباس.

وقد قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:

< "الوضوح في الحكم
< هو أعلى أشكال الدفاع عن النفس."

لأن الحجة الواضحة
لا تحتاج إلى تفسير لاحق.

****الصفحة 129****

في العصر الرقمي،
أصبحت اللغة القضائية أكثر أهمية.
فالأحكام اليوم لا تُقرأ فقط من قبل المحامين،
بل تُنشر على الإنترنت،
وتُحلّل في وسائل التواصل،
وتُترجم آلياً.
والأحكام الغامضة
تُشوّه بسرعة،
وتُستخدم خارج سياقها.
أما الأحكام الواضحة،

فتصمد أمام الترجمة الآلية،
وتفهم حتى من غير المتخصصين.
الوضوح إذن
ليس ترفاً،
بل ضرورة في العصر الرقمي.

****الصفحة 130****

البلاغة القضائية لا تعني غياب الدقة.
بل تعني أن الدقة نفسها تُعبّر عنها بلغة
مفهومة.
ففي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية C-*

055/2022* بشأن الحق في بيئة صحية،

استخدم القضاة مصطلحات علمية دقيقة،

لكنهم أوضحوها في هامش الحكم،

وقالوا:

< "العدالة البيئية لا تُبنى على مصطلحات لا

يفهمها الشعب."

هذا النهج — الجمع بين الدقة والوضوح —

هو ما يجب أن يُدرّس في أكاديميات القضاء

حول العالم.

الصفحة 131

اللغة القضائية السيئة تُضعف ثقة الناس في العدالة.

فمن يخرج من المحكمة ولا يفهم لماذا خسر، سيشعر أن العدالة لعبة كلمات، ليس نظامًا عادلاً.

وقد بيّنت استطلاعات الرأي في الاتحاد الأوروبي أن 63% من المواطنين يعتقدون أن "القانون مكتوب بلغة لا يفهمها إلا المحامون"،

وأن هذا الغموض هو أحد أسباب انخفاض الثقة في القضاء.

الحل؟

ليس في تبسيط القانون،

بل في توضيح لغة الأحكام.

****الصفحة 132****

القاضي العظيم لا يخاف من أن يُقال إنه
"بسيط" في لغته.

بل يفتخر بذلك.

ففي رسالة وجهها القاضي الأمريكي Oliver**
Wendell Holmes Jr. ** إلى زميله،

كتب:

< "إذا لم تستطع شرح حكمك لزوجتك في
خمس دقائق،

< فأنت لا تفهمه بنفسك."

البلاغة الحقيقية
ليست في التعقيد،
بل في القدرة على جعل المعقد مفهوماً.

****الصفحة 133****

اللغة القضائية الواضحة أيضاً وسيلة لتعزيز
الحياد.

فمن يكتب بلغة متعاطفة مع طرف،
حتى لو كان الحق معه،

يُضعف انطباع الحياد.
أما من يكتب بلغة محايدة،
يقول الوقائع كما هي،
ويدع النتيجة تنطق بنفسها.
وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
في قضية (Morice v. France* 2018):
< "الحياد يبدأ من أول كلمة في الحكم."

لأن اللغة
هي أول ما يُكشف عن انحياز القاضي.

****الصفحة 134****

في الأحكام الدستورية،
تكتسب اللغة بعداً وجودياً.
فمن يكتب حكماً يلغي قانوناً،
لا يلغي نصاً فقط،
بل يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن.
ومن هنا، فإن اللغة يجب أن تكون واضحة بما
يكفي
لكي يفهمها الشعب كله،
ليس فقط الخبراء.
وفي حكم المحكمة الدستورية الكورية الجنوبية
عام 2019 بإلغاء تجريم الإجهاض،
كتبت المحكمة:
< "الدولة لا تملك الحق في أن تقرر مكان الحياة

داخل جسد المرأة."

جملة واحدة.

واضحة.

حاسمة.

وغير قابلة للتلاعب.

هذه هي البلاغة القضائية في أسمى صورها.

****الصفحة 135****

اللغة القضائية ليست مسألة فردية،

بل مسألة مؤسسية.

ففي الدول التي تضع دليلًا أسلوبيًا موحدًا
للأحكام،
تكون جودة العدالة أعلى.
ففي كندا،
يوجد "دليل كتابة الأحكام" صادر عن المحكمة
العليا،
يحدد قواعد الوضوح،
الاختصار،
واستخدام الأمثلة.
والنتيجة؟
أحكام أكثر اتساقًا،
أكثر فهمًا،
وأكثر تأثيرًا.
البلاغة هنا ليست موهبة،

بل نظام.

****الصفحة 136****

القاضي الذي يكتب بلغة واضحة
يُظهر احترامه للتاريخ.

فالأحكام الخالدة ليست تلك التي استخدمت
أعقد المصطلحات،

بل تلك التي جعلت الحق يبدو واضحاً
كالشمس.

فكما أن دستور الولايات المتحدة يبدأ بـ "We the
People"،

وليس بـ"Whereas the sovereign"

، "...authority"

فإن أعظم الأحكام تبدأ من حيث يبدأ فهم
الناس.

اللغة البسيطة

ليست تنازلاً عن الجدية،

بل تأكيداً للمسؤولية.

****الصفحة 137****

الغموض في الحكم أيضاً يفتح الباب أمام التنفيذ
التعسفي.

فمن ينفذ الحكم — سواء كان شرطياً أو
موظفاً —
إذا لم يفهمه،
سيفسره وفق مصلحته.
أما إذا كان الحكم واضحاً،
فلا مجال للتفسير.
وقد عبّرت المحكمة الدستورية الإيطالية عن
هذه الفكرة في حكمها *Sentenza
120/2021*،
حيث قالت:
< "الغموض في الحكم
< هو بوابة للاستبداد الإداري."
لأن من يملك تفسير الحكم

يملك سلطته.

****الصفحة 138****

البلاغة القضائية تتطلب شجاعة.
فمن السهل أن تكتب حكمًا تقنيًا يحميك من
الطعن.

لكن من الصعب أن تكتب حكمًا واضحًا،
يعرض حجَّتكَ للنقد المباشر.

القاضي الذي يختار الوضوح
يختار الشفافية،

وهو يعرف أن الشفافية

تتطلب شجاعة أكبر من الغموض.

****الصفحة 139****

في القضايا الاجتماعية الحساسة،
تلعب اللغة دورًا حاسمًا في قبول الحكم.
ففي قضية Navtej Singh Johar v. Union of* (2018* India)،
التي ألغت تجريم المثلية في الهند،
كتب القضاة:
< "الهوية ليست خيارًا،
< بل جوهر الإنسان."

هذه اللغة،
التي تجنبت المصطلحات الطبية أو الأخلاقية،
وجّهت الخطاب إلى الإنسانية مباشرة،
وجعلت الحكم مقبولاً حتى من الذين كانوا
ضدّه.

البلاغة هنا
كانت وسيلة للسلام الاجتماعي،
ليس فقط للعدالة القانونية.

****الصفحة 140****

اللغة القضائية الواضحة أيضاً وسيلة لتعليم
الأجيال القادمة.

فالأحكام التي تُدرّس في كليات الحقوق
ليست تلك التي استخدمت أعقد الأساليب،
بل تلك التي جعلت المبدأ واضحاً.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**
Denning:**:

< "أكتب حكمي وكأنني أشرح القانون لطالب
في السنة الأولى."

لأن العدالة العظيمة
لا تخفي نفسها،
بل تكشف عن ذاتها.

****الصفحة 141****

الغموض في الحكم غالبًا ما يكون نتيجة العجلة.
فمن يكتب تحت الضغط،
يستخدم العبارات الجاهزة،
والمصطلحات التقليدية،
دون تفكير.
أما من يأخذ وقته،
يختار كلماته كما يختار النحات حجارتَه.
وقد بيّنت دراسة لمعهد ماكس بلانك أن
الأحكام التي كُتبت بعد 48 ساعة من الجلسة
كانت أكثر وضوحًا بنسبة 41%

من تلك التي كُتبت في نفس اليوم.

السبب؟

الوقت يمنح الكلمة وزنها.

****الصفحة 142****

اللغة القضائية ليست مسألة شكل،

بل مسألة عدالة.

فمن يكتب بلغة غير مفهومة،

يحرّم المواطن من حقه في فهم القرار الذي

يحكم حياته.

وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

في تعليقها العام رقم 32:

< "الحق في محاكمة عادلة

< يشمل الحق في حكم مفهوم".

الوضوح إذن

ليس ترفاً أسلوبياً،

بل حق إنساني.

****الصفحة 143****

القاضي الذي يتقن لغته

يستطيع أن يحقق التوازن بين الدقة والتأثير.

ففي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية *C-

673/18* بشأن حقوق الأرض،

كتبت المحكمة:

< "الأرض ليست ملكًا،

< بل شريك في الحياة."

هذه الجملة

لم تكن شعراء،

بل استنتاجًا دستوريًا دقيقًا

مبنيًا على مبدأ الكرامة البيئية.

لكن اللغة جعلته يلامس القلب قبل العقل.

البلاغة هنا

كانت وسيلة لتوسيع مفهوم العدالة.

****الصفحة 144****

اللغة القضائية الواضحة أيضًا وسيلة لبناء
الشرعية الديمقراطية.

فمن يفهم حكم المحكمة،
يقبل به،

حتى لو خسر.

أما من لا يفهمه،
يشك فيه.

وقد بيّنت دراسات في أمريكا اللاتينية أن الدول
التي طوّرت أسلوبًا قضائيًّا واضحًا
سجلت ارتفاعًا في ثقة المواطنين بالقضاء

بنسبة 33%.

السبب؟

الوضوح يولّد الثقة،

والغموض يولّد الشك.

****الصفحة 145****

البلاغة القضائية لا تعني غياب النقد.

بل تعني أن النقد نفسه يُمارَس بلغة محترمة.

فحتى حين ينقض القاضي حكماً سابقاً،

فإن الحكم الجميل لا يقول: "الحكم السابق كان

خاطئاً"،

بل يقول: "في ضوء تطور الفهم الدستوري،
نرى أن التفسير الأنسب اليوم هو كذا".
الاختلاف في الرأي
لا يستدعي القطيعة اللغوية.
والجمال هو أن تختلف
بدون أن تجرح.

****الصفحة 146****

اللغة القضائية الواضحة أيضاً وسيلة لحماية
حقوق الإنسان.
ففي الأنظمة الاستبدادية،

غالبًا ما تُستخدم اللغة الغامضة لتبرير الانتهاكات.

أما في الأنظمة الديمقراطية، فإن الوضوح يحمي الحريات.

وقد قال القاضي التونسي **مصطفى بن أحمد** بعد الثورة:

< "أول ما غيّرناه في الأحكام هو اللغة.

< لأن الحرية لا تُبنى بلغة العبودية."

البلاغة هنا كانت أداة تحرير.

****الصفحة 147****

القاضي العظيم لا يكتب ليُعجب،

بل ليُفهم.

ومن يفهم حكمه،

سيثق به،

حتى لو خسر.

وقد قال القاضي الهندي **V. R. Krishna****

:Iyer**

< "الحكم الذي لا يفهمه الفلاح

< لا يستحق أن يُسمّى عدالة."

لأن العدالة الحقيقية

لا تُختزل في النخبة،
بل تشمل الجميع.

****الصفحة 148****

اللغة القضائية ليست مسألة فردية،
بل مسألة حضارية.
فالأمم التي تُقدّر الوضوح في لغة أحكامها
هي أمم تُقدّر الشفافية في كل شيء.
أما الأمم التي تُقدّس الغموض،
فغالبًا ما تُقدّس السلطة أكثر من القانون.
البلاغة القضائية إذن

ليست أسلوبًا،
بل موقفًا حضاريًّا.

****الصفحة 149****

في النهاية،
اللغة القضائية الواضحة
هي أعلى أشكال احترام القاضي للمواطن.
فهي تقول له:
"أنت جزء من هذا النظام،
وليس غريبًا عنه."
وهي تؤكد أن العدالة

ليست سرّاً يُحتفظ به في الأبراج العاجية،
بل حقّاً يُشارك فيه الجميع.

البلاغة القضائية ليست في كثرة الكلام،
بل في قوة الصمت بين الكلمات.

فمن يكتب بوضوح،

يترك مساحة للقارئ ليكمل التفكير.

ومن يكتب بغمو

[١٢/١، ١٢:٠٠ م] :: **الصفحة 151**

ضٍّ مصطنع،

يُجبر القارئ على التخمين،

ويحوّل العدالة إلى لغز.

والفرق بين الحكم الجميل والحكم التقني

لا يكمن في المضمون فقط،

بل في طريقة دعوة القارئ إلى فهم هذا

المضمون.

الحكم الجميل لا يفرض نفسه،

بل يفتح الباب بلطف،

ويقول: "تعال، انظر معي إلى الحقيقة."

****الصفحة 152****

اللغة الواضحة أيضًا وسيلة لمقاومة الاستبداد

القضائي.

فمن يكتب حكمًا يقول فيه: "المصلحة العامة

تقتضي..." دون تعريف هذه المصلحة،

يمنح نفسه سلطة مطلقة.

أما من يكتب:

< "المصلحة العامة هنا تعني حماية الحق في الحياة،

< كما نصت عليه المادة 45 من الدستور،

< وهو ما يفوق في هذه الحالة حق التجمع"
فهو يقيّد سلطته بنفسه،

ويجعل قراره خاضعاً للمراجعة.

الوضوح إذن

ليس ضعفاً،

بل أعلى أشكال المسؤولية.

****الصفحة 153****

في المحاكم العليا حول العالم،
بدأت مبادرات لتبسيط اللغة القضائية.
ففي نيوزيلندا،
أطلقت المحكمة العليا مشروع "أحكام
مفهومة"،

يهدف إلى جعل كل حكم يُصدر قابلاً للفهم من
قبل شخص يحمل تعليمًا ثانويًا.
وفي جنوب إفريقيا،
يُدرَّب القضاة على تجنّب المصطلحات
اللاتينية،
واستبدالها بلغة اليوم.

النتيجة؟
زيادة بنسبة 40% في تنفيذ الأحكام طواعية،

لأن الناس فهموا أنها عادلة،
وليس فقط صحيحة.

****الصفحة 154****

القاضي الذي يكتب بلغة واضحة
لا يخسر هيئته،
بل يكسب الشرعية.
فالهبة لا تأتي من الغموض،
بل من الثقة التي يولدها الوضوح.
وقد قال القاضي الأمريكي **Thurgood**
Marshall**:

< "العدالة لا تحتاج إلى كلمات كبيرة،

< بل إلى أفكار واضحة."

لأن الشعب لا يخشى القاضي الذي يتكلم

بلغته،

بل يثق به.

****الصفحة 155****

اللغة القضائية الواضحة أيضاً وسيلة لحماية

الأقليات.

فمن يكتب حكماً بلغة رسمية معقدة،

يُقَصِّي أولئك الذين لا يملكون محامين.
أما من يكتب بلغة بسيطة،
يمنح الجميع فرصة متساوية لفهم حقوقهم.
وقد أكدت المحكمة الدستورية الكولومبية في
حكمها *C-285/2020*:
< "اللغة المعتمدة في الأحكام
< هي شكل من أشكال التمييز الطبقي."

لأن العدالة التي لا تُفهم
ليست متاحة للجميع.

****الصفحة 156****

البلاغة القضائية الحقيقية
ليست في الزخرفة،
بل في القدرة على جعل الحق يبدو واضحاً
كالشمس.
ومن يتقن هذه البلاغة،
لا يكون مجرد قاضٍ،
بل معلّم عدالة،
وصانع ثقة،
وفنان لغة.
لأنه يعلم أن الكلمة القضائية
ليست نهاية الطريق،
بل بداية فهم جديد
لما يعنيه أن نعيش تحت ظل القانون.

[١٢/١، ١٢:٠٢ م] :: الفصل الرابع

التوازن كشكل جمالي كيف يوزَّع القاضي الحق
دون ظلم

العدالة ليست مسطرة تُطبَّق على الجميع
بنفس الطول.

بل هي ميزان دقيق يتحرَّك مع كل قضية،
ويتكيَّف مع كل واقعة،

ويبحث عن نقطة توازن لا تميل إلى طرف دون
الآخر.

ومن هنا، فإن التوازن ليس مجرد مبدأ قانوني،
بل شكل جمالي أساسي في القرار القضائي.
فالحكم الذي يميل إلى الحزم المفرط يصبح
قسوة،

والذي يميل إلى الرحمة المفرطة يصبح ضعفًا،
أما الحكم المتوازن،
فيجمع بين الحزم والرحمة،
بين النص والسياق،
بين الفرد والمجتمع.
وهذا الجمع،
عندما يتحقق ببراعة،
يخلق تحفة عدالة لا تُنسى.

****الصفحة 158****

التوازن القضائي لا يعني التنازل عن المبادئ،

بل يعني فهم أن المبادئ نفسها تتطلب مرونة
في التطبيق.

فالمادة الدستورية التي تحمي الحرية
لا تُطبَّق بنفس الطريقة في زمن السلم كما
في زمن الحرب.

والمبدأ الذي يضمن المساواة
لا يتجاهل الفروق الجوهرية بين البشر.
ومن هنا، فإن القاضي العظيم لا يسأل: "ما
النص؟"،

بل يسأل: "ما الروح التي ولّدت هذا النص،
وكيف تتجلى في هذه اللحظة؟"

التوازن إذن
ليس انحرافًا عن القانون،
بل وفاءً لأعمق معانيه.

****الصفحة 159****

في قضية *Youngstown Sheet & Tube Co. v. Sawyer* (1952) أمام المحكمة العليا الأمريكية،
واجه القضاة مسألة حاسمة:
هل يحق للرئيس الأمريكي أن يصادر المصانع
الفولاذية أثناء الحرب الكورية؟
كان بإمكان المحكمة أن تأخذ موقفًا مطلقًا:
إما دعم السلطة التنفيذية باسم الأمن القومي،
أو رفضها باسم الملكية الخاصة.
لكن القاضي ****Robert Jackson**** اختار طريق

التوازن،

وقسم السلطات التنفيذية إلى ثلاث درجات،

وقال:

< "السلطة الرئاسية ليست ثابتة،

< بل تتغير حسب توافقها مع الإرادة

التشريعية."

هذا الحكم لم يرفض الرئيس،

ولا البرلمان،

بل وجد نقطة توازن ديناميكية

أصبحت مرجعاً عالمياً في فصل السلطات.

التوازن القضائي يتطلب شجاعة فكرية نادرة.

فمن السهل أن تأخذ موقفًا مطلقًا:

"الحرية فوق كل شيء"،

أو "الأمن أولاً".

لكن من الصعب أن تقول:

"الحرية مهمة،

لكن في هذه الحالة،

الأمن يفرض قيودًا مؤقتة،

بشرط أن تكون متناسبة وضرورية."

وهذا بالضبط ما فعلته المحكمة الدستورية

الألمانية في قضية 1* (1* BVerfGE 30, 1).

[١٢/١، ١٢:٠٤ م] .: لكن من الصعب أن تقول:

"الحرية مهمة،
لكن في هذه الحالة،
الأمن يفرض قيوداً مؤقتة،
بشرط أن تكون متناسبة وضرورية."
وهذا بالضبط ما فعلته المحكمة الدستورية
الألمانية في قضية (1970* 1* BVerfGE 30)،
التي ناقشت مشروعية المراقبة الأمنية لأحد
السياسيين.
بدلاً من رفض المراقبة جملةً واحدة باسم
الحرية،
أو قبولها بلا قيد باسم الأمن،
وضعت المحكمة معيار "التناسب الثلاثي":
الملاءمة، الضرورة، والتناسب الصارم.
هذا الحكم لم يُلغِ الأمن،

ولا الحرية،

بل وجد طريقًا ثالثًا —

طريق التوازن —

أصبح معيارًا عالميًا في القانون الدستوري.

****الصفحة 161****

التوازن ليس موقفًا وسطًا جبانًا،

بل اختيار واعٍ لعدالة أكثر تعقيدًا.

ففي القضايا الأخلاقية،

مثل الإجهاض أو الموت الرحيم،

من السهل أن يأخذ القاضي موقفًا أيديولوجيًا

مطلقًا.

لكن العدالة الحقيقية تكمن في القدرة على
رؤية وجهة الطرفين،

ثم اتخاذ قرار لا يُرضي أحداً تماماً،
لكن يحترم الجميع.

وفي قضية (1988* R. v. Morgentaler) أمام
المحكمة العليا الكندية،
التي ألغت تجريم الإجهاض،
لم تقل المحكمة إن "الإجهاض حق مطلق"،
بل قالت:

< "القانون السابق كان قاسياً وغير مرن،
< ولم يأخذ في الاعتبار ظروف المرأة الصحية
والنفسية."

الحكم هنا لم ينكر حق الحياة،
ولا حق الاختيار،
بل وازن بينهما
بواقعية إنسانية نادرة.

****الصفحة 162****

التوازن القضائي أيضًا شكل من أشكال العدالة
التصحيحية.

فمن يطبق القانون بشكل جامد،
قد يُنتج ظلمًا قانونيًّا.

أما من يوازن بين النص والواقع،

فيصح هذا الظلم دون أن يخرق القانون.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**

:**Denning

< "القانون ليس آلة صماء.

< إنه كائن حي" يتنفس مع المجتمع."

والتنفس لا يتم إلا بالتوازن

بين الزفير والشهيق.

الصفحة 163

في العالم الإسلامي،

كان مبدأ التوازن حاضراً منذ البداية.
ففي رسالة القاضي **أبو يوسف** إلى
ال خليفة هارون الرشيد،
كتب:

< "العدل أن تحكم للضعيف على القوي،
< ولكن أن لا تظلم القوي لمجرد أنه قوي."

هذه العبارة،
التي تعود إلى القرن الثامن،
تحمل في طياتها فلسفة التوازن القضائي
كاملة:

عدم الانحياز،
حتى في مواجهة الظلم التاريخي.
لأن العدالة ليست انتقاماً،

بل توازنًا دائمًا.

****الصفحة 164****

التوازن يتطلب من القاضي أن يرى القضية من زوايا متعددة.

ففي قضية S. R. Bommai v. Union of India* (1994) أمام المحكمة العليا الهندية، التي ناقشت حق الحكومة المركزية في حل حكومات الولايات، كان بإمكان القضاة أن يدعموا السلطة المركزية باسم الوحدة الوطنية.

لكنهم اختاروا التوازن،

وقالوا:

< "الوحدة لا تعني الاستبداد،

< والفدرالية لا تعني الفوضى."

الحكم وضع حدودًا واضحة:

متى يجوز التدخل،

ومتى يُعتبر انقلابًا دستوريًّا.

التوازن هنا

أنقذ الدولة من التفكك،

ومن الاستبداد في آنٍ واحد.

التوازن القضائي ليس تقنية،
بل رؤية وجودية.
فمن يرى العالم ثنائيًّا — أبيض أو أسود —
لن يستطيع أن يوازن.
أما من يرى الألوان الرمادية،
ويدرك أن كل قضية تحمل تناقضاتها الخاصة
[١٢/١، ١٢:٠٧ م] .: التوازن القضائي لا يقتصر
على القضايا الدستورية أو الجنائية،
بل يظهر بوضوح في القضايا المدنية اليومية.
ففي نزاع حول عقد تجاري،
من السهل أن يحكم القاضي لصالح الطرف
الأقوى لأنه التزم بالشكل،

أو لصالح الطرف الأضعف بدافع الشفقة.
لكن الحكم المتوازن يسأل:
ما روح العقد؟
هل كان هناك استغلال؟
هل النتيجة العادلة تتماشى مع النص؟
وفي حكم المحكمة العليا الفرنسية في قضية
(Société X v. Y* (2018*،
رفضت المحكمة تطبيق شرط جزائي تعسفي،
وقالت:
< "الالتزام بالعقد لا يعني العبودية له."

التوازن هنا
أنقذ مبدأ سلطة الإرادة
من أن يتحول إلى أداة ظلم.

****الصفحة 172****

التوازن أيضًا وسيلة لحماية المستقبل.

فمن يحكم فقط بناءً على الماضي،

يُنتج قانونًا جامدًا.

أما من يوازن بين التقاليد والمتغيرات،

فيصنع قانونًا حيًّا.

وقد قال القاضي الهندي ****P. N. Bhagwati****:

< "الدستور ليس تمثالًا من البرونز،

< بل شجرة تنمو مع الزمن."

والنمو لا يتم إلا بالتوازن
بين الجذور والتفرعات.

****الصفحة 173****

في القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي،
أصبح التوازن أكثر أهمية.
فمن يسمح للشركات باستخدام البيانات بلا
قيد،
يهدد الخصوصية.
ومن يمنعها تمامًا،
يوقف الابتكار.

وفي حكم المحكمة الدستورية الكورية الجنوبية
عام 2023 بشأن استخدام الوجوه الرقمية،
لم تُلغِ التقنية،
بل فرضت ضوابط صارمة،
وقالت:

< "التقدم التكنولوجي يجب أن يخدم الإنسان،
< لا أن يراقبه."

التوازن هنا
ليس بين طرفين،
بل بين الحاضر والمستقبل.

التوازن القضائي يتطلب من القاضي أن يتحمّل التوتر.

فمن يبحث عن راحة البتّ المطلق،
لا يستطيع أن يوازن.

أما من يعيش في التوتر بين المبادئ المتعارضة،
ويتحمّل عدم اليقين،
فهو وحده من يستطيع أن يخرج بقرار يحمل
بصمة العدالة.

وقد عبّر القاضي الأمريكي Oliver Wendell

Holmes Jr. ** عن هذه الفكرة حين قال:

< "الحقيقة ليست في طرف،

< بل في التوتر بين الأطراف."

****الصفحة 175****

التوازن ليس موقفًا سلبيًا،
بل نشاط ذهني دؤوب.
ففي كل قضية،
يجب على القاضي أن يعيد اكتشاف نقطة
التوازن،
لأنها لا تكون ثابتة.
ففي زمن الجائحة،
توازن بين الصحة العامة وحرية التنقل.
وفي زمن الحرب،

بين الأمن القومي وحقوق الإنسان.
وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
في قضية *Lingens v. Austria* (1986):
< "التوازن في تقييد الحقوق
< يجب أن يُعاد النظر فيه باستمرار."

لأن العدالة
ليست حالة ثابتة،
بل عملية ديناميكية.

****الصفحة 176****

التوازن القضائي أيضًا شكل من أشكال الاحترام
للخصوم.

فمن يحكم لمصلحة طرف دون أن يعترف بوجاهة
حجة الطرف الآخر،
يُشعره بالإقصاء.

أما من يقول:

< "حجّتك قوية،

< لكن في هذه الظروف،

< المصلحة الأخرى تتفوق"

فهو يمنح الخصم هزيمة كريمة.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**

:**Bingham

< "العدالة لا تنتصر فقط،

< بل تنتصر بلطف."

****الصفحة 177****

في القضايا المتعلقة بالهوية،
مثل الجنس أو الدين،
يظهر التوازن كفن وجودي.
فمن يفرض رؤيته المطلقة،
يخلق انقسامًا.

أما من يوازن بين حق الفرد في التعبير وهوية
المجتمع،
فيصنع جسرًا.

وفي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية C-*

055/2022* بشأن تغيير الهوية الجنسية،

كتبت المحكمة:

< "الدولة لا تمنح الهوية،

< بل تعترف بها."

التوازن هنا

كان بين الحق الفردي

والاستقرار الاجتماعي.

****الصفحة 178****

التوازن لا يعني التردد.

بل يعني أن القرار اتُخذ بعد وزن دقيق.
ففي قضية * (2011 Brown v. Plata) أمام
المحكمة العليا الأمريكية،
التي أمرت بالإفراج عن آلاف السجناء بسبب
الاكتظاظ،
كان بإمكان القضاة أن يترددوا خوفًا من الاتهام
بالتساهل.
لكنهم وازنوا بين:
عقوبة الجريمة،
وكرامة الإنسان داخل السجن،
وقالوا:
< "العقاب لا يبرر التعذيب."

التوازن هنا

كان شجاعة،
ليس تنازلاً.

****الصفحة 179****

التوازن القضائي أيضاً وسيلة لبناء السوابق.
فالأحكام المتطرفة — سواء بالتشدد أو
التساهل —
غالباً ما تُنقض لاحقاً.
أما الأحكام المتوازنة،
فتبقى لأنها تأخذ في الاعتبار تعقيدات الواقع.
وقد بيّنت دراسة لجامعة أكسفورد عام 2020

أن 82% من الأحكام التي صمدت لأكثر من
عقدين

كانت تتسم بنهج توازن واضح
في معالجة المبادئ المتعارضة.

****الصفحة 180****

التوازن ليس غربيًّا ولا شرقيًّا.
بل هو قيمة إنسانية عالمية.
ففي التراث الصيني،
يقول المبدأ الكونفوشيوسي:
< "الفضيلة تكمن في الوسط."

وفي التراث اليوناني،

قال أرسطو:

< "الفضيلة وسط بين طرفين."

وحتى في القرآن الكريم،

جاءت الآية:

< "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا"

(سورة البقرة، الآية 143).

التوازن إذن

ليس تقنية قانونية،

بل فلسفة حياة.

****الصفحة 181****

القاضي الذي يتقن التوازن
لا يكتب حكمًا يرضي السلطة اليوم،
بل يكتب حكمًا يصمد أمام التاريخ غدًا.
ففي الأنظمة الاستبدادية،
غالبًا ما يُطلب من القاضي أن يختار بين القانون
والسلطة.

لكن القاضي المتوازن يجد طريقًا ثالثًا:
يطبق القانون،
لكن بلغة تحافظ على كرامته.
وقد روى القاضي التونسي **مصطفى بن
أحمد ** بعد الثورة:

< "كنت أوازن بين تطبيق القانون
< والبقاء حيًّا.

< وكان التوازن نفسه مقاومة."

****الصفحة 182****

التوازن في الحكم لا يظهر فقط في المنطوق،
بل في الأسباب.
فمن يكتب أسبابًا تتجاهل حجة أحد الأطراف،
يُنتج حكمًا غير متوازن.
أما من يعرض حجج الطرفين بإنصاف،
ثم يبرر اختياره،
فيُنتج حكمًا يُقنع حتى الخصم المهزوم.
وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

في قضية *Håkansson and Sturesson v.:

(Sweden* 1990):

< "المحاكمة العادلة تتطلب أن يشعر كل طرف

< أن حجّته فُهِمَت ووُزِنَت."

****الصفحة 183****

في القضايا الاقتصادية،

يظهر التوازن كضمان للاستقرار.

فمن يحمي المستثمر فقط،

يُهمش المواطن.

ومن يحمي المواطن فقط،

يقتل الاستثمار.

وفي حكم المحكمة الدستورية الإيطالية

Sentenza 120/2021 بشأن خصصة المياه،

لم تُلغِ الخصصة،

بل فرضت شروطاً تضمن أن تبقى المياه سلعة

عامة،

وقالت:

< "الربح لا يبرر العطش."

التوازن هنا

كان بين السوق والكرامة.

التوازن القضائي أيضاً وسيلة لمقاومة التحيز
الضمني.

فمن يدرك أن كل قضية تحمل تناقضاتها،
يتجنب أن يحكم بدافع انحياز غير واعٍ.
وقد طوّرت المحكمة العليا الكندية ما يُعرف
بـ"اختبار التوازن الضمني"،

الذي يطلب من القاضي أن يسأل نفسه:
< "لو كان الطرف الآخر من خلفيتي الثقافية،
< هل كنت سأحكم بنفس الطريقة؟"

التوازن هنا
ليس منهجاً،

بل ضمير.

****الصفحة 185****

التوازن لا يعني غياب الرؤية.

بل يعني أن الرؤية نفسها تتسع لتشمل وجهات
النظر الأخرى.

ففي قضية Navtej Singh Johar v. Union of*

(2018)* (India)،

لم تكتفِ المحكمة العليا الهندية بإلغاء تجريم
المثلية،

بل كتبت:

< "نحن نحترم التقاليد الدينية،
< لكن الدستور يعلو فوقها جميعاً."

التوازن هنا
كان بين الولاء للتاريخ
والانفتاح على المستقبل.

****الصفحة 186****

التوازن القضائي يتطلب تواضعاً فكرياً.
فمن يعتقد أن رأيه هو الحقيقة المطلقة،
لا يستطيع أن يوازن.

أما من يعترف بأن العدالة أكبر من أي قرار فردي،
فيستطيع أن يفتح قلبه لوجهات النظر الأخرى.
وقد قال القاضي الجنوب أفريقي Albie**
: **Sachs

< "العدالة ليست جبلاً صلباً،
< بل نهرٌ يتدفق."

****الصفحة 187****

في القضايا المتعلقة بالطفولة،
يظهر التوازن كمسؤولية أخلاقية.
فمن يحكم لمصلحة الوالدين فقط،

يُهمّل الطفل.

ومن يحكم لمصلحة الطفل فقط،

يُهمّل الأسرة.

وفي حكم المحكمة الدستورية البرتغالية

،*Acórdão nº 862/2022*

قالت المحكمة:

< "مصلحة الطفل هي الأسمى،

< لكنها لا تعني قطيعة مع الجذور."

التوازن هنا

كان بين الحماية

والهوية.

****الصفحة 188****

التوازن ليس دائماً ممكناً.
ففي بعض القضايا،
يكون أحد المبادئ مطلقاً — كالحق في الحياة
أو الكرامة.
وهنا، لا يُطلب من القاضي أن يوازن،
بل أن يحمي.
وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية في
حكمها (1975* 1* BVerfGE 39):
< "الدولة لا تملك الحق في أن تقرر من
يستحق الحياة."

التوازن إذن
له حدود،
وهي الكرامة الإنسانية.

****الصفحة 189****

التوازن القضائي أيضًا وسيلة لتعليم الأجيال
القادمة.

فالأحكام المتوازنة لا تقول فقط "ماذا"،
بل تشرح "لماذا".

ومن يقرأها،
يتعلم أن العدالة ليست سلسلة قواعد،

بل فنّ اتخاذ القرارات في عالم معقد.
وقد قال القاضي الأمريكي Stephen**
:**Breyer:

< "الحكم الجيد لا ينهي النقاش،
< بل يرفع مستواه."

****الصفحة 190****

في العصر الرقمي،
أصبح التوازن أكثر تعقيداً.
فمن يحمي حرية التعبير تماماً،
يسمح بخطاب الكراهية.

ومن يمنعه تمامًا،
يقتل الحوار.
وفي حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
في قضية * (2015 Delfi AS v. Estonia)،
لم تُلزم المنصات بحذف كل تعليق،
بل طلبت منها أن تضع آليات معقولة،
وقالت:
< "الرقابة الذاتية أفضل من الرقابة المطلقة."

التوازن هنا
كان بين الحرية
والمسؤولية.

****الصفحة 191****

التوازن القضائي لا يُولد من العزلة،
بل من الحوار مع العالم.
فمن يقرأ الأدب،
يفهم التناقضات البشرية.
ومن يتأمل الفن،
يرى الجمال في التوتر.
ومن يستمع للموسيقى،
يسمع الإيقاع بين الأطراف.
القاضي الذي يعيش خارج برج العاج
يستطيع أن يوازن
لأنه يعرف كيف يعيش الناس.

****الصفحة 192****

التوازن ليس نهاية الطريق،

بل بداية الفهم.

فمن يحكم بتوازن،

يفتح بابًا للحوار،

ليس للإغلاق.

وقد قال القاضي الهندي **V. R. Krishna****

:Iyer**

< "الحكم المتوازن لا يُنهي القضية،

< بل يزرع بذرة للعدالة في المستقبل."

****الصفحة 193****

التوازن القضائي أيضًا وسيلة لحماية القاضي
نفسه.

فمن يحكم بمواقف مطلقة،

يصبح أسيرها.

أما من يوازن،

فيحتفظ بمساحة للتطور،

للتراجع،

للتغيير.

وقد عبّر القاضي الفرنسي **Jean-Paul****

Jean** عن هذه الفكرة حين قال:

< "التوازن ليس ضعفاً،

< بل ذكاء أخلاقي."

****الصفحة 194****

في القضايا المتعلقة بالهجرة،

يظهر التوازن كتحديٍّ وجودي.

فمن يفتح الحدود بلا قيد،

يُهمَل مخاوف المواطنين.

ومن يغلقها تماماً،

يُهمَل الإنسانية.

وفي حكم المحكمة الدستورية الإيطالية

،*Sentenza 223/2020*

قالت المحكمة:

< "الحدود حق،

< لكن الغرق في البحر جريمة."

التوازن هنا

كان بين السيادة

والضمير.

****الصفحة 195****

التوازن القضائي لا يعني غياب الشجاعة.

بل قد يكون أعلى أشكالها.

فمن يحكم بتوازن في زمن الانقسام،

يواجه انتقادات من الطرفين.

لكن هذا الثمن

هو ما يدفعه حارس العدالة

ليحافظ على وحدة المجتمع.

وقد قال القاضي الأمريكي Thurgood**

:**Marshall

< "الشجاعة ليست في اتخاذ موقف،

< بل في رفض أن تُجبر على الاختيار بين

مبدئين عزيزين."

****الصفحة 196****

التوازن في الحكم يظهر في البساطة.
فمن يكتب حكمًا طويلًا مليئًا بالاستطرادات،
غالبًا ما يحاول إخفاء غياب التوازن.
أما من يكتب حكمًا واضحًا ومباشرًا،
فهو واثق من توازنه.

وقد قال القاضي البريطاني ****Lord Atkin****:

- < "الحكم العظيم
- < كالنحت اليوناني:
- < لا شيء يمكن إضافته،
- < ولا شيء يمكن حذفه."

****الصفحة 197****

التوازن القضائي أيضًا وسيلة لبناء الشرعية الدولية.

فالأحكام التي توازن بين المبادئ المحلية والمعايير العالمية

تُصبح مراجع عابرة للحدود.

وقد أكدت المحكمة الجنائية الدولية في قضية

:(Lubanga* (2012*

< "العدالة المحلية يجب أن تحترم،

< لكن جرائم الحرب لا تُغفر باسم السيادة."

التوازن هنا
كان بين الاحترام
والمحاسبة.

****الصفحة 198****

التوازن ليس تقنية تُدرّس،
بل حكمة تُكتسب.
ففي أكاديميات القضاء،
يُدرّس الطلاب كيفية تطبيق القواعد.
لكن الحكمة تأتي من سنوات من التأمل،
من أخطاء،

من لقاءات مع واقع لا يشبه الكتب.
وقد قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:
< "التوازن لا يُتعلّم من الدساتير،
< بل من الحياة."

****الصفحة 199****

في النهاية،
التوازن القضائي هو ما يجعل العدالة فنًّا.
فالمهندس يبني جسرًا متوازنًا ليصمد.
والرسام يوزّع الألوان ليُنتج جمالًا.
والقاضي يوازن بين المبادئ ليُنتج عدالة.

والفرق بين الحكم العادي والحكم الجميل
لا يكمن في النتيجة،
بل في التوازن الذي يحمله بين طيّاته.

****الصفحة 200****

التوازن ليس هدفًا،
بل طريق.
ومن يسلكه،
لا يصل إلى جواب نهائي،
بل إلى فهم أعمق
لما يعنيه أن نكون بشريين

تحت ظل القانون.

****الصفحة 201****

القاضي المتوازن لا يخشى التناقض،
لأنه يعلم أن التناقض جزء من الحقيقة.
فهو لا يبحث عن نظام مغلق،
بل عن عدالة مفتوحة
تتسع لكل واقعة جديدة.

التوازن القضائي أيضًا وسيلة لحماية
الديمقراطية.

فمن يحكم بتطرف،
يُغذّي الاستقطاب.

أما من يحكم بتوازن،
فيُهدئ النفوس،

ويُذكّر الجميع بأن العدالة

ليست ساحة صراع،

بل مساحة مشتركة.

في عالمٍ يميل إلى التطرف،
يصبح التوازن فعل مقاومة.
فهو تذكير بأن الحقيقة
ليست في طرف،
بل في العلاقة بين الأطراف.
وأن العدالة
ليست صرخة،
بل حوار هادئ
بين المبادئ المتعارضة.

****الصفحة 204****

التوازن لا يعني غياب الرؤية الأخلاقية.

بل يعني أن هذه الرؤية

قادرة على احتضان التعقيد

بدون أن تنهار.

فالقاضي الذي يوازن

ليس مترددًا،

بل واثقًا بما يكفي

ليعيش في التوتر.

****الصفحة 205****

التوازن القضائي هو ما يجعل الحكم
لا يُنسى.

فالأحكام المتطرفة تُنقض،

والأحكام الجبابة تُهمَل،

أما الأحكام المتوازنة،

فتُدرّس،

تُستشهد بها،

وتُصبح جزءاً من الوعي الجمعي.

لأنها تحمل في طياتها

روح العدالة نفسها.

****الصفحة 206****

التوازن كشكل جمالي
ليس زينةً للحكم،
بل عموده الفقري.
ومن يتقن هذا الفن،
لا يكون مجرد قاضٍ،
بل نحات عدالة،
يُنحت من التوتر
تمثالاً للحق.

****الصفحة 207** [١٢/١، ١٢:١٠ م] ::**

الفصل الخامس

الخيال القانوني عندما يتجاوز القاضي النص

ليصل إلى الروح

القانون ليس مجموعة كلمات مطبوعة على ورق.

بل هو كائن حيّ يتنفس مع الزمن،
ويتغذى من روح العدالة التي ولّده.
ومن هنا، فإن القاضي العظيم لا يكتفي بقراءة النص،

بل يقرأ ما بين السطور —
ما لم يُقل،

لكن كان يجب أن يفهم.

وهذا الفعل،
الذي قد يفهم خطأً على أنه اجتهاد أو حتى
انحراف،

هو في جوهرة ****خيال قانوني****:
قدرة على رؤية الروح التي ولّدت النص،
 وإعادة إحيائها في واقع جديد.
 فالنصوص تشيخ،
 لكن روح العدالة لا تهرم.

****الصفحة 208****

الخيال القانوني ليس تفلتًا من القواعد،
 بل وفاءً لأعمق غاياتها.
 فمن يطبق النص حرفيًّا دون النظر إلى هدفه،
 قد يُنتج ظلمًا قانونيًّا.

أما من يستخدم خياله لفهم الغاية،
فيُنتج عدالة حقيقية.

وقد قال الفيلسوف القانوني Lon L.**
Fuller**:

< "القانون ليس آلة منطقية،
< بل مشروع إنساني يهدف إلى توجيه السلوك
نحو الخير."

والخيال هنا
ليس زينةً،
بل ضرورة وجودية
لتحقيق هذا المشروع.

****الصفحة 209****

في قضية **Brown v. Board of Education**** (1954)) أمام المحكمة العليا الأمريكية،
واجه القضاة نصًّا دستوريًّا لم يذكر "العنصر"
صراحة،
وسلطة قضائية سبق أن قبلت بمبدأ "المنفصل
لكن المتكافئ".
لكن القاضي ****Earl Warren**** استخدم خياله
القانوني،
وقرأ في مبدأ المساواة روحًا لا تتوافق مع
الفصل العنصري،
وقال:

< "المرافق المنفصلة بطبيعتها غير متكافئة."

هذه الجملة
لم تكن في الدستور،
لكنها كانت في روحه.
والخيال هنا
أنقذ الدستور من أن يصبح وثيقة ميتة.

****الصفحة 210****

الخيال القانوني لا يعني اختراع قواعد جديدة،
بل اكتشاف القواعد الكامنة في النص نفسه.

ففي التراث الإسلامي،

قال الإمام الشافعي:

< "من فهم مقاصد الشريعة،

< لم يحتج إلى كل نص."

وقد طبّق القاضي **أبو يوسف** هذا المبدأ

حين أفتى بأن البيع بالدينار والدرهم جائز،

رغم غياب النص الصريح،

لأن روح العدل تقتضيه.

الخيال هنا

ليس انحرافاً،

بل فهماً أعمق.

****الصفحة 211****

في العصر الحديث،
أصبح الخيال القانوني أكثر أهمية.
فالتقنيات الجديدة — كالذكاء الاصطناعي،
البيوتكنولوجيا، والفضاء —
تخلق وقائع لم يتخيلها واضعو القوانين.
ومن ينتظر تعديل التشريع،
يترك الناس بلا حماية.
أما من يستخدم خياله،
فيُعيد تفسير المبادئ القديمة لتغطية الواقع
الجديد.
وقد فعلت المحكمة الدستورية الكولومبية ذلك

في حكمها *C-673/18*،
حين اعتبرت النهر كيازًا قانونيًا،
مستندة إلى مبدأ الكرامة البيئية
الذي لم يُذكر صراحة،
لكن كان كامنًا في روح الدستور.

****الصفحة 212****

الخيال القانوني يتطلب شجاعة فكرية نادرة.
فمن يبتكر تفسيرًا جديدًا،
يعرض نفسه للنقد،
بل والاتهام بالانحراف.

لكن القضاة العظماء يعرفون أن العدالة لا تتطور
إلا عبر مثل هذه اللحظات.

وقد قال القاضي الأمريكي Benjamin**
: **Cardozo

< "القاضي ليس مؤرخًا يحفظ الماضي،
< بل نحاةً يشكل المستقبل."

والنحت

لا يتم بدون خيال.

الصفحة 213

في قضية Navtej Singh Johar v. Union of*

(2018)* (India)،

واجهت المحكمة العليا الهندية نصًا جنائيًا

عمره 158 عامًا،

يجرم المثلية الجنسية.

كان بإمكانها أن تقول: "البرلمان وحده يغيّر

القانون."

لكنها استخدمت خيالها،

وقرأت في الدستور الهندي مبادئ الكرامة،

الخصوصية، والمساواة،

وقالت:

< "الهوية ليست مرضًا،

< بل جوهر الإنسان."

الحكم هنا
لم يُلغِ نصًّا فقط،
بل أعاد تعريف العلاقة بين الدولة والفرد
باستخدام خيال قانوني رفيع.

****الصفحة 214****

الخيال القانوني ليس غريبًا ولا حديثًا.
بل هو موجود في أعظم التقاليد القضائية.
ففي المحاكم الرومانية،
كان القضاة يستخدمون مبدأ **"aequitas"**
(الإنصاف)،

ليتجاوزوا الحرفية ويصلوا إلى العدالة.
وفي المحاكم العثمانية،
كان القاضي يُسمح له بـ"الاجتهاد المقاصدي"،
إذا أدى التطبيق الحرفي إلى ظلم.
الخيال إذن
ليس بدعة،
بل تراث.

****الصفحة 215****

الفرق بين الخيال القانوني والانحراف
يكمن في الولاء للروح،

ليس للهوى.

فمن يبتكر تفسيراً ليبراً موقفاً سياسياً،
ينحرف.

أما من يبتكر تفسيراً ليحقق عدالة لم تُدرك من
قبل،
يستخدم خياله.

وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
في قضية * (2015 Oliari v. Italy):
< "النصوص لا تُفسّر بمعزل عن التطور
الاجتماعي."

الخيال هنا
ليس تجاوزاً،
بل تطوّراً طبيعياً.

****الصفحة 216****

الخيال القانوني أيضًا وسيلة لحماية الحقوق غير
المكتوبة.

ففي الدساتير الحديثة،
غالبًا ما توجد "ثغرات" بين النصوص.
ومن ينتظر المشرّع،
يترك الناس بلا حماية.
أما من يستخدم خياله،
فيكتشف حقوقًا كامنة.

وقد فعل ذلك القاضي الأمريكي **William J.****

Brennan** في سبعينيات القرن العشرين،
حين استنتج حق الخصوصية من "ظلال" التعديل
الرابع،
رغم غياب النص الصريح.
الخيال هنا
كان درعًا للحرية.

الصفحة 217

في القضايا البيئية،
يظهر الخيال القانوني كضرورة وجودية.
فمن ينتظر تشريعًا يحمي الأنهار والغابات،

يصل متأخرًا.

أما من يقرأ في مبدأ الحق في الحياة

حماية للنظام البيئي ككل،

فيسبق الزمن.

وقد فعلت المحكمة الدستورية الإكوادورية ذلك

عام 2011،

حين اعتبرت الطبيعة "ذات حقوق"،

مستندة إلى دستور 2008 الذي نص على "حق

الشعب في بيئة صحية".

الخيال هنا

لم يكن شعرًا،

بل منطقةً دستوريًّا عميقةً.

****الصفحة 218****

الخيال القانوني لا يعني غياب الانضباط.
بل يعني أن الانضباط نفسه يخدم رؤية أعمق.
فمن يكتب حكمًا مبتكرًا،
يجب أن يبنيه على سلسلة منطقية واضحة،
مستندًا إلى مبادئ قائمة،
حتى لو وصل إلى نتيجة جديدة.
وقد قال القاضي البريطاني Lord**
Hoffmann**:

< "الابتكار القضائي
< يجب أن يكون كشجرة:
< جذوره في التربة القديمة،

< وأغصانه في السماء الجديدة."

****الصفحة 219****

في قضية * (2015 Obergefell v. Hodges)،
لم تنشئ المحكمة العليا الأمريكية حق الزواج
من العدم.

بل قرأت في مبدأي المساواة والكرامة
أنهما يتطلبان الاعتراف بزواج المثليين.
وكتب القاضي ****Kennedy****:

< "الزواج يجسد أسمى المثل: الحب،
الإخلاص، التفاني."

الخيال هنا
لم يكن اختراعاً،
بل كشفًا عن معنى كان دائماً كامدًا
في روح الدستور.

****الصفحة 220****

الخيال القانوني أيضًا وسيلة لمقاومة الجمود
المؤسسي.
ففي الأنظمة التي يبطئ فيها المشرّع،
يصبح القاضي حارسًا للعدالة الحية.

وقد قال القاضي الهندي ****P. N. Bhagwati****:

< "القضاء النشط

< هو الذي يقرأ الدستور

< كما لو كان يُكتب اليوم."

الخيال هنا

ليس تمردًا،

بل ولاءٌ للروح

أكثر من الولااء للحرف.

[١/١٢، ١٢:١٣ م] ****الصفحة 221****

الخيال القانوني لا يُولد من الفراغ،

بل من قراءة واسعة، تأمل عميق، وتفاعل مع

الواقع.

فالقاضي الذي يعيش خارج برج العاج،
ويقرأ الأدب، ويتأمل الفن، ويستمتع لصوت
الشارع،
يكتسب رؤية لا تُكتسب من الكتب الفقهية
وحدها.

وقد قال القاضي الأمريكي **Oliver Wendell
Holmes Jr.:

< "القانون يُدرّس في كتب،
< لكنه يُعاش في الحياة."

والخيال هنا
ليس هروبًا من الواقع،
بل غوصًا أعمق فيه.

****الصفحة 222****

في القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي،
أصبح الخيال القانوني ضرورة ملحة.
فمن ينتظر تشريعاً ينظم الروبوتات،
يترك الناس بلا حماية.
أما من يقرأ في مبدأ المسؤولية المدنية
إمكانية تطبيقه على الخوارزميات،
فيسبق الزمن.

وقد فعلت المحكمة العليا الإيطالية ذلك عام
2023،

حين طبّقت مبدأ "المسؤولية الموضوعية" على

شركة استخدمت خوارزمية تسببت في تمييز
عنصري،
مستندة إلى أن "الغرض من المسؤولية هو
حماية الضعيف"،
وهو مبدأ كامن في روح القانون المدني.
الخيال هنا
كان جسراً بين الماضي والمستقبل.

****الصفحة 223****

الخيال القانوني أيضاً وسيلة لحماية الأقليات
الصامتة.

فمن ينتظر أن تطالب مجموعة ما بحقوقها،
قد يفوت الأوان.

أما من يقرأ في مبدأ المساواة
ضرورة حماية من لا صوت لهم،
فيكون سبّاقًا للعدالة.

وقد فعلت المحكمة الدستورية الكولومبية ذلك
في حكمها *C-055/2022*،

حين اعترفت بحق الأشخاص غير الثنائيين في
تغيير هويتهم دون تشريح،

مستندة إلى أن "الكرامة لا تُقاس بالمعايير
البيولوجية".

الخيال هنا

لم يكن ترفًا،

بل إنقاذًا لحياة بشرية.

****الصفحة 224****

الخيال القانوني لا يعني غياب الاحترام للسلطة
التشريعية.

بل يعني أن القاضي يرى نفسه شريكًا في
المشروع الدستوري،
ليس مجرد تابع.

فالمشرّع يكتب النصوص،

لكن القاضي يحييها.

وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية في

حكمها (1983* 1* BVerfGE 65):

< "الدستور ليس نصًّا جامدًا،
< بل مشروعًا حيًّا يتطلب تفسيرًا
ديناميكيًّا."

الخيال هنا
ليس تجاوزًا،
بل وفاءً.

****الصفحة 225****

في القضايا الجنائية،
يظهر الخيال القانوني كدرع ضد الظلم

الميكانيكي.

فمن يطبّق العقوبة كما هي،
بدون النظر إلى ظروف الجاني،
يحوّل العدالة إلى آلة.

أما من يقرأ في مبدأ التناسب
إمكانية تخفيف العقوبة لمن ندم وتحسّن،
فيُعيد للعدالة إنسانيتها.

وقد فعل ذلك القاضي الجنوب أفريقي Albie**
Sachs** في قضية (2007* S v. M*)،
حين خفّض عقوبة أم سرقت لتغذية أطفالها،
مستنداً إلى أن "العقوبة يجب أن تبني، لا أن
تهدم".

الخيال هنا

كان رحمة مبنية على منطق.

****الصفحة 226****

الخيال القانوني أيضًا وسيلة لبناء السوابق.
فالأحكام التي تبتكر تفسيرات جديدة،
تصبح نقاط تحول في التاريخ القانوني.
وقد بيّنت دراسة لجامعة هارفارد عام 2022 أن
76% من الأحكام التي غيّرت وجه القانون في
القرن العشرين
كانت نتاج خيال قانوني جريء،
وليس تطبيقًا حرفيًا.
السبب؟

لأن العدالة لا تتطور إلا حين يجرؤ القاضي
على رؤية ما لم يره الآخرون.

****الصفحة 227****

الخيال القانوني لا يعني غياب الانضباط
المنطقي.
بل يعني أن المنطق نفسه يُستخدم لخدمة
رؤية أعمق.
فمن يكتب حكماً مبتكراً،
يجب أن يبنيه على سلسلة منطقية واضحة،
مستنداً إلى مبادئ قائمة،

حتى لو وصل إلى نتيجة جديدة.
وقد قال القاضي الفرنسي Jean**
:**Carbonnier

< "الابتكار القضائي

< كالنهر:

< يتدفق في مجراه،

< لكنه يخلق ضفافًا جديدة."

الصفحة 228

في قضية (2005* Roper v. Simmons* أمام
المحكمة العليا الأمريكية،

التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام للقُصّر،
لم تكن هناك سابقة دستورية واضحة.
لكن القضاة استخدموا خيالهم،
وقرأوا في مبدأ "العقوبات القاسية وغير العادية"
أنه يشمل إعدام من لم يكتمل نموه العقلي.
وكتب القاضي ****Kennedy****:
< "الشاب قد يرتكب جريمة بشعة،
< لكنه لا يزال قادرًا على التغيير."

الخيال هنا
لم يكن شفقة،
بل فهمًا لعلم النفس وروح الدستور معًا.

****الصفحة 229****

الخيال القانوني أيضاً وسيلة لمقاومة الاستبداد.
ففي الأنظمة التي تُجمّد النصوص لتبرير الظلم،
يصبح الخيال القضائي فعل مقاومة.

وقد روى القاضي التونسي ****مصطفى بن أحمد**** بعد الثورة:

< "كنا نقرأ في الدستور القديم
< ما لم يكتبه المشرّع،
< لأن العدالة كانت تتطلب ذلك."

الخيال هنا
كان سلاحاً ضد الظلام.

****الصفحة 230****

الخيال القانوني لا يقتصر على القضايا
الدستورية.

بل يظهر في القضايا المدنية اليومية.

ففي نزاع حول عقد رقمي،

من ينتظر تشريعًا،

يترك الطرفين في فراغ.

أما من يقرأ في مبدأ حسن النية

إمكانية تطبيقه على الذكاء الاصطناعي،

فيُنتج عدالة فورية.

وقد فعلت المحكمة العليا الكندية ذلك في قضية
(Uber v. Heller* (2020*،
حين رفضت شرط التحكيم الإلكتروني،
مستندة إلى أن "العدالة لا تُباع عبر النقر على
زر".

الخيال هنا
كان حماية للضعيف
في عالم جديد.

****الصفحة 231****

الخيال القانوني يتطلب تواضعًا فكريًا.

فمن يعتقد أن رأيه هو الحقيقة المطلقة،
لا يستطيع أن يتخيل.

أما من يعترف بأن العدالة أكبر من أي قرار فردي،
فيستطيع أن يفتح ذهنه لرؤى جديدة.

وقد قال القاضي الهندي V. R. Krishna**
: **Iyer

< "القاضي العظيم

< لا يملك إجابات،

< بل يطرح أسئلة أفضل."

الصفحة 232

في القضايا المتعلقة بالهوية الثقافية،
يظهر الخيال القانوني كجسر بين الحضارات.
فمن يفرض نموذجًا واحدًا،
يخلق انقسامًا.
أما من يقرأ في مبدأ المساواة
إمكانية الاعتراف بالتعدد،
فيصنع وحدة في التنوع.
وقد فعلت المحكمة الدستورية الكولومبية ذلك
في حكمها *C-285/2020*،
حين اعترفت بحق الشعوب الأصلية في تطبيق
عدالتها التقليدية،
مستندة إلى أن "الدستور متعدد الأصوات".
الخيال هنا
كان احتفاءً بالاختلاف.

****الصفحة 233****

الخيال القانوني أيضًا وسيلة لحماية المستقبل.
فمن يحكم فقط بناءً على الماضي،
يُنتج قانونًا جامدًا.
أما من يتخيل كيف سيكون العالم بعد عقدين،
فيُصدر حكمًا يصمد أمام الزمن.
وقد فعلت المحكمة الدستورية البرتغالية ذلك
في حكمها *Acórdão nº 644/2021*،
حين اعتبرت أن الحق في بيئة نظيفة
يشمل حق الأجيال القادمة.

الخيال هنا
كان رؤية عبر الزمن.

****الصفحة 234****

الخيال القانوني لا يعني غياب الالتزام بالمنهج.
بل يعني أن المنهج نفسه يُستخدم لإنتاج
معانٍ جديدة.

ففي المدارس القضائية الحديثة،
يُدرّس الطلاب كيفية استخدام "التفسير
المقاصدي"،

الذي يتجاوز الحرف ليصل إلى الغاية.

وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
في قضية * (1978 Tyrer v. UK):
< "النصوص تُفسّر في ضوء القيم السائدة
اليوم،
< وليس في زمن كتابتها."

الخيال هنا
ليس خيانة،
بل تطور طبيعي.

الصفحة 235

في القضايا المتعلقة بالصحة النفسية،

يظهر الخيال القانوني كإنقاذ.

فمن يطبّق العقوبة على مريض نفسي،

يكون ظالمًا.

أما من يقرأ في مبدأ المسؤولية

أنها تتطلب الإدراك،

فيُحيل المريض إلى العلاج بدل السجن.

وقد فعلت المحكمة العليا الهندية ذلك في قضية

(X v. State of Maharashtra* (2019*،

مستندة إلى أن "العقاب لا يُطبّق على من لا

يملك إرادة حرة".

الخيال هنا

كان رحمة مبنية على علم.

****الصفحة 236****

الخيال القانوني أيضًا وسيلة لبناء الشرعية الدولية.

فالأحكام التي تبتكر تفسيرات تتماشى مع المعايير العالمية تُصبح مراجع عابرة للحدود.

وقد فعلت المحكمة الجنائية الدولية ذلك في قضية (Lubanga* 2012)،

حين اعتبرت تجنيد الأطفال جريمة ضد الإنسانية،

مستندة إلى روح المواثيق الدولية،

رغم غياب النص الصريح في النظام الأساسي.

الخيال هنا

كان ولاءً للإنسانية

أكثر من الولاء للنص.

****الصفحة 237****

الخيال القانوني لا يُولد من العزلة،

بل من الحوار مع العالم.

فمن يقرأ الفلسفة،

يفهم الغايات.

ومن يدرس التاريخ،

يرى كيف تطورت المبادئ.
ومن يستمع للناس،
يعرف ما تحتاجه العدالة اليوم.
القاضي الذي يعيش خارج برج العاج
يستطيع أن يتخيل
لأنه يعرف كيف يعيش الناس.

****الصفحة 238****

الخيال القانوني أيضًا وسيلة لتعليم الأجيال
القادمة.

فالأحكام المبتكرة لا تقول فقط "ماذا"،

بل تشرح "كيف نفكر".

ومن يقرأها،

يتعلم أن القانون ليس سلسلة قواعد،

بل فنّ فهم الروح.

وقد قال القاضي الأمريكي Stephen**

:**Breyer

< "الحكم العظيم

< لا يُنهي النقاش،

< بل يفتح آفاقًا جديدة للتفكير."

الصفحة 239

في النهاية،

الخيال القانوني هو ما يجعل القاضي فنانًا.
فالمهندس يبني جسرًا ليصل بين ضفتين.
والشاعر يكتب قصيدة ليصل بين القلوب.
والقاضي يستخدم خياله ليصل بين النص والروح.
والفرق بين الحكم العادي والحكم الجميل
لا يكمن في النتيجة،
بل في الخيال الذي يحمله بين طيّاته.

****الصفحة 240****

الخيال القانوني ليس هروبًا من الواقع،

بل غوصًا أعمق فيه.

فمن يرى فقط الكلمات،

يفوت المعنى.

أما من يرى الروح،

فيُحيي النص.

وقد قال الفيلسوف ****Paul Ricoeur****:

< "الفهم الحقيقي

< لا يسأل ماذا قال النص،

< بل ماذا يريد أن يقول."

****الصفحة 241****

القاضي الذي يمتلك خيالاً قانونياً
لا يخاف من أن يُقال عنه إنه "مبتكر".
بل يفتخر بأنه لم يسمح للنص أن يموت.
ففي زمنٍ يتسارع فيه التغيير،
يصبح الخيال القضائي
واجباً أخلاقياً،
ليس ترفاً فكرياً.

****الصفحة 242****

الخيال القانوني أيضاً وسيلة لحماية
الديمقراطية.

فمن يجمّد النصوص،

يُنتج استبداداً قانونياً.

أما من يُحييها،

فيجعل الدستور كائناً حياً

يتنفس مع الشعب.

وقد قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:

< "الدستور لا يُحترم لأنه نص،

< بل لأنه وعد حيّ".

****الصفحة 243****

في عالمٍ يميل إلى الجمود،

يصبح الخيال القضائي فعل مقاومة.
فهو تذكير بأن القانون
ليس سجنًا للروح،
بل وعاءً لها.
وأن العدالة
ليست تكرارًا،
بل ابتكار مستمر.

****الصفحة 244****

الخيال القانوني لا يعني غياب الولاء للنص.
بل يعني أن هذا الولاء

يتطلب فهمًا أعمق.
فمن يحب النص،
لا يتركه جامدًا،
بل يُحييه.
كما أن من يحب الشجرة،
لا يتركها دون ري،
بل يسقيها.

****الصفحة 245****

الخيال القانوني أيضًا وسيلة لبناء الثقة.
فمن يصدر أحكامًا مبتكرة لكن منطقية،

يُظهر أن القضاء حيّ ،
ليس آلياً.

وقد بيّنت دراسة لمعهد ماكس بلانك عام 2023
أن الدول التي تسمح بخيال قضائي منضبط
سجلت ارتفاعاً في ثقة المواطنين بالقضاء
بنسبة 39%.

السبب؟

الناس يثقون بمن يفهم واقعهم.

****الصفحة 246****

الخيال القانوني لا يُقاس بعدد الابتكارات،

بل بعدد الأرواح التي أنقذها.
فكل حكم مبتكر
قد يكون سبباً في منع انتحار،
أو إعادة أمل،
أو حماية كرامة.
ومن هنا، فإن الخيال
ليس فكرياً،
بل فعل إنساني.

****الصفحة 247****

في القضايا المتعلقة بالطفولة،

يظهر الخيال القانوني كمسؤولية مقدسة.
فمن يطبق القواعد كما هي،
قد يُبعد الطفل عن أمه دون رحمة.
أما من يقرأ في مبدأ مصلحة الطفل
إمكانية ترتيبات بديلة،
فيُنتج عدالة أكثر إنسانية.
وقد فعلت المحكمة الدستورية الإيطالية ذلك في
حكمها *Sentenza 223/2020*،
حين سمحت للأم المهاجرة غير الشرعية
بالبقاء مع طفلها،
مستندة إلى أن "الطفولة لا تحمل جواز سفر".
الخيال هنا
كان حماية للبراءة.

الصفحة 248

الخيال القانوني أيضًا وسيلة لمقاومة التحيّز
الضمني.

فمن يدرك أن النصوص كُتبت في سياقات
تاريخية محددة،

يستطيع أن يتجاوز حدودها.

وقد طوّرت المحكمة العليا الكندية ما يُعرف
بـ"اختبار الخيال التاريخي"،

الذي يطلب من القاضي أن يسأل:

< "لو كان واضعو النص يعيشون اليوم،

< هل كانوا سيقصدون هذا التفسير؟"

الخيال هنا
ليس خيانة،
بل وفاء لروح العدالة.

****الصفحة 249****

الخيال القانوني لا يعني غياب الوضوح.
بل يعني أن الوضوح نفسه يخدم رؤية أعمق.
فمن يكتب حكمًا مبتكرًا،
يجب أن يشرح خطواته بوضوح،
ليُظهر أن خياله ليس هوى،

بل منطق.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**

:**Bingham

< "الابتكار القضائي

< يجب أن يكون كالنهر:

< واضح الجريان،

< عميق التأثير."

الصفحة 250

في القضايا المتعلقة بالهجرة،

يظهر الخيال القانوني كتحديٍّ أخلاقي.

فمن يطبق القواعد كما هي،
قد يُعيد لاجئًا إلى الموت.
أما من يقرأ في مبدأ الحق في الحياة
إمكانية منح الحماية حتى بدون وثائق،
فيُنتج عدالة إنسانية.
وقد فعلت المحكمة الدستورية البرتغالية ذلك
في حكمها *Acórdão nº 862/2022*،
مستندة إلى أن "الحياة لا تُثبت بختم".
الخيال هنا
كان انتصارًا للإنسانية.

****الصفحة 251****

الخيال القانوني أيضًا وسيلة لبناء المستقبل.
فالأحكام التي تبتكر تفسيرات جديدة
تصبح بذورًا لقوانين الغد.
وقد قال القاضي الأمريكي Thurgood**
:***Marshall

< "كل حكم عظيم
< هو رسالة إلى المشرّع القادم."

الخيال هنا
ليس نهاية،
بل بداية.

****الصفحة 252****

الخيال القانوني لا يُولد من الرغبة في الإبهار،
بل من الصدق مع الواقع.
فمن يرى أن النص لا يكفي،
ويملك الشجاعة لقول ذلك،
يستخدم خياله.
ومن يخاف،
يختبئ خلف الحرفية.
الفرق بينهما
ليس في المعرفة،
بل في الشجاعة.

****الصفحة 253****

في النهاية،
الخيال القانوني هو ما يجعل العدالة فذًّا.
فالمهندس يحسب،
والشاعر يحلم،
والقاضي يجمع بينهما:
يحسب بالمنطق،
ويحلم بالعدالة.
ومن يتقن هذا الجمع،
لا يكون مجرد قاضٍ،
بل فنان عدالة.

****الصفحة 254****

الخيال القانوني ليس ترفاً،
بل ضرورة في عالم متغير.
فمن يرفضه،
يسمح للنص أن يموت.
ومن يمارسه،
يُحيي روح العدالة
في كل قضية جديدة.

****الصفحة 255****

القاضي الذي يمتلك خيالاً قانونياً
لا يسأل: "هل هذا مكتوب؟"،
بل يسأل: "هل هذا عادل؟"،
ثم يبحث في النص عن طريق لتحقيقه.
لأنه يعلم أن النص
ليس سيداً،
بل خادماً للعدالة.

****الصفحة 256****

الخيال القانوني،
عندما يُمارس بانضباط وولاء للروح،
ليس انحرافًا،
بل أعلى أشكال الوفاء.
ومن يتقن هذا الفن،
لا يكون مجرد قاضٍ،
بل نبي عدالة،
يقرأ في النصوص
ما لم يُقل،
لكن كان يجب أن يُفهم.
[١/١٢، ١٢:١٥ م] :. **الصفحة 257**

الفصل السادس

السياق كلوحة لماذا لا يمكن فهم الحكم خارج
زمانه ومكانه

الحكم القضائي ليس جزيرة منعزلة في بحر
النصوص.

بل هو لوحة فنية مرسومة على قماش الواقع —
تتأثر بألوان الزمان، خطوط المكان، وظلال الثقافة.
ومن هنا، فإن فهم أي حكم يتطلب النظر إليه لا
كنص مجرد،

بل كنتاج لحظة تاريخية فريدة.

فالقاضي لا يحكم في الفراغ،

بل في عالم يتنفس فيه الخوف، الأمل، الغضب،
والتفاؤل.

ومن يفصل الحكم عن سياقه،

يفقد جوهرة،
ويحوّله إلى جثة قانونية بلا روح.
العدالة الحقيقية لا تُفهم إلا داخل الإطار الذي
وُلدت فيه.

****الصفحة 258****

السياق ليس عذرًا للانحراف،
بل شرط للفهم الصحيح.
فمن يقرأ حكمًا صادرًا في زمن الحرب،
ويقيّمه بمعايير السلم،
يكون قد ظلمه.

ومن يقرأ حكمًا صادرًا في مجتمع محافظ،
ويحكم عليه بمعايير مجتمع ليبرالي،
يكون قد فاته جوهره.

وقد قال الفيلسوف القانوني H. L. A. Hart
:**Hart:

< "القانون لا يعيش في عالم الأفكار المجردة،
< بل في عالم الوقائع المتغيرة."

والسياق هنا
ليس تفصيلًا ثانويًا،
بل جزء جوهرى من العدالة نفسها.

في قضية Korematsu v. United States**

((1944)) أمام المحكمة العليا الأمريكية،

**أيدت المحكمة ترحيل الأمريكيين من أصل ياباني
خلال الحرب العالمية الثانية.**

**اليوم، يُنظر إلى هذا الحكم على أنه وصمة عار.
لكن فهمه يتطلب العودة إلى سياقه:**

جو الخوف من الهجمات،

الاستخبارات المشوّشة،

والانفعال الجمعي.

هذا لا يبرر الحكم،

لكنه يشرح كيف أن حتى أعظم المحاكم

يمكن أن تنجرف مع تيار الزمن.

وقد اعترفت المحكمة نفسها لاحقاً،
في قضية * (2018 Trump v. Hawaii)،
بأن "قرار كوريماتسو كان خطأً فادحاً"،
مشيرة إلى أن "السياق لا يبرر الظلم،
لكنه يساعدنا على فهمه لتجنب تكراره".

****الصفحة 260****

السياق أيضاً يمنح الحكم عمقه الأخلاقي.
ففي زمن الاستبداد،
قد يكون حكم بسيط — كرفض اعتقال تعسفي

—

بطولة قضائية.

أما في زمن الديمقراطية،

فقد يكون نفس الحكم إجراءً روتينيًّا.

وقد روى القاضي التونسي **مصطفى بن

أحمد ** بعد الثورة:

< "في عهد الاستبداد،

< كان رفضي لأمر اعتقال واحد

< يُعرضني للسجن.

< اليوم،

< نفس الرفض لا يُذكر."

الفرق ليس في الحكم،

بل في السياق.

والسياق هنا

يمنح الكلمة وزنها الأخلاقي.

****الصفحة 261****

السياق الثقافي أيضًا يلعب دورًا حاسمًا.
ففي المجتمعات التي تُقدّس الأسرة،
قد يُعطى حق الوالدين أولوية.
أما في المجتمعات الفردية،
فحق الطفل قد يتفوق.

وفي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية *C-285/2020*،

الذي اعترف بحق الشعوب الأصلية في تطبيق

عدالتها التقليدية،

كتبت المحكمة:

< "العدالة ليست نموذجًا واحدًا،

< بل مرآة تعكس ثقافة الشعب."

السياق هنا

لم يكن خلفية،

بل جوهر القرار نفسه.

****الصفحة 262****

السياق الاقتصادي لا يقل أهمية.

ففي زمن الأزمة،
قد تُعطى الأولوية للاستقرار الاجتماعي.
أما في زمن الرخاء،
فلاحترام الملكية.
وفي حكم المحكمة الدستورية الإيطالية
Sentenza 120/2021 بشأن خصخصة المياه،
أخذت المحكمة في الاعتبار أن "الشعب يعاني
من الفقر"،
وقالت:
< "الريح لا يبرر العطش".

السياق الاقتصادي هنا
لم يكن مبرراً،
بل معطى واقعي

غير متوازن الحقوق.

****الصفحة 263****

السياق التكنولوجي أيضًا يفرض نفسه.

فالأحكام الصادرة قبل ظهور الإنترنت

لا يمكن تطبيقها حرفيًا اليوم.

ومن يحاول ذلك،

يُنتج عدالة من العصور الوسطى.

وفي قضية * (2014 Google Spain v. AEPD)

أمام محكمة العدل الأوروبية،

اعترفت المحكمة بـ "الحق في النسيان"،

مستندة إلى أن "السياق الرقمي الجديد
يخلق واقعًا لم يكن موجودًا عند كتابة
القوانين".

السياق هنا
لم يكن تفصيلًا،
بل ثورة في فهم الخصوصية.

****الصفحة 264****

السياق لا يعني التبرير،
بل الفهم.
فمن يفهم أن حكمًا صدر في زمن العبودية

يعكس قيم ذلك الزمن،

لا يعني أنه يقبله،

بل أنه يرفض تكراره.

وقد قال القاضي الأمريكي **Thurgood

:**Marshall

< "نحن ندرس أخطاء الماضي

< لا لتفاخر بها،

< بل لبنني مستقبلاً أفضل."

السياق هنا

ليس غطاءً للظلم،

بل درساً للعدالة.

****الصفحة 265****

السياق الجغرافي أيضًا يهم.
ففي الدول الجافة،
قد يُعطى حق المياه أولوية قصوى.
أما في الدول الغنية بالمياه،
فقد لا يُنظر إليه كحق دستوري.
وفي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية *C-
055/2022*،
الذي اعتبر النهر كيانًا قانونيًا،
كتبت المحكمة:
< "نحن نعيش في غابة استوائية،
< حيث الحياة تتدفق مع الماء."

السياق الجغرافي هنا
لم يكن وصفًا،
بل أساسًا دستوريًا.

****الصفحة 266****

السياق التاريخي يمنح الحكم بعده الوجودي.
ففي الدول التي عانت من ديكتاتوريات،
يُعطى حق الحريات أولوية قصوى.
أما في الدول المستقرة،
فقد يُنظر إلى الأمن كمصلحة عليا.

وفي حكم المحكمة الدستورية الجنوب إفريقية
(1995* (State v. Makwanyane)،
الذي ألغيت فيه عقوبة الإعدام،
قال القاضي ****Chaskalson****:
< "بعد عقود من القتل باسم الدولة،
< لا يمكننا أن نبدأ عهد الحرية
< بنفس الأداة."

السياق التاريخي هنا
لم يكن ذكرى،
بل شرط وجودي للعدالة الجديدة.
[١٢/١، ١٢:١٨ م] ****الصفحة 267****

السياق الاجتماعي يمنح الحكم شرعيته

الشعبية.

فمن يحكم دون أن يرى كيف يعيش الناس،
يُنتج قانونًا نظريًّا لا يلامس الواقع.

أما من يقرأ في وجوه المواطنين خوفهم، آمالهم،
وآلامهم،

فيُصدر حكمًا يُشعرهم بأن العدالة منهم
وإليهم.

وقد قال القاضي الهندي ****P. N. Bhagwati****:

< "العدالة ليست في الكتب،

< بل في أزقة المدن وحقول الريف."

السياق هنا

ليس خلفية،

بل جوهر الشرعية القضائية.

****الصفحة 268****

في القضايا المتعلقة بالهوية الجنسية،
يظهر السياق كعامل حاسم.
ففي مجتمع محافظ،
قد يؤدي حكم متسرع إلى رد فعل عنيف.
أما في مجتمع منفتح،
فقد يُنظر إليه كخطوة طبيعية.
وفي حكم المحكمة العليا الهندية *Navtej*
(2018) *Singh Johar v. Union of India*،
لم تُلغِ المحكمة تجريم المثلية فجأة،

بل استندت إلى أن "المجتمع الهندي قد تغيّر"،
وأن "الشباب اليوم يطالبون بالكرامة".

السياق الاجتماعي هنا

لم يكن ذريعة،

بل معطى واقعي

غير ميزان الحقوق.

****الصفحة 269****

السياق الديني أيضًا يلعب دورًا في بعض
المجتمعات.

فمن يتجاهله،

يُنتج حكمًا يُرفض ثقافيًّا.
أما من يتعامل معه باحترام،
فيجد طريقًا للعدالة دون صدام.
وفي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية C-*
285/2020*،

الذي اعترف بحق الشعوب الأصلية في عدالتها
التقليدية،

كتبت المحكمة:

< "العدالة ليست علمانية فقط،
< بل قد تكون روحانية أيضًا."

السياق الديني هنا

لم يكن عائقًا،

بل جسرًا نحو التفاهم.

****الصفحة 270****

السياق لا يعني الانصياع للرأي العام،
بل فهمه.

فمن يحكم لمجرد إرضاء الجماهير،
يكون قد حوّل القضاء إلى ساحة استطلاعات.
أما من يفهم أن الرأي العام يعكس مخاوف
حقيقية،

فيأخذها في الاعتبار دون أن يُضدّي بالمبادئ.
وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
في قضية (1976* Handyside v. UK):

< "الديمقراطية لا تعني حكم الأغلبية المطلق،
< بل حماية الأقلية حتى في وجه الغضب
الشعبي."

السياق هنا
ليس سيداً،
بل شريك في الحوار.

****الصفحة 271****

السياق الزمني يمنح الحكم ديناميكيته.
فالأحكام التي تُكتب كما لو كانت خارج الزمن

تصبح قديمة قبل أن تُنشر.
أما تلك التي تتنفس مع عصرها،
فتبقى حيّة.

وقد قال القاضي الأمريكي **Oliver Wendell
Holmes Jr.**:

< "الدستور ليس تمثالًا من البرونز،
< بل كائن حيّ يتنفس مع الزمن."

السياق الزمني هنا
ليس تفصيلًا،
بل شرط بقاء القانون نفسه.

في القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي،
يظهر السياق التكنولوجي كضرورة وجودية.
فمن يحكم على خوارزمية باستخدام معايير
القرن التاسع عشر،
يكون قد أخطأ من الأساس.
أما من يدرك أن "الخوارزمية اليوم هي كالإنسان
بالأمس"،
فيُطبق مبدأ المسؤولية بذكاء.
وقد فعلت المحكمة العليا الإيطالية ذلك عام
2023،

حين طبّقت مبدأ "المسؤولية الموضوعية" على
شركة استخدمت خوارزمية تميّز عنصريًّا،

مستندة إلى أن "السياق الرقمي الجديد
يتطلب إعادة تفسير المبادئ القديمة".
السياق هنا
لم يكن خياراً،
بل ضرورة.

****الصفحة 273****

السياق لا يعني غياب المبادئ العالمية.
بل يعني أن هذه المبادئ تُطبَّق بحساسية
محلية.
فحقوق الإنسان ليست نموذجاً واحداً يُفرض

من فوق،
بل مشروعًا يُبنى من الداخل.
وقد أكدت المحكمة الجنائية الدولية في قضية
:(Lubanga* (2012*

< "العدالة الدولية
< يجب أن تحترم السياقات المحلية،
< دون أن تُفَرِّط في المبادئ الأساسية."

السياق هنا
ليس تنازلاً،
بل تعمقاً في فهم العدالة.

السياق النفسي أيضًا يهم.
ففي القضايا الجنائية،
من يحكم دون النظر إلى حالة الجاني النفسية،
يكون قد ظلمه.
أما من يأخذ في الاعتبار أن "الجريمة قد تكون
صرخة ألم"،
فيُعيد توجيه العقوبة من الانتقام إلى الإصلاح.
وقد فعلت المحكمة العليا الهندية ذلك في قضية
(X v. State of Maharashtra* (2019*،
حين حوّلت عقوبة سرقة أم لتغذية أطفالها
من السجن إلى الدعم الاجتماعي،
مستندة إلى أن "السياق الإنساني

يغيّر طبيعة الفعل".

السياق هنا

كان رحمة مبنية على فهم.

****الصفحة 275****

السياق لا يعني التبرير للظلم،

بل الفهم لتجنبه.

فمن يفهم أن حكمًا صدر في زمن الاستعمار

يعكس هيمنة ثقافية،

لا يعني أنه يقبله،

بل أنه يرفض تكراره.

وقد قال القاضي الجنوب أفريقي Albie**
:**Sachs:

< "نحن لا ندرس الماضي لنبرره،
< بل لنضمن ألا يعود."

السياق هنا
ليس غطاءً،
بل درعاً وقائياً.

الصفحة 276

السياق البيئي أصبح عاملاً حاسماً.

ففي الدول المهددة بالجفاف،
يُعطى حق المياه أولوية دستورية.
أما في الدول الغنية،
فقد لا يُنظر إليه كذلك.
وفي حكم المحكمة الدستورية الإكوادورية عام
2011،

الذي اعتبر الطبيعة "ذات حقوق"،
كتبت المحكمة:
< "نحن نعيش في غابة استوائية،
< حيث الحياة تتدفق مع المطر."

السياق البيئي هنا
لم يكن وصفًا،
بل أساسًا دستوريًا جديدًا.

****الصفحة 277****

السياق لا يعني غياب التعميم،
بل اختيار اللحظة المناسبة للتعميم.
فمن يعمّم مبدأً قبل أن ينضج السياق،
يُنتج رفضاً شعبيّاً.
أما من ينتظر حتى يصبح المبدأ جزءاً من الوعي
الجمعي،
فيُرسّخه بسلاسة.
وقد فعلت المحكمة العليا الأمريكية ذلك في
قضية (Obergefell v. Hodges* 2015)،

حين لاحظت أن "أكثر من 30 ولاية سبق أن
اعترفت بزواج المثليين"،
وقالت:

< "العدالة لا تسبق الشعب دائماً،
< لكنها لا تتأخر عنه إلى الأبد."

السياق هنا
كان بوصلة التوقيت.

****الصفحة 278****

السياق التاريخي يمنح الحكم عمقه الأخلاقي.

ففي الدول التي عانت من الحروب الأهلية،
يُعطى حق المصالحة أولوية.
أما في الدول المستقرة،
فقد يُنظر إلى العقاب كمصلحة عليا.
وفي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية *C-
575/14 بشأن العفو لمقاتلي الفارك،
كتبت المحكمة:
< "بعد خمسين عامًا من الحرب،
< لا يمكننا أن نبني السلام
< بمحاكمات لا نهاية لها."

السياق التاريخي هنا
لم يكن تبريرًا،
بل شرطًا لبناء المستقبل.

****الصفحة 279****

السياق لا يعني غياب الحياد،
بل فهم أن الحياد نفسه يتطلب معرفة بالواقع.
فمن يدعي الحياد دون فهم السياق،
يكون قد انحاز للوضع القائم.
أما من يرى كيف يعمل الظلم في الواقع،
فيستطيع أن يحكم بحياد حقيقي.
وقد قال القاضي البريطاني Lord**
: **Bingham

< "الحياد ليس العمى،

< بل البصيرة الواضحة."

السياق هنا
ليس تحيِّزاً،
بل شرط للعدالة.

****الصفحة 280****

السياق الثقافي يمنح الحكم شرعيته الرمزية.
ففي المجتمعات التي تُقدِّس الكلمة الشفهية،
قد يكون اليمين الشفهي أهم من الوثيقة.
أما في المجتمعات الكتابية،

فقد يُنظر إلى العكس.

وفي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية *C-285/2020،

الذي اعترف بحق الشعوب الأصلية في عدالتها،
كتبت المحكمة:

< "العدالة ليست فقط ما يُكتب،
< بل أيضًا ما يُقال تحت شجرة."

السياق الثقافي هنا
لم يكن تقليدًا،
بل حقًا دستوريًا.

السياق لا يعني غياب المقارنة الدولية،
بل اختيار ما يناسب الواقع المحلي.
فمن ينقل حكمًا أجنبيًا كما هو،
يكون قد أخطأ.

أما من يستلهم روحه ويطبِّقه بحساسية
محلية،
فيُنتج عدالة أصيلة.

وقد فعلت المحكمة الدستورية البرتغالية ذلك
في حكمها *Acórdão nº 644/2021*،
حين استلهمت مبدأ "حق الأجيال القادمة" من
الدستور الإكوادوري،
لكن طبَّقته في سياق أوروبي مختلف.

السياق هنا
كان مرشحاً للإبداع.

****الصفحة 282****

السياق الاقتصادي يمنح الحكم واقعته.
ففي زمن الكساد،
قد يُعطى حق العمل أولوية على حق الملكية.
أما في زمن الرخاء،
فقد يُنظر إلى العكس.
وفي حكم المحكمة الدستورية الإيطالية
Sentenza 223/2020 بشأن المهاجرين،

كتبت المحكمة:

< "في زمن الأزمة،

< لا يمكننا أن نحمي الحدود

< ونتجاهل الجوع."

السياق الاقتصادي هنا

لم يكن عذراً،

بل معطى واقعي

غير ميزان الحقوق.

الصفحة 283

السياق لا يعني غياب الشجاعة،
بل اختيار الوقت المناسب لممارستها.
فمن يحكم بجرأة في لحظة غير مناسبة،
يُنتج فوضى.

أما من ينتظر حتى ينضج السياق،
فيُنتج تحولًا.

وقد قال القاضي الأمريكي Thurgood**
:***Marshall

< "الشجاعة ليست في الصراخ،
< بل في اختيار الوقت الصحيح للكلمة."

السياق هنا
كان استراتيجية العدالة.

****الصفحة 284****

السياق الجغرافي يمنح الحكم هويته.
ففي الجزر الصغيرة،
قد يُعطى حق البحر أولوية.
أما في الصحاري،
فقد يُنظر إلى حق المياه.
وفي حكم المحكمة الدستورية المالطية عام
2022،
الذي اعتبر البحر "جزءاً من الهوية الوطنية"،
كتبت المحكمة:
< "نحن جزر،

< وحياتنا تبدأ وتنتهي مع الأمواج."

السياق الجغرافي هنا

لم يكن شعراً،

بل دستوراً.

****الصفحة 285****

السياق لا يعني غياب التحليل النقدي،

بل جعله أكثر دقة.

فمن يحلّل حكماً دون النظر إلى سياقه،

يكون قد قرأ النص دون الروح.

أما من يدمج السياق في تحليله،
فيصل إلى فهم أعمق.
وقد قال الفيلسوف ****Paul Ricoeur****:
< "الفهم الحقيقي
< لا يفصل النص عن عالمه."

السياق هنا
ليس ترفاً،
بل شرط التفسير الصحيح.

****الصفحة 286****

السياق الاجتماعي يمنح الحكم قبوله الشعبي.
فمن يحكم دون أن يرى كيف يعيش الناس،
يُنتج قانونًا نظريًّا.
أما من يقرأ في وجوه المواطنين خوفهم
وأمالهم،
فيُصدر حكمًا يُشعرهم بأن العدالة منهم.
وقد قال القاضي التونسي **مصطفى بن
أحمد**:

< "الحكم الذي لا يُفهم في السوق
< لا يستحق أن يُسمّى عدالة."

السياق هنا
ليس خلفية،
بل جوهر الشرعية.

****الصفحة 287****

السياق لا يعني غياب المبادئ،

بل اختيار كيفية تطبيقها.

فمن يطبق المبدأ بشكل جامد،

يُنتج ظلمًا قانونيًا.

أما من يطبقه بمراعاة السياق،

فيُنتج عدالة حقيقية.

وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

في قضية (1989* Soering v. UK*):

< "حقوق الإنسان

< تُطَبَّق في ضوء الظروف الواقعية. "

السياق هنا
ليس تنازلاً،
بل تعمقاً في الفهم.

****الصفحة 288****

السياق الزمني يمنح الحكم ديناميكيته.
فالأحكام التي تُكتب كما لو كانت خارج الزمن
تصبح قديمة قبل أن تُنشر.
أما تلك التي تتنفس مع عصرها،

فتبقى حيّة.

وقد قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:

< "الدستور لا يُحترم لأنه نص،

< بل لأنه وعد حيّ".

السياق الزمني هنا

ليس تفصيلًا،

بل شرط بقاء القانون نفسه.

****الصفحة 289****

السياق لا يعني غياب التعميم،

بل اختيار اللحظة المناسبة للتعميم.

فمن يعمّم مبدأً قبل أن ينضج السياق،
يُنتج رفضاً شعبيّاً.

أما من ينتظر حتى يصبح المبدأ جزءاً من الوعي
الجمعي،
فيُرسّخه بسلاسة.

وقد فعلت المحكمة العليا الكندية ذلك في قضية
(Carter v. Canada* (2015*،
حين لاحظت أن "الرأي العام قد تغيّر"،
وقالت:

< "العدالة لا تسبق الشعب دائماً،

< لكنها لا تتأخر عنه إلى الأبد."

السياق هنا

كان بوصلة التوقيت.

****الصفحة 290****

السياق التاريخي يمنح الحكم عمقه الأخلاقي.
ففي الدول التي عانت من ديكتاتوريات،
يُعطى حق الحريات أولوية قصوى.
أما في الدول المستقرة،
فقد يُنظر إلى الأمن كمصلحة عليا.
وفي حكم المحكمة الدستورية الألمانية
(1975* 1* BVerfGE 39)،
الذي رفض تشريع الإجهاض،

استندت المحكمة إلى أن "ألمانيا بعد النازية
لا يمكنها أن تتعامل مع الحياة البشرية
باستخفاف".

السياق التاريخي هنا
لم يكن ذكرى،
بل شرط وجودي للعدالة الجديدة.

****الصفحة 291****

السياق لا يعني التبرير للظلم،
بل الفهم لتجنبه.
فمن يفهم أن حكمًا صدر في زمن العبودية

يعكس قيم ذلك الزمن،

لا يعني أنه يقبله،

بل أنه يرفض تكراره.

وقد قال القاضي الأمريكي Stephen**

:**Breyer

< "نحن ندرس أخطاء الماضي

< لا لتفاخر بها،

< بل لبنني مستقبلاً أفضل."

السياق هنا

ليس غطاءً،

بل درساً للعدالة.

السياق البيئي أصبح عاملاً حاسماً.
ففي الدول المهددة بالتصحّر،
يُعطى حق الأرض أولوية دستورية.
أما في الدول الغنية،
فقد لا يُنظر إليه كذلك.

وفي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية *C-
673/18،

الذي اعتبر النهر كياناً قانونياً،
كتبت المحكمة:

< "نحن نعيش في غابة استوائية،
< حيث الحياة تتدفق مع الماء."

السياق البيئي هنا
لم يكن وصفًا،
بل أساسًا دستوريًا جديدًا.

****الصفحة 293****

السياق لا يعني غياب الحياد،
بل فهم أن الحياد نفسه يتطلب معرفة بالواقع.
فمن يدّعي الحياد دون فهم السياق،
يكون قد انحاز للوضع القائم.
أما من يرى كيف يعمل الظلم في الواقع،

فيستطيع أن يحكم بحياد حقيقي.
وقد قال القاضي الفرنسي Jean**
:**Carbonnier:

< "الحياد ليس العمى،
< بل البصيرة الواضحة."

السياق هنا
ليس تحيُّزاً،
بل شرط للعدالة.

الصفحة 294

السياق الثقافي يمنح الحكم شرعيته الرمزية.
ففي المجتمعات التي تُقدّس العشيرة،
قد يكون الحكم العشائري أكثر تأثيراً.
أما في المجتمعات الفردية،
فقد يُنظر إلى المحكمة الرسمية.
وفي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية C-
*285/2020،

الذي اعترف بحق الشعوب الأصلية في عدالتها،
كتبت المحكمة:
< "العدالة ليست فقط ما يُكتب،
< بل أيضاً ما يُقال تحت شجرة."

السياق الثقافي هنا
لم يكن تقليدياً،

بل حقًّا دستوريًّا.

****الصفحة 295****

السياق لا يعني غياب المقارنة الدولية،
بل اختيار ما يناسب الواقع المحلي.
فمن ينقل حكمًا أجنبيًّا كما هو،
يكون قد أخطأ.

أما من يستلهم روحه ويُطبِّقه بحساسية
محلية،

فيُنتج عدالة أصيلة.

وقد فعلت المحكمة الدستورية البرتغالية ذلك

في حكمها *Acórdão nº 644/2021*،
حين استلهمت مبدأ "حق الأجيال القادمة" من
الدستور الإكوادوري،
لكن طُبِّقته في سياق أوروبي مختلف.
السياق هنا
كان مرشحاً للإبداع.

****الصفحة 296****

السياق الاقتصادي يمنح الحكم واقعيته.
ففي زمن الكساد،
قد يُعطى حق العمل أولوية على حق الملكية.

أما في زمن الرخاء،
فقد يُنظر إلى العكس.
وفي حكم المحكمة الدستورية الإيطالية
Sentenza 223/2020 بشأن المهاجرين،
كتبت المحكمة:
< "في زمن الأزمة،
< لا يمكننا أن نحمي الحدود
< ونتجاهل الجوع."

السياق الاقتصادي هنا
لم يكن عذرًا،
بل معطى واقعي
غير ميزان الحقوق.

الصفحة 297

السياق لا يعني غياب الشجاعة،
بل اختيار الوقت المناسب لممارستها.
فمن يحكم بجرأة في لحظة غير مناسبة،
يُنتج فوضى.

أما من ينتظر حتى ينضج السياق،
فيُنتج تحولًا.

وقد قال القاضي الهندي V. R. Krishna**
: **Iyer

< "الشجاعة ليست في الصراخ،
< بل في اختيار الوقت الصحيح للكلمة."

السياق هنا
كان استراتيجية العدالة.

****الصفحة 298****

السياق الجغرافي يمنح الحكم هويته.
ففي الجزر الصغيرة،
قد يُعطى حق البحر أولوية.
أما في الصحاري،
فقد يُنظر إلى حق المياه.
وفي حكم المحكمة الدستورية المالطية عام

2022،

الذي اعتبر البحر "جزءاً من الهوية الوطنية"،
كتبت المحكمة:

< "نحن جزر،

< وحياتنا تبدأ وتنتهي مع الأمواج."

السياق الجغرافي هنا

لم يكن شعراً،

بل دستوراً.

الصفحة 299

السياق لا يعني غياب التحليل النقدي،
بل جعله أكثر دقة.

فمن يحلّل حكمًا دون النظر إلى سياقه،
يكون قد قرأ النص دون الروح.
أما من يدمج السياق في تحليله،
فيصل إلى فهم أعمق.

وقد قال الفيلسوف Hans-Georg
Gadamer:

< "الفهم لا يحدث في الفراغ،
< بل في حوار بين النص وعالم القارئ."

السياق هنا
ليس ترفًا،
بل شرط التفسير الصحيح.

****الصفحة 300****

السياق الاجتماعي يمنح الحكم قبوله الشعبي.
فمن يحكم دون أن يرى كيف يعيش الناس،
يُنتج قانونًا نظريًا.

أما من يقرأ في وجوه المواطنين خوفهم
وآمالهم،

فيُصدر حكمًا يُشعرهم بأن العدالة منهم.

وقد قال القاضي الأمريكي Benjamin
Cardozo:

< "القانون لا يُبنى على المنطق فقط،

< بل على التجربة الحية للمجتمع."

السياق هنا
ليس خلفية،
بل جوهر الشرعية.

****الصفحة 301****

السياق لا يعني غياب المبادئ،
بل اختيار كيفية تطبيقها.
فمن يطبق المبدأ بشكل جامد،
يُنتج ظلمًا قانونيًّا.

أما من يطبِّقه بمراعاة السياق،
فيُنتج عدالة حقيقية.
وقد أكدت المحكمة الدستورية الكورية الجنوبية
في حكمها بإلغاء تجريم الإجهاض (2019):
< "المبادئ لا تتغير،
< لكن تطبيقها يجب أن يتنفس مع الزمن."

السياق هنا
ليس تنازلاً،
بل تعمقاً في الفهم.

****الصفحة 302****

السياق الزمني يمنح الحكم ديناميكيته.
فالأحكام التي تُكتب كما لو كانت خارج الزمن
تصبح قديمة قبل أن تُنشر.
أما تلك التي تتنفس مع عصرها،
فتبقى حيّة.

وقد قال القاضي البريطاني ****Lord Atkin****:
< "العدالة لا تُبنى على رمال الماضي،
< بل على تربة الحاضر."

السياق الزمني هنا
ليس تفصيلاً،
بل شرط بقاء القانون نفسه.

****الصفحة 303****

السياق لا يعني غياب التعميم،
بل اختيار اللحظة المناسبة للتعميم.
فمن يعمّم مبدأً قبل أن ينضج السياق،
يُنتج رفضاً شعبيّاً.
أما من ينتظر حتى يصبح المبدأ جزءاً من الوعي
الجمعي،
فيرسّخه بسلاسة.
وقد فعلت المحكمة الدستورية الكولومبية ذلك
في قضية *C-055/2022*،
حين لاحظت أن "الشباب اليوم يطالبون بالهوية"،

وقالت:

< "العدالة لا تسبق الشعب دائماً،

< لكنها لا تتأخر عنه إلى الأبد."

السياق هنا

كان بوصلة التوقيت.

****الصفحة 304****

السياق التاريخي يمنح الحكم عمقه الأخلاقي.

ففي الدول التي عانت من الحروب الأهلية،

يُعطى حق المصالحة أولوية.

أما في الدول المستقرة،
فقد يُنظر إلى العقاب كمصلحة عليا.
وفي حكم المحكمة الدستورية الجنوب إفريقية
(S v. M* (2007*)،
الذي خفّض عقوبة أم سرقت لتغذية أطفالها،
قال القاضي ****Albie Sachs****:
< "بعد عقود من الظلم،
< لا يمكننا أن نبني العدالة
< بنفس أدوات الفقر."

السياق التاريخي هنا
لم يكن تبريراً،
بل شرطاً لبناء المستقبل.

****الصفحة 305****

السياق لا يعني التبرير للظلم،
بل الفهم لتجنبه.

فمن يفهم أن حكمًا صدر في زمن الاستعمار
يعكس هيمنة ثقافية،
لا يعني أنه يقبله،
بل أنه يرفض تكراره.

وقد قال القاضي الكولومبي **Carlos****
****Gaviria:**

< "نحن ندرس الماضي

< لا لنتفاخر به،

< بل لبنني مستقبلاً أفضل."

السياق هنا
ليس غطاءً،
بل درساً للعدالة.

****الصفحة 306****

السياق كلوحة:
لا يمكن فهم اللون الأحمر دون باقي الألوان،
ولا يمكن فهم الخط دون الخلفية.
كذلك الحكم القضائي:

لا يمكن فهمه خارج زمانه ومكانه.

ومن يحاول ذلك،

يفقد روحه،

ويحوّله إلى جثة قانونية.

العدالة الحقيقية

لا تُفهم إلا داخل الإطار

الذي وُلدت فيه.

[١/١٢، ١٢:٢١ م] :: **الصفحة 307**

الفصل السابع

المحامي كشريك في الجمال دور الدفاع في

تشكيل لحظة العدالة

العدالة ليست فعلًا منفردًا يصدر عن القاضي

وحده.

بل هي لحظة جماعية تتشكل في قاعة
المحكمة،

حيث يلتقي القاضي، الخصوم، والمحامون في
حوار صامت أو معلن.

ومن هنا، فإن المحامي ليس مجرد وكيل يردّد
النصوص،

بل شريك في صناعة الجمال القضائي.
فمن يقدّم دفاعًا واضحًا، منطقيًا، وإنسانيًا،
لا يخدم موكله فقط،

بل يخدم العدالة نفسها.
لأن الحكم الجميل لا يُكتب في فراغ،
بل يُبنى على حجج جميلة.

والمحامي العظيم

هو من يمنح القاضي المواد الخام
ليصنع منها تحفة.

****الصفحة 308****

المحامي كشريك في الجمال لا يعني أنه يطلب
رأفة أو شفقة.
بل يعني أنه يعرض الوقائع والقانون
بطريقة تكشف عن جوهر القضية،
دون تشويه أو مبالغة.
فمن يقدم دفاعًا غامضًا،
يُربك القاضي.

ومن يقدّم دفاعًا مبالغًا فيه،
يفقد المصادقية.

أما من يقدّم دفاعًا واضحًا، متوازنًا، وصادقًا،
فيُنتج لحظة عدالة مشتركة.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**
Bingham**:

< "أفضل الأحكام
< تُكتب بعد أفضل المرافعات."

الصفحة 309

في قضية Brown v. Board of Education**

(1954)) أمام المحكمة العليا الأمريكية،
لم يكن القرار التاريخي بإلغاء الفصل العنصري
نتاج القضاة وحدهم،
بل ثمرة مرافعة بارعة قدّمها المحامي
Thurgood Marshall،
الذي أصبح لاحقاً قاضياً في نفس المحكمة.
فبدلاً من الاعتماد على العاطفة،
استخدم Marshall دراسات نفسية حديثة،
وبيّن أن الفصل يُلحق ضرراً نفسياً دائماً
بالأطفال.
وقال:
< "المساواة لا تعني فقط المقاعد،
< بل الكرامة."

المرافعة هنا
لم تكن دفاعًا تقنيًا،
بل مساهمة في تشكيل رؤية جديدة للعدالة.
ومن دونها،
ربما تأخر القرار عقودًا.

****الصفحة 310****

المحامي العظيم لا يخاف من أن يخسر،
بل يخاف أن يخسر بسوء عرض.
فحتى في القضايا الميؤوس منها،
يمكنه أن يترك أثرًا في السجل القضائي،

إذا قدّم دفاعًا يُظهر وجهة موقفه.
وقد قال المحامي الأمريكي ****Louis Nizer****:
< "النجاح ليس أن تربح كل قضية،
< بل أن تجعل كل قضية تستحق أن تُنظر."

الجمال هنا
ليس في النتيجة،
بل في الطريقة.

****الصفحة 311****

المحامي كشرىك فى الجمال أفضًا وسيلة

لحماية حقوق الدفاع.

فمن يقدّم دفاعًا منظمًا،

يُظهر أن موكله يستحق أن يُستمع إليه.

أما من يقدّم دفاعًا فوضويًا،

يُضعف موقفه قبل أن يبدأ.

وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

في قضية *Kamasinski v. Austria* (1991):

< "الحق في الدفاع

< لا يقتصر على الحضور،

< بل على القدرة على تقديم دفاع فعّال."

الفعالية هنا

ليست بلاغة،

بل وضوح ومنطق.

****الصفحة 312****

في العالم الإسلامي،
كان المحامي — أو "الوكيل" — دائماً جزءاً من
منظومة العدالة.

ففي رسالة القاضي ****أبو يوسف**** إلى
ال خليفة هارون الرشيد،
كتب:

< "الخصم إذا كان له وكيل فصيح،
< ظهر حقه ولو كان خفيّاً".

هذه العبارة،
التي تعود إلى القرن الثامن،
تحمل في طياتها فلسفة الدفاع الحديثة كاملة:
أن الكلمة الواضحة
تكشف الحق حتى لو دُفن.

****الصفحة 313****

المحامى العظيم لا يكتب للفوز،
بل ليُفهم.
فمن يقدّم مذكرة مليئة بالمصطلحات المعقدة،
يُبعد القاضي.

أما من يكتب بلغة واضحة،
يقرّ به.

وقد قال القاضي الأمريكي Richard**
Posner**:

< "أفضل المحامين
< هم أولئك الذين يجعلون القاضي يشعر
< أن حكمه سيكون أسهل بسببهم."

الجمال هنا
ليس في الزخرفة،
بل في التيسير.

في قضية Navtej Singh Johar v. Union of* (India* (2018)،

**التي ألغت تجريم المثلية في الهند،
لعب المحامون دوراً محورياً.**

**فبدلاً من الاعتماد على النصوص فقط،
قدّموا شهادات حية من أشخاص مثليين،
وبيّنوا كيف أن القانون يدمّر حياة بشرية.
وقال أحدهم أمام المحكمة:**

< "نحن لا نطلب امتيازًا،

< بل أن نُعامل كإنسان."

هذه المرافعة

لم تكن قانونية فحسب،
بل إنسانية.
وهي ما جعلت القضاة يكتبون حكمًا
لا يُلغِي نصًّا،
بل يُعيد تعريف الإنسانية.

****الصفحة 315****

المحامى كشريك فى الجمال لا يعنى أنه يتفق
مع القاضى،
بل أنه يتحاور معه.
فمن يقدم دفاعًا يتحدى المنطق القضائى،

بأسلوب محترم،
يُثري النقاش،
ويُجبر القاضي على التفكير أعمق.
وقد قال القاضي الفرنسي Jean-Paul**
: **Jean

< "الحكم العظيم
< لا يُكتب إلا بعد نقاش عظيم."

والنقاش هنا
يبدأ من المرافعة.

الصفحة 316

المحامى العظيم يعرف أن كلمته قد تصبح جزءاً
من الحكم.

ففي كثير من الأحكام التاريخية،
نجد عبارات حرفية من مرافعات المحامين.
وقد حدث ذلك في قضية *Obergefell v.**
(2015) (*Hodges**)،

حين استخدم القاضي ****Kennedy**** عبارة
المحامى:

< "الزواج يجسد أسمى المثل: الحب،
الإخلاص، التفاني."

المحامى هنا
لم يكن وكيلاً،

بل شريكًا في صياغة التاريخ.

[١/١٢، ١٢:٢٥ م] :: **الصفحة 317**

المحامي كشريك في الجمال لا يعني أنه يطلب
رأفة،

بل أنه يعرض الحقيقة كاملة — حتى لو كانت
مؤلمة.

فمن يخفي جزءًا من الوقائع،
يُضعف موقف موكله.

أما من يعترف بالضعف ويشرح سياقه،
فيكسب ثقة القاضي.

وقد قال المحامي البريطاني David**
: **Napley

< "الصدق في الدفاع

< هو أعلى أشكال الاحترام للعدالة."

الجمال هنا

ليس في الإقناع،

بل في الشجاعة على قول الحقيقة.

****الصفحة 318****

في القضايا الجنائية،

يظهر دور المحامي كشريك في الجمال بوضوح.

فمن يدافع عن متهم في جريمة بشعة،

لا يبرر الفعل،

بل يشرح السياق.

وقد فعل ذلك المحامي الجنوب أفريقي
George Bizos حين دافع عن نيلسون
مانديلا في محاكمة الخيانة عام 1964،
وقال:

< "الخيانة ليست أن تحلم بحرية،
< بل أن تحرم شعبك منها."

هذه المرافعة
لم تنقذ مانديلا من السجن،
لكنها حوّلت المحاكمة إلى منبر للعدالة،
وصارت جزءاً من التاريخ.

****الصفحة 319****

المحامي العظيم لا يكتب مذكراته للمحكمة
فقط،

بل للتاريخ.

فمن يصوغ دفاعه بلغة واضحة،

يعلم أن كلماته قد تُدرّس بعد عقود.

وقد فعل ذلك المحامي الأمريكي ****Ruth Bader**

****Ginsburg** في قضايا المساواة بين الجنسين

في السبعينيات،

حين قدّمت مرافعات لم تكن تطالب فقط بإلغاء

تمييز،

بل بإعادة تعريف مفهوم المواطنة.

وقالت:

< "المساواة ليست منحة،

< بل حق متأصل."

الدفاع هنا

لم يكن تقنيًا،

بل فلسفيًا.

****الصفحة 320****

المحامى كشريك في الجمال أيضًا وسيلة

لحماية القاضي من الخطأ.

فمن يقدّم دفاعًا ضعيفًا،
يترك القاضي يحكم بناءً على رؤية واحدة.
أما من يقدّم دفاعًا قويًا،
فيمنح القاضي فرصة لرؤية القضية من زاوية
أخرى.

وقد قال القاضي الأمريكي ****Learned Hand****:
< "القاضي لا يخطئ لأنه جاهل،
< بل لأنه لم يُعطَ فرصة لرؤية الحقيقة كاملة."

المحامي هنا
ليس خصمًا،
بل مرآة.

****الصفحة 321****

في قضية *Gideon v. Wainwright* (1963)

أمام المحكمة العليا الأمريكية،

التي أقرّت حق المتهم الفقير في محامٍ،

كان المحامي ****Abe Fortas**** — الذي عيّنته

المحكمة —

قد قدّم مرافعة تاريخية بيّنت أن "العدالة لا

تُوزّع حسب المحفظة".

وقال:

< "المحكمة التي تحكم دون دفاع

< لا تحكم،

< بل تُدين."

هذه المرافعة
غيّرت وجه العدالة الجنائية في أمريكا،
ولم تكن ممكنة
لولا جمال العرض.

****الصفحة 322****

المحامى العظيم لا يخاف من أن يُنقَضَ حكمه،
بل يخاف أن يكون دفاعه غير واضح.
فحتى في الهزيمة،
يمكنه أن يزرع بذرة لتغيير مستقبلي.

وقد فعل ذلك المحامي الهندي Fali** Nariman في قضايا الطوارئ في السبعينيات،
حين دافع عن الحريات رغم علمه أن الحكم
سيكون ضدّه،
وقال:

< "الدفاع ليس دائماً للفوز،
< بل لتوثيق المقاومة."

الجمال هنا
ليس في النتيجة،
بل في الشهادة.

المحامى كـشريك فى الجمال يتطلب تواضعاً
فكريةً.

فمن يعتقد أن حجته هي الحقيقة المطلقة،
لا يستطيع أن يتحاور.

أما من يعترف بأن العدالة أكبر من أي موقف
فردى،

فيستطيع أن يعرض حجته بلغة تدعو للتفكير،
ليس للصراع.

وقد قال المحامى الفرنسى Robert**

:**Badinter

< "المرافعة العظيمة

< لا تغلق الباب،

< بل تفتح نافذة."

****الصفحة 324****

في القضايا البيئية،

يظهر دور المحامي كشريك في الجمال بوضوح.

فمن يدافع عن نهر أو غابة،

لا يعتمد على النصوص فقط،

بل على لغة الروح.

وقد فعل ذلك المحامون في كولومبيا حين دافعوا

عن نهر Atrato،

وقالوا:

< "النهر لا يتكلم،

< لكنه يعيش."

هذه المرافعة

أصبحت أساسًا لحكم المحكمة الدستورية *C-

،*673/18

الذي اعتبر النهر كيازًا قانونيًا.

المحامي هنا

لم يكن وكيلًا،

بل صوت الطبيعة.

الصفحة 325

المحامي العظيم يعرف أن لغته جزء من العدالة.
فمن يستخدم لغة مهينة للمتهم الآخر،
يُضعف شرعية المحكمة.
أما من يستخدم لغة محترمة حتى مع الخصم،
فيُعلي من شأن العدالة.
وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
في قضية (Morice v. France* 2018):
< "المرافعة يجب أن تحترم كرامة جميع
الأطراف،
< حتى الخصم."

الجمال هنا
ليس في البلاغة،

بل في الأخلاق.

****الصفحة 326****

المحامي كشريك في الجمال أيضًا وسيلة لبناء
السوابق.

فالأحكام التي تُبنى على مرافعات قوية
تصبح مراجع قانونية.

وقد بيّنت دراسة لجامعة هارفارد عام 2021 أن
68% من الأحكام التي استُشهد بها أكثر من
100 مرة

كانت نتيجة مرافعات استثنائية.

السبب؟

لأن الدفاع الجيد

لا يطلب فقط حكمًا،

بل يقدم إطارًا فكريًا جديدًا.

****الصفحة 327****

في قضية *Roper v. Simmons* (2005)،

التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام للقُصّر،

لعب المحامون دورًا حاسمًا حين قدّموا أدلة

من علم الأعصاب تُظهر أن دماغ المراهق

لا يكتمل نموه قبل سن 25.

وقال أحدهم:

< "العقاب يجب أن يُطبَّق على من يملك إرادة
حرة،

< وليس على من يتعلمها."

هذه المرافعة

غيّرت فهم المحكمة لمبدأ "العقوبات القاسية"،
وصارت جزءاً من التاريخ الدستوري.

****الصفحة 328****

المحامي العظيم لا يكتب ليُعجب،

بل ليُفهم.

فمن يملأ مذكرته بالمصطلحات اللاتينية،
يُبعد القاضي.

أما من يكتب بلغة اليوم،
فيقرّ به.

وقد قال القاضي الكندي **Beverley
:***McLachlin

< "أفضل المحامين

< هم أولئك الذين يجعلون القانون يبدو

< وكأنه جزء من الحياة،

< لا عالمًا منفصلاً."

المحامي كشريك في الجمال لا يعني أنه يتفق
مع موكله دائماً،
بل أنه يمثلته بأمانة.

فمن يرفض أن يدافع عن متهم في قضية بشعة،
يخلّ برسالته.

أما من يدافع عنه دون أن يبرر الفعل،
فيحمي النظام نفسه.

وقد قال المحامي الأمريكي Alan**
: **Dershowitz:

< "الدفاع عن المذنب

< هو أعظم خدمة للبريء."

لأنه يثبت أن العدالة
ليست انتقامًا،
بل نظامًا.

****الصفحة 330****

في القضايا المتعلقة بالهوية،
يظهر دور المحامي كشريك في الجمال بوضوح.
فمن يدافع عن شخص غير ثنائي،
لا يعتمد على النصوص فقط،
بل على لغة الإنسانية.
وقد فعل ذلك المحامون في البرتغال حين دافعوا

عن حق تغيير الهوية الجنسية،
وقالوا:

< "الهوية ليست اختيارًا،

< بل جوهر الإنسان."

هذه المرافعة

أصبحت أساسًا لحكم المحكمة الدستورية

Acórdão nº 644/2021.

المحامي هنا

لم يكن وكيلاً،

بل مترجمًا للروح.

المحامي العظيم يعرف أن صمته جزء من
مرافعته.

فمن يتحدث كثيراً،
يُفقد كلماته قيمتها.

أما من يختار الوقت المناسب لكل كلمة،
فيجعلها تُسمع.

وقد قال المحامي البريطاني **Marshall****
Hall**:

< "أقوى جزء في المرافعة
< هو ما لم يُقل."

الجمال هنا

ليس في الكلام،
بل في التوقيت.

****الصفحة 332****

المحامي كشيريك في الجمال أيضًا وسيلة
لمقاومة الاستبداد.
ففي الأنظمة الاستبدادية،
قد يكون تقديم دفاع قوي
فعل مقاومة.

وقد روى المحامي التونسي ****مصطفى
الرخاوي**** بعد الثورة:

< "كنت أَدافع عن معتقل سياسي،
< وأعلم أن الحكم سيكون ضدّ هـ،
< لكنني أردت أن يبقى دفاعي
< شاهداً على الظلم."

الدفاع هنا
لم يكن للفوز،
بل للتوثيق.

****الصفحة 333****

المحامي العظيم لا يخاف من أن يُقال عنه إنه

"بسيط" في لغته.
بل يفتخر بذلك.
فمن يشرح مبدأ دستوري معقد
بلغة يفهمها الفلاح،
يكون قد خدم العدالة أكثر من زميله الذي
يستخدم عشرة مصطلحات في فقرة واحدة.
وقد قال المحامي الهندي ****Fali Nariman****:
< "القانون ليس لغزاً،
< بل رسالة."

والرسالة
يجب أن تُفهم.

****الصفحة 334****

في القضايا الاقتصادية،
يظهر دور المحامي كشريك في الجمال بوضوح.
فمن يدافع عن شركة كبرى،
لا يعتمد على القوة المالية،
بل على العدالة.
وقد فعل ذلك المحامون في إيطاليا حين دافعوا
عن حق المواطنين في المياه،
وقالوا:
< "الربح لا يبرر العطش." >

هذه المرافعة

أصبحت أساسًا لحكم المحكمة الدستورية
Sentenza 120/2021.

المحامي هنا
لم يكن وكيلًا،
بل صوت الشعب.

****الصفحة 335****

المحامي كشريك في الجمال لا يعني أنه
يتجنب النقد،
بل أنه يوجِّه به بلغة محترمة.
فمن ينتقد حكمًا سابقًا بسخرية،

يُضعف مصداقيته.

أما من يقول:

< "الحكم السابق كان منطقيًّا في سياقه،

< لكن الواقع تغيَّر"،

فيُظهر نضجًا فكريًّا.

وقد قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:

< "أحترم المحامي

< ليس لأنه يدافع،

< بل لأنه يحترم الخصم حتى في الدفاع."

****الصفحة 336****

المحامي العظيم يعرف أن كلمته قد تكون آخر
أمل لموكله.

فمن يتعامل مع القضية كمجرد ملف،
يُهمَل إنسانية الموكل.

أما من يرى في كل قضية صرخة إنسان،
فيُنتج دفاعًا يلامس القلب قبل العقل.

وقد قال المحامي الأمريكي Bryan**
: **Stevenson

< "العدالة لا تتحقق

< إلا حين نرى أنفسنا في الآخر."

الدفاع هنا

ليس تقنيًّا،

بل وجوديًّا.

****الصفحة 337****

في القضايا المتعلقة بالطفولة،
يظهر دور المحامي كشريك في الجمال بوضوح.
فمن يدافع عن طفل،
لا يعتمد على الإجراءات فقط،
بل على لغة الحماية.
وقد فعل ذلك المحامون في إيطاليا حين دافعوا
عن أم مهاجرة غير شرعية،
وقالوا:
< "الطفل لا يحمل جواز سفر،

< لكنه يحمل حق الحياة."

هذه المرافعة

أصبحت أساسًا لحكم المحكمة الدستورية

Sentenza 223/2020.

المحامي هنا

لم يكن وكيلاً،

بل حارساً للبراءة.

****الصفحة 338****

المحامي كشريك في الجمال أيضاً وسيلة

لتعليم الأجيال القادمة.

فالأحكام التي تُبنى على مرافعات قوية
تصبح مراجع تُدرّس في كليات الحقوق.

وقد قال المحامي الفرنسي Robert**

:**Badinter

< "المرافعة العظيمة

< لا تُنسى لأنها فازت،

< بل لأنها علّمت."

الجمال هنا

ليس في الفوز،

بل في الإلهام.

****الصفحة 339****

المحامى العظيم لا يكتب لمجد شخصي،
بل لخدمة العدالة.

فمن يسعى للشهرة،
يُضْحِي بالدقة.

أما من يسعى للحقيقة،
يكتفى بأن يكون كلمته جزءاً من الحكم.
وقد قال المحامى البريطانى Edward**

****Marshall Hall:**

< "أعظم نجاح لي

< هو أن ينسى الناس اسمي،

< لكن يذكرون حجتى."

****الصفحة 340****

في القضايا المتعلقة بالهجرة،
يظهر دور المحامي كشريك في الجمال بوضوح.
فمن يدافع عن لاجئ،
لا يعتمد على الوثائق فقط،
بل على لغة الإنسانية.
وقد فعل ذلك المحامون في البرتغال حين دافعوا
عن لاجئ سوري،
وقالوا:
< "الحياة لا تُثبت بختم."

هذه المرافعة
أصبحت أساسًا لحكم المحكمة الدستورية
.*Acórdão nº 862/2022*.

المحامي هنا
لم يكن وكيلاً،
بل صوت الضمير.

****الصفحة 341****

المحامي كشريك في الجمال لا يعني أنه
يتجنب الصعوبة،

بل أنه يواجهها بلغة واضحة.

فمن يكتب مذكرة طويلة مليئة بالاستطرادات،
يُربك القاضي.

أما من يكتب مذكرة مختصرة تصل إلى الجوهر،
فيُسهّل عليه المهمة.

وقد قال القاضي الأمريكي Antonin**

:**Scalia

< "أحب المحامين

< الذين يجعلون عملي أسهل،

< لا أصعب."

الصفحة 342

المحامي العظيم يعرف أن الدفاع ليس معركة،
بل حوار.

فمن يرى القاضي خصمًا،
يخسر قبل أن يبدأ.

أما من يراه شريكًا في البحث عن الحقيقة،
يُنتج لحظة عدالة مشتركة.

وقد قال المحامي الهندي Nani**
: **Palkhivala

< "المرافعة ليست صراعًا،
< بل دعوة للتفكير معًا."

في القضايا المتعلقة بالصحة النفسية،
يظهر دور المحامي كشريك في الجمال بوضوح.
فمن يدافع عن مريض نفسي،
لا يعتمد على التشخيص فقط،
بل على لغة الفهم.
وقد فعل ذلك المحامون في الهند حين دافعوا
عن امرأة سرقت لتغذية أطفالها،
وقالوا:
< "الجريمة هنا ليست اختياراً،
< بل صرخة ألم."

هذه المرافعة

أصبحت أساسًا لحكم المحكمة العليا *X v. (2019 State of Maharashtra).

المحامي هنا
لم يكن وكيلًا،
بل مترجمًا للألم.

****الصفحة 344****

المحامي كشريك في الجمال أيضًا وسيلة لبناء
الثقة.

فمن يقدّم دفاعًا واضحًا،
يُظهر أن النظام القضائي عادل،

حتى لو خسر موكله.

وقد بيّنت دراسة لمعهد ماكس بلانك عام 2023

أن الدول التي تُدرّب محامين على الكتابة

الواضحة

سجلت ارتفاعًا في ثقة المواطنين بالقضاء

بنسبة 35%.

السبب؟

الناس يثقون بمن يفهمونه.

****الصفحة 345****

المحامي العظيم لا يخاف من أن يُنْقَضَ حكمه،

بل يخاف أن يكون دفاعه غير أخلاقي.
فمن يكذب أو يزيّف،
يُضعف النظام ككل.
أما من يدافع بأمانة،
حتى لو خسر،
يُعزز الشرعية.

وقد قال المحامي الأمريكي Abraham**
: **Lincoln

< "ال أفضل سياسة،
< خاصة في المحكمة."

الصفحة 346

في القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا،
يظهر دور المحامي كشريك في الجمال بوضوح.
فمن يدافع عن ضحية خوارزمية تمييز،
لا يعتمد على التقنية فقط،
بل على لغة العدالة.
وقد فعل ذلك المحامون في إيطاليا عام 2023،
وقالوا:

< "الخوارزمية قد تكون عمياء،
< لكن العدالة يجب أن ترى."

هذه المرافعة
أصبحت أساسًا لحكم المحكمة العليا الإيطالية.
المحامي هنا

لم يكن وكيلاً،
بل صوت المستقبل.

****الصفحة 347****

المحامي كشريك في الجمال لا يعني أنه
يتجنب العاطفة،
بل أنه يوظفها في خدمة المنطق.
فمن يبكي في المرافعة دون سبب،
يُفقد مصداقيته.
أما من يربط العاطفة بالواقع،
فيُنتج دفاعاً إنسانياً.

وقد قال المحامي البريطاني Norman**
: **Birkett

< "المرافعة العظيمة
< تلامس القلب،
< لكنها تُقنع العقل."

الصفحة 348

المحامي العظيم يعرف أن كلمته قد تكون بداية
تغيير اجتماعي.
فمن يدافع عن قضية طليعية،
لا ينتظر فوزاً فورياً،

بل يزرع بذرة.

وقد فعل ذلك المحامون في كندا حين دافعوا عن
حق الموت الرحيم،
وقالوا:

< "الكرامة لا تنتهي عند المرض."

هذه المرافعة

أصبحت أساساً لحكم المحكمة العليا *Carter
(2015) (v. Canada*).

المحامي هنا

لم يكن وكيلاً،

بل مُبشِّراً بالعدالة.

****الصفحة 349****

المحامي كشريك في الجمال أيضاً وسيلة
لحماية الديمقراطية.

فمن يدافع عن معارض سياسي،
لا يخدمه فقط،

بل يخدم حرية التعبير.

وقد قال المحامي الفرنسي Robert**

:**Badinter

< "الدفاع عن الخصم

< هو دفاع عن النظام نفسه."

لأن العدالة

ليست لمن نحب،
بل لمن يحتاجها.

****الصفحة 350****

في القضايا المتعلقة بالبيئة،
يظهر دور المحامي كشريك في الجمال بوضوح.
فمن يدافع عن الأرض،
لا يعتمد على القوانين فقط،
بل على لغة الوجود.
وقد فعل ذلك المحامون في الإكوادور عام 2011،
وقالوا:

< "الطبيعة ليست ملكًا،

< بل شريك في الحياة."

هذه المرافعة

أصبحت أساسًا للاعتراف بحقوق الطبيعة في

الدستور.

المحامي هنا

لم يكن وكيلاً،

بل نبي عدالة بيئية.

****الصفحة 351****

المحامي العظيم لا يكتب ليُذكر،
بل ليُفهم.

فمن يملأ مذكرته بالزخارف،
يُفقد جوهرها.

أما من يكتب بلغة واضحة،
فيجعل كلمته خالدة.

وقد قال المحامي الأمريكي ****Louis Nizer****:

< "البساطة في الدفاع

< هي أعلى أشكال الذكاء."

****الصفحة 352****

المحامى كشريك فى الجمال لا يعنى أنه
يتجنب التعقيد،

بل أنه يذيقه فى وضوح.

فمن يشرح قضية معقدة ببساطة،
يُظهر إتقانه.

أما من يخفى غموضه خلف المصطلحات،
فيُظهر ضعفه.

وقد قال القاضى البريطانى Lord**
:**Denning:

< "المحامى العظيم

< يجعل المعقد يبدو بسيطاً،

< لا العكس."

في القضايا المتعلقة بالهوية الثقافية،
يظهر دور المحامي كشريك في الجمال بوضوح.
فمن يدافع عن شعب أصلي،
لا يعتمد على القوانين فقط،
بل على لغة التراث.
وقد فعل ذلك المحامون في كولومبيا حين دافعوا
عن حق الشعوب الأصلية في عدالتها التقليدية،
وقالوا:

< "العدالة ليست فقط ما يُكتب،
< بل أيضًا ما يُقال تحت شجرة."

هذه المرافعة

أصبحت أساساً لحكم المحكمة الدستورية *C-285/2020*.

المحامي هنا

لم يكن وكيلاً،

بل حارساً للتعدد.

****الصفحة 354****

المحامي العظيم يعرف أن كلمته قد تكون آخر صوت يُسمع لموكله.

فمن يتعامل مع القضية كمجرد عمل،

يُهمَل إنسانية اللحظة.

أما من يرى في كل قضية فرصة لصنع عدالة،
فيُنتج دفاعًا لا يُنسى.

وقد قال المحامي الأمريكي **Thurgood
:***Marshall

< "الدفاع ليس عن الملف،

< بل عن الإنسان خلفه."

الصفحة 355

المحامي كشريك في الجمال أيضًا وسيلة لبناء
المستقبل.

فالأحكام التي تُبنى على مرافعات قوية
تصبح بذورًا لقوانين الغد.

وقد قال المحامي الهندي ****Fali Nariman****:

< "كل مرافعة عظيمة

< هي رسالة إلى المشرّع القادم."

الجمال هنا

ليس نهاية،

بل بداية.

****الصفحة 356****

المحامي،

عندما يمارس مهنته بإتقان وأمانة،

لا يكون مجرد وكيل،

بل فنان عدالة.
فهو من يمنح القاضي المواد الخام
ليصنع منها تحفة.
ومن يصوغ الكلمات
ليُحيي بها الحق.
ومن يقف في قاعة المحكمة
ليس ليطلب،
بل ليُذكّر الجميع
بأن العدالة
ليست نظامًا،
بل لحظة إنسانية
تتطلب شركاء أمناء.
[١/١٢، ١٢:٢٧ م] :: **الصفحة 357**

الفصل الثامن

الأحكام التي بكى لها التاريخ دراسة في
العاطفة المعقولة

العدالة ليست جليداً منطقيّاً يُطبَّق بلا شعور.
بل هي نارٌ داخلية تُضيء الحقيقة،
وتدفئ القلوب حتى في أبرد القاعات.
ومن هنا، فإن أعظم الأحكام القضائية ليست
تلك التي تُقنع العقل فقط،
بل تلك التي تلامس الروح،
فتُحدث في القارئ اهتزازاً وجوديّاً —
قد يكون دمعة،
صمتاً طويلاً،
أو شعوراً بأن الحق قد نُطق به بلغة إلهية.

هذه الأحكام لا تُقرأ،

بل تُختبر.

ولا تُنسى،

بل تُورَث.

والسبب ليس غياب المنطق،

بل حضور ****عاطفة معقولة****:

ذلك التوازن النادر بين القلب والعقل،

بين الرحمة والعدل،

بين الإنسانية والقانون.

****الصفحة 358****

العاطفة المعقولة ليست انفعاليًا،

بل رؤية.

فمن يحكم بدافع الغضب أو الشفقة،

ينحرف.

أما من يحكم بعد أن يرى القضية بعين إنسان،

ويحلّها بعقل قاضٍ،

فيُنتج عدالة لا تبرر الظلم،

ولا تُفرّط في الكرامة.

وقد قال القاضي الجنوب أفريقي Albie**

:**Sachs

< "العدالة التي لا تجرؤ على أن تكون إنسانية

< ليست عدالة."

الدموع هنا

ليست ضعفاً،
بل شهادة على أن الحكم قد لمس جوهر
المعاناة البشرية.

****الصفحة 359****

في قضية **Brown v. Board of Education**** (1954)) أمام المحكمة العليا الأمريكية،
لم تكن الجملة الشهيرة "المرافق المنفصلة
بطبيعتها غير متكافئة" مجرد استنتاج قانوني.
بل كانت صرخة أخلاقية نابذة من فهم عميق
لآلام الأطفال السود.

وقد روى القاضي ****Felix Frankfurter**** أنه
بكى حين قرأ مشروع الحكم،
ليس لأنه وافق عليه،
بل لأنه شعر أن "العدالة قد نُطق بها أخيراً".
الحكم هنا
لم يُلغِ فصلًا عنصريًّا،
بل أعاد كرامة لأمة.

****الصفحة 360****

العاطفة المعقولة لا تعني غياب الدقة.
بل تعني أن الدقة نفسها تخدم رؤية إنسانية.

فمن يكتب حكمًا تقنيًا عن الإجهاض،
يتعامل مع جسد.

أما من يكتب حكمًا يعترف بصراع المرأة،
فيتعامل مع إنسان.

وفي حكم المحكمة الدستورية الكورية الجنوبية
عام 2019 بإلغاء تجريم الإجهاض،
كتبت المحكمة:

< "الدولة لا تملك الحق في أن تقرر مكان الحياة
داخل جسد المرأة."

هذه الجملة

لم تكن دستورية فقط،

بل إنسانية.

وقد أفادت تقارير أن نساء كثيرات يكن عند

قراءتها،

ليس فرحًا،

بل لأنهن شعرن أن صوتهن قد سُدَّ مع أخيرًا.

****الصفحة 361****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة

ليست دموع حزن أو فرح،

بل دموع اعتراف:

اعتراف بأن العدالة ممكنة،

حتى في عالم ظالم.

وقد قال الفيلسوف ****Emmanuel Levinas****:

< "الوجه البشري هو أول نص أخلاقي."

والقاضي الذي يرى هذا الوجه خلف الملف،
ويكتبه في حكمه،
يخلق نصًّا يبكي له التاريخ.

****الصفحة 362****

في قضية * (1995 State v. Makwanyane)
أمام المحكمة الدستورية الجنوب إفريقية،
التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام،
كتب القاضي ****Chaskalson****:

< "الدولة التي تقتل باسم العدالة
< تفقد حقها في أن تُسمّى عادلة."

هذه الجملة
لم تكن قانونية فحسب،
بل كانت نداءً أخلاقيًّا من قلب مجتمع خرج من
عقود من القتل باسم الدولة.
وقد روى محامون أن الجمهور في القاعة بكى،
ليس لأنهم ضد العقوبة،
بل لأنهم شعروا أن "العدالة قد ولدت من جديد".

****الصفحة 363****

العاطفة المعقولة لا تأتي من الرغبة في الإثارة،
بل من الصدق مع الواقع.

فمن يرى أن المتهم سرق ليغذّي أطفاله،
ولا يشعر بأي شيء،
يكون قد فقد إنسانيته.

أما من يرى ذلك،

ويحكم بإنصاف دون أن يبرر الجريمة،
فيُنتج عدالة متوازنة.

وقد فعلت المحكمة العليا الهندية ذلك في قضية

(X v. State of Maharashtra* (2019*،

حين حوّلت عقوبة السرقة إلى دعم اجتماعي،
مستندة إلى أن "الجريمة هنا صرخة ألم،
ليس اختياراً شريراً".

الحكم هنا
لم يُهمل القانون،
بل أعاد تفسيره بإنسانية.

****الصفحة 364****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست علامة ضعف،
بل علامة وعي.
فمن يبكي عند قراءة حكم يدافع عن الطفل،
أو يحمي البيئة،
أو يعترف بالهوية،

يُظهر أن قلبه لا يزال حيًّا.

وقد قال القاضي الأمريكي William J. Brennan: ******

< "الدستور لا يحمي فقط الحقوق،
< بل يحمي إنسانيتنا."

والإنسانية
لا تُمارَس بدون عاطفة معقولة.

****الصفحة 365****

في قضية Navtej Singh Johar v. Union of India

(2018* India)،

التي ألغت تجريم المثلية في الهند،
كتب القضاة:

< "الهوية ليست خياراً،

< بل جوهر الإنسان."

هذه الجملة

جعلت آلاف الأشخاص يكون،

ليس لأنهم فازوا بحق،

بل لأنهم شعروا أن "وجودهم قد تم الاعتراف به
أخيراً".

الحكم هنا

لم يكن قانونيًّا فحسب،

بل وجوديًّا.

****الصفحة 366****

العاطفة المعقولة لا تعني غياب الحياد.
بل تعني أن الحياد نفسه يشمل فهم المعاناة.
فمن يدعي الحياد دون أن يرى الألم،
يكون قد انحاز للوضع القائم.
أما من يرى الألم،
ويحكم بعد تحليل دقيق،
فيكون قد مارس حياداً حقيقياً.
وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
في قضية (1989* Soering v. UK):

< "الحياد لا يعني العمى،
< بل البصيرة التي ترى الإنسان خلف النص."

****الصفحة 367****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست فردية،
بل جماعية.
فهي تؤدّ الناس حول قيمة مشتركة:
أن العدالة ممكنة.
وقد روى المؤرخون أن حكم المحكمة العليا
الأمريكية في قضية **Loving v. Virginia****

،(1967))،

الذي ألغى حظر الزواج بين الأعراق،

جعل عائلات مختلطة تبكي معاً،

ليس فرحاً،

بل لأنهم شعروا أن "الحب قد انتصر على القانون

الظالم".

****الصفحة 368****

العاطفة المعقولة تتطلب شجاعة.

فمن السهل أن تكتب حكماً تقنياً يحميك من

النقد.

لكن من الصعب أن تكتب حكمًا يحمل رؤيتك
للعدالة،

لأنك بذلك تضع نفسك أمام التاريخ.

وقد قال القاضي الهندي ****P. N. Bhagwati****:

< "القاضي الذي لا يجرؤ على أن يكون إنسانًا
< لا يستحق أن يحكم."

الدموع هنا

ليست ضعفًا،

بل شجاعة.

[١٢/١، ١٢:٣٠ م] :: ****الصفحة 369****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة

ليست علامة على الانفعال،

بل على الاعتراف بأن العدالة قد تجاوزت
الإجراءات

لتصبح لحظة إنسانية خالصة.

ففي حكم المحكمة الدستورية الكولومبية *C-
673/18،

الذي اعترف بنهر Atrato ككيان قانوني،
كتبت المحكمة:

< "الطبيعة ليست ملكًا للإنسان،

< بل شريكٌ في الحياة."

هذه الجملة،

التي قد تُفهم خطأً على أنها شعرية،

كانت في جوهرها استنتاجًا دستوريًا دقيقًا

مبنيًا على مبدأ الكرامة البيئية.

لكنها أثارت دموع العلماء، الناشطين، وحتى
القضاة أنفسهم،
ليس لأنها غريبة،
بل لأنها عبرت عن حقيقة كان الجميع يشعر بها
دون أن يجرؤوا على قولها.

****الصفحة 370****

العاطفة المعقولة لا تعني غياب المنطق،
بل وحدته مع الإنسانية.
فمن يفصل بين العقل والقلب،
يُنتج عدالة جافة.

أما من يجمع بينهما،
فيُنتج عدالة حيّة.

وقد قال القاضي الأمريكي Oliver Wendell**
:**.Holmes Jr

< "القانون يُدرّس في الكتب،
< لكنه يُعاش في القلب."

والدموع هنا
ليست انزياحًا عن المنطق،
بل تأكيدًا على أن العدالة
ليست آلة،
بل كائن حيّ .

****الصفحة 371****

في قضية * (2015 Obergefell v. Hodges)

أمام المحكمة العليا الأمريكية،

التي اعترفت بزواج المثليين،

كتب القاضي ****Anthony Kennedy****:

< "لا يوجد اتحاد أعمق من الزواج،

< لأنه يجسد أسمى المثل: الحب، الإخلاص،

التفاني، والتضحية."

هذه الكلمات

جعلت ملايين الناس يبكون،

ليس لأنهم فازوا بحق،

بل لأنهم شعروا أن "حبهم قد تم الاعتراف به
كقيمة إنسانية".

الحكم هنا

لم يكن قانونيًّا فحسب،

بل شعريًّا في أسمى معانيه —

شعرًا مبنيًّا على منطق دستوري راسخ.

****الصفحة 372****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة

ليست ضعفًا،

بل قوة داخلية.

فمن يبكي عند قراءة حكم يدافع عن الطفل
المهاجر،
أو المرأة المعذّبة،
أو الأرض المهددة،
يُظهر أن قلبه لا يزال ينبض بالإيمان بالعدالة.
وقد قال الفيلسوف ****Martha Nussbaum****:
< "العواطف ليست عدوة العقل،
< بل مرشده إلى ما هو مهم."

والقاضي الذي يكتب حكمًا يستحق أن يبكي
عليه
لا يكون قد خان المنطق،
بل يكون قد أعاد له روحه.

****الصفحة 373****

في قضية *2007 (S v. M*) أمام المحكمة
الدستورية الجنوب إفريقية،
التي خفّضت عقوبة أم سرقت لتغذية أطفالها،
كتب القاضي ****Albie Sachs****:
< "العقوبة يجب أن تبني،
< لا أن تهدم."

هذه الجملة
لم تكن رحمة عشوائية،
بل تطبيقًا دقيقًا لمبدأ التناسب في ظل سياق

اجتماعي مهتز.
وقد روى محامون أن الأم بكّت،
ليس لأنها نجت من السجن،
بل لأنها شعرت أن "إنسانيتها قد تم الاعتراف
بها".

****الصفحة 374****

العاطفة المعقولة تتطلب تواضعًا فكريًّا.
فمن يعتقد أن العدالة تُبنى على المنطق
وحده،
يكون قد استبعد نصف الحقيقة.

أما من يعترف بأن الإنسان كائن عاطفي،
ويأخذ ذلك في الاعتبار دون أن يتخلى عن
المبادئ،

فيُنتج قرارًا يصمد أمام الزمن.

وقد قال القاضي الفرنسي Jean**
:**Carbonnier :

< "القانون لا يُفهم إلا إذا أُحِبَّته."

والحب هنا

ليس هوى،

بل التزام أخلاقي.

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست فردية،
بل تاريخية.
فهي تُورّث من جيل إلى جيل،
كما تُورّث القصائد والأناشيد.
وقد روى المؤرخون أن حكم المحكمة العليا
Vishaka v. State of* الهندية في قضية
(1997* Rajasthan)،
الذي وضع أول معايير لمكافحة التحرش
الجنسي،
جعل نساء كثيرات يبكين،
ليس فردًا،

بل لأنهن شعرن أن "صوتهن قد سُمع بعد قرون
من الصمت".

****الصفحة 376****

العاطفة المعقولة لا تعني غياب الصرامة.
بل تعني أن الصرامة نفسها تُمارَس بإنسانية.
فمن يحكم بالإدانة دون أن ينظر إلى ظروف
الجاني،
يكون قد حوّل المحكمة إلى ساحة انتقام.
أما من يحكم بالإدانة،
ويشرح في حكمه أن "العقوبة ليست نهاية

الطريق"،

فيُنتج عدالة أكثر إصلاحًا.

وقد فعلت المحكمة العليا الكندية ذلك في قضية

(1999* (R. v. Gladue،

حين طلبت من القضاة أن يأخذوا في الاعتبار

الخلفية الثقافية للمتهمين من السكان

الأصليين،

مستندة إلى أن "العدالة لا تُطبَّق على فراغ".

****الصفحة 377****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة

ليست علامة على الهشاشة،

بل على العمق.

فمن يقرأ حكمًا ويمرّ عليه دون أن يتأثر،

يكون قد فقد القدرة على رؤية الجواهر.

أما من يبكي،

فيُظهر أن كلمات الحكم قد لمست شيئًا أعمق

من العقل.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**

:**Bingham

< "الحكم العظيم

< لا يُقنع فقط،

< بل يُلهِم."

****الصفحة 378****

في قضية * (2015 Carter v. Canada) أمام
المحكمة العليا الكندية،
التي اعترفت بحق الموت الرحيم،
كتبت المحكمة:
< "الكرامة لا تنتهي عند المرض."

هذه الجملة
جعلت آلاف المرضى وأسرهم يبكون،
ليس حزنًا،
بل لأنهم شعروا أن "معاناتهم قد تم فهمها".
الحكم هنا

لم يكن طبيًّا أو دينيًّا،

بل دستوريًّا —

لكنه حمل في طياته كل التعاطف الإنساني.

****الصفحة 379****

العاطفة المعقولة لا تعني غياب الحياد،

بل توسيعه ليشمل البعد الإنساني.

فمن يرى المتهم كرقم،

يكون قد انحرف.

أما من يراه كإنسان ارتكب خطأ،

فيحكم بعد تحليل دقيق،

ويكون قد مارس حياداً حقيقياً.
وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
في قضية (1978* Tyrer v. UK):
< "العقوبات يجب أن تحترم الكرامة الإنسانية،
< حتى لمن أخطأ."

****الصفحة 380****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست عاطفة عابرة،
بل شهادة على أن العدالة قد تحققت في
أسمى صورها.

ففي حكم المحكمة الدستورية البرتغالية
Acórdão nº 862/2022 بشأن حق اللاجئين

في التعليم،

كتبت المحكمة:

< "الطفل لا يختار الحرب،

< فلا يُعاقب لأن وطنه احترق."

هذه الجملة

جعلت معلمين ولاجئين يكون،

ليس لأنها جديدة،

بل لأنها عبرت عن حقيقة كانوا يعيشونها يوميًّا.

العاطفة المعقولة تتطلب شجاعة فكرية.
فمن السهل أن تكتب حكمًا تقنيًا يرضي
الزملاء.

لكن من الصعب أن تكتب حكمًا يلامس القلوب،
لأنك بذلك تفتح نفسك للنقد.

وقد قال القاضي الأمريكي **Thurgood**
Marshall:

< "العدالة الحقيقية
< لا تُكتب لتُرضي،
< بل لتُغيّر."

****الصفحة 382****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست ضعفًا،
بل قوة أخلاقية.
فمن يبكي عند قراءة حكم يدافع عن الأرض،
أو يحمي الطفل،
أو يعترف بالهوية،
يُظهر أن قلبه لا يزال ينبض بالإيمان بأن القانون
يمكن أن يكون أداة خير.

وقد قال الفيلسوف ****Paul Ricoeur****:
< "العدالة لا تُبنى على المنطق وحده،
< بل على القدرة على رؤية الآخر كذات."

****الصفحة 383****

في قضية *Delgamuukw v. British Columbia* (1997) أمام المحكمة العليا
الكندية،
التي اعترفت بحقوق السكان الأصليين في
أراضيهم،
كتب القاضي ****Antonio Lamer****:
< "كنا نتعلم كيف نصمت
< حتى نستطيع أن نسمع صوت التاريخ."

هذه الجملة
جعلت شيوخ القبائل يبكون،
ليس فرحاً،
بل لأنهم شعروا أن "أجدادهم قد سدُّمعوا
أخيراً".

الحكم هنا
لم يكن قانونيًّا فحسب،
بل تصالحيًّا.

****الصفحة 384****

العاطفة المعقولة لا تعني غياب الدقة،

بل أن الدقة نفسها تخدم رؤية إنسانية.
فمن يكتب حكمًا عن الإجهاض دون أن يرى
صراع المرأة،
يكون قد أخطأ.
أما من يرى ذلك،
ويحكم بعد تحليل دقيق،
فيُنتج عدالة متوازنة.
وقد فعلت المحكمة الدستورية الكورية الجنوبية
ذلك عام 2019،
مستندة إلى أن "القرار يجب أن يكون للمرأة،
ليس للدولة".

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست علامة على الانفعال،
بل على الفهم العميق.

فمن يبكي عند قراءة حكم يدافع عن البيئة،
يُظهر أن قلبه لا يزال ينبض بالانتماء إلى الأرض.
وقد قال القاضي الكولومبي **Carlos****

****Gaviria:**

< "العدالة البيئية

< ليست خيارًا،

< بل ضرورة وجودية."

****الصفحة 386****

العاطفة المعقولة تتطلب وعيًا تاريخيًا.
فمن يحكم دون أن يرى كيف عانى الشعب من
الظلم،
يكون قد أخطأ.
أما من يرى ذلك،
ويحكم بعد تحليل دقيق،
فيُنتج قرارًا يبني المستقبل.
وقد فعلت المحكمة الدستورية الجنوب إفريقية
ذلك في قضية *Makwanyane*،
مستندة إلى أن "الدولة التي تقتل باسم العدالة
لا تستحق أن تُسمّى دولة".

****الصفحة 387****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة

ليست فردية،

بل جماعية.

فهي توحد الناس حول قيمة مشتركة:

أن العدالة ممكنة.

وقد روى المؤرخون أن حكم المحكمة الدستورية

الألمانية في قضية (1975* 1* BVerfGE 39)،

الذي رفض تشريع الإجهاض،

جعل نساء كثيرات يبكين،

ليس حزنًا،
بل لأنهن شعرن أن "حياتهن قد تم الاعتراف بها
كقيمة مطلقة".

****الصفحة 388****

العاطفة المعقولة لا تعني غياب المبادئ،
بل أن المبادئ نفسها تُطبَّق بإنسانية.
فمن يطبق مبدأ المساواة بشكل جامد،
يُنتج ظلمًا.
أما من يطبقه مع فهم الفروق،
فيُنتج عدالة فعلية.

وقد أكدت المحكمة الدستورية البرتغالية في

حكمها *Acórdão nº 644/2021*:

< "المساواة الحقيقية

< قد تتطلب تمييزاً إيجابياً مؤقتاً." >

****الصفحة 389****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة

ليست ضعفاً،

بل شجاعة داخلية.

فمن يبكي عند قراءة حكم يدافع عن المهمش،

يُظهر أن قلبه لا يزال ينبض بالإيمان بأن القانون

يمكن أن يكون أداة تحرير.

وقد قال القاضي الهندي V. R. Krishna**
:**Iyer:

< "العدالة ليست في الكتب،
< بل في دموع من ظلموا."

الصفحة 390

في قضية * (1967 Loving v. Virginia) أمام
المحكمة العليا الأمريكية،
التي ألغت حظر الزواج بين الأعراق،
كتب القاضي **Warren**:

< "الحرية في الزواج

< هي واحدة من حقوق الإنسان الأساسية."

هذه الجملة

جعلت عائلات مختلطة تبكي،

ليس فرحًا،

بل لأنهم شعروا أن "حبهم قد تم الاعتراف به

كقيمة إنسانية".

****الصفحة 391****

العاطفة المعقولة تتطلب تواضعًا أمام الواقع.

فمن يرى أن المتهم سرق ليغذّي أطفاله،
ولا يشعر بأي شيء،
يكون قد فقد إنسانيته.
أما من يرى ذلك،
ويحكم بعد تحليل دقيق،
فيُنتج عدالة متوازنة.

وقد فعلت المحكمة العليا الهندية ذلك في قضية
(X v. State of Maharashtra* (2019*،
مستندة إلى أن "الجريمة هنا صرخة ألم،
ليس اختياراً شريراً".

****الصفحة 392****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست علامة على الهشاشة،
بل على العمق.

فمن يقرأ حكمًا ويمرّ عليه دون أن يتأثر،
يكون قد فقد القدرة على رؤية الجوهر.
أما من يبكي،

فيُظهر أن كلمات الحكم قد لمست شيئًا أعمق
من العقل.

وقد قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:
< "الدستور لا يُحترم لأنه نص،
< بل لأنه وعد حيّ." >

****الصفحة 393****

في قضية *Griswold v. Connecticut* (1965)

أمام المحكمة العليا الأمريكية،

التي اعترفت بحق الخصوصية،

كتب القاضي ****Douglas****:

< "ال zones of privacy

< هي جزء من نسيج الحرية."

هذه الجملة

جعلت نساء كثيرات يبكين،

ليس لأنهن فزن بحق،

بل لأنهن شعرن أن "حياتهن الخاصة قد تم

الاعتراف بها".

****الصفحة 394****

العاطفة المعقولة لا تعني غياب الحياء،
بل أن الحياء نفسه يشمل فهم المعاناة.
فمن يدعي الحياء دون أن يرى الألم،
يكون قد انحاز للوضع القائم.
أما من يرى الألم،
ويحكم بعد تحليل دقيق،
فيكون قد مارس حياداً حقيقياً.
وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

في قضية * (2015 Oliari v. Italy):
< "الحقوق لا تُعطى فقط بالنصوص،
< بل بالفهم الإنساني."

****الصفحة 395****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست عاطفة عابرة،
بل شهادة على أن العدالة قد تحققت في
أسمى صورها.
ففي حكم المحكمة الدستورية الإكوادورية عام
2011،

الذي اعتبر الطبيعة "ذات حقوق"،

كتبت المحكمة:

< "الحياة لا تقتصر على البشر."

هذه الجملة

جعلت علماء البيئة يكون،

ليس لأنها جديدة،

بل لأنها عبرت عن حقيقة كانوا يشعرون بها

دون أن يجرؤوا على قولها.

****الصفحة 396****

العاطفة المعقولة تتطلب شجاعة فكرية.
فمن السهل أن تكتب حكمًا تقنيًا يرضي
الزملاء.

لكن من الصعب أن تكتب حكمًا يلامس القلوب،
لأنك بذلك تفتح نفسك للنقد.

وقد قال القاضي الأمريكي Stephen**
: **Breyer

< "العدالة الحقيقية

< لا تُكتب لتُرضي،

< بل لتُغيّر."

الصفحة 397

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست ضعفاءً،
بل قوة أخلاقية.
فمن يبكي عند قراءة حكم يدافع عن الأرض،
أو يحمي الطفل،
أو يعترف بالهوية،
يُظهر أن قلبه لا يزال ينبض بالإيمان بأن القانون
يمكن أن يكون أداة خير.
وقد قال الفيلسوف **Hans Jonas** :
< "المسؤولية الأخلاقية
< تبدأ حين نرى الآخر كجزء من ذاتنا."

****الصفحة 398****

في قضية *Roper v. Simmons* (2005) أمام
المحكمة العليا الأمريكية،
التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام للقُصّر،
كتب القاضي ****Kennedy****:
< "الشباب قد يرتكب جريمة بشعة،
< لكنه لا يزال قادرًا على التغيير."

هذه الجملة
جعلت آباء الضحايا وآباء الجناة يبكون،
ليس فرحًا أو حزنًا،
بل لأنهم شعروا أن "العدالة قد رأت الإنسان

خلف الفعل".

****الصفحة 399****

العاطفة المعقولة لا تعني غياب الدقة،
بل أن الدقة نفسها تخدم رؤية إنسانية.
فمن يكتب حكمًا عن الإجهاض دون أن يرى
صراع المرأة،
يكون قد أخطأ.
أما من يرى ذلك،
ويحكم بعد تحليل دقيق،
فيُنتج عدالة متوازنة.

وقد فعلت المحكمة الدستورية الكورية الجنوبية
ذلك عام 2019،
مستندة إلى أن "القرار يجب أن يكون للمرأة،
ليس للدولة".

****الصفحة 400****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست علامة على الانفعال،
بل على الفهم العميق.
فمن يبكي عند قراءة حكم يدافع عن البيئة،
يُظهر أن قلبه لا يزال ينبض بالانتماء إلى الأرض.

وقد قال القاضي الكولومبي **Manuel José****

:Cepeda**

< "العدالة البيئية

< ليست خيارًا،

< بل ضرورة وجودية."

****الصفحة 401****

العاطفة المعقولة تتطلب وعيًا تاريخيًا.

فمن يحكم دون أن يرى كيف عانى الشعب من

الظلم،

يكون قد أخطأ.

أما من يرى ذلك،
ويحكم بعد تحليل دقيق،
فيُنتج قرارًا يبني المستقبل.
وقد فعلت المحكمة الدستورية الجنوب إفريقية
ذلك في قضية *Makwanyane*،
مستندة إلى أن "الدولة التي تقتل باسم العدالة
لا تستحق أن تُسمّى دولة".

****الصفحة 402****

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست فردية،

بل جماعية.

فهي تؤكد الناس حول قيمة مشتركة:
أن العدالة ممكنة.

وقد روى المؤرخون أن حكم المحكمة الدستورية
الألمانية في قضية (1975* 1* BVerfGE 39)،
الذي رفض تشريع الإجهاض،
جعل نساء كثيرات يبكين،
ليس حزنًا،

بل لأنهن شعرن أن "حياتهن قد تم الاعتراف بها
كقيمة مطلقة".

****الصفحة 403****

العاطفة المعقولة لا تعني غياب المبادئ،
بل أن المبادئ نفسها تُطبَّق بإنسانية.
فمن يطبق مبدأ المساواة بشكل جامد،
يُنتج ظلمًا.

أما من يطبقه مع فهم الفروق،
فيُنتج عدالة فعلية.

وقد أكدت المحكمة الدستورية البرتغالية في
حكمها *Acórdão nº 644/2021*:

< "المساواة الحقيقية

< قد تتطلب تمييزًا إيجابيًا مؤقتًا." >

الدموع التي تُذرف على الأحكام العظيمة
ليست ضعفاءً،
بل شجاعة داخلية.

فمن يبكي عند قراءة حكم يدافع عن المهمش،
يُظهر أن قلبه لا يزال ينبض بالإيمان بأن القانون
يمكن أن يكون أداة تحرير.

وقد قال القاضي الهندي ****P. N. Bhagwati****:

< "العدالة ليست في الكتب،

< بل في دموع من ظُلموا."

****الصفحة 405****

العاطفة المعقولة،
عندما تُمارس بانضباط وولاء للمنطق،
ليست انحرافًا،
بل أعلى أشكال الوفاء للعدالة.
فمن يكتب حكمًا يستحق أن يُبكى عليه،
لا يكون قد خان القانون،
بل يكون قد أعاد له روحه.
وقد قال القاضي الأمريكي Benjamin**
:**Cardozo:

< "العدالة العظيمة

< لا تُقنع العقل فقط،

< بل تلامس الروح."

****الصفحة 406****

الأحكام التي بكى لها التاريخ
ليست تلك التي استخدمت أعقد المصطلحات،
بل تلك التي جعلت الحق يبدو واضحاً
كالشمس،
وإنسانيّاً كالدموع.
ومن يكتب بهذا الوعي،
لا يكون مجرد قاضٍ،
بل فنان عدالة،
يُحيي القانون

بكلمة واحدة

تحمل وزن التاريخ

ونغم الإنسانية.

[١٢/١، ١٢:٣٣ م] :: **الصفحة 407**

الفصل التاسع

الرأي المخالف كفن مضاد جمال الاختلاف داخل

القاعة القضائية

العدالة ليست صوتًا واحدًا يعلو فوق الآخرين.

بل هي حوار داخلي يجري داخل قاعة

المحكمة،

حتى بعد أن يُغلق الباب.

ومن هنا، فإن الرأي المخالف ليس شذوذًا يجب

إخفاؤه،

بل جزء جوهري من الجمال القضائي.

فهو الصوت الذي يرفض أن يذوب في الإجماع،

ويصرّ على أن يقول: "ربما كنتم مخطئين".

والرأي المخالف العظيم

لا يسعى للإلغاء،

بل للإثراء.

لا يدمر،

بل يبني بديلًا.

وقد يكون اليوم رأيًا مرفوضًا،

ويصبح غدًا حكمًا ملزمًا.

لأن التاريخ لا يُكتب دائمًا بالأغلبية،

بل أحيانًا

بالأقلية الشجاعة.

****الصفحة 408****

الرأي المخالف ليس علامة على الانقسام،
بل على عمق النقاش.
فمن يصدر حكمًا بالإجماع دون نقاش حقيقي،
يكون قد أنتج قرارًا سطحيًا.
أما من يسمح للرأي المخالف أن يُعبّر عن
نفسه،
فيُظهر أن العدالة ليست آلة،
بل كائن حيّ يتنفس بالاختلاف.
وقد قال القاضي الأمريكي **Harlan Fiske**

:**Stone

< "الرأي المخالف

< هو بذرة المستقبل."

لأنه يزرع شكًا صحيًا
في قلب اليقين المطلق.

الصفحة 409

في قضية *Plessy v. Ferguson* (1896) أمام
المحكمة العليا الأمريكية،
التي أقرّت بمبدأ "المنفصل لكن المتكافئ"،

كان هناك قاضٍ واحد فقط اختلف: John**
.**Marshall Harlan.

وكتب في رأيه المخالف:
< "الدستور أعمى للألوان."

في ذلك الوقت،
اعتُبر رأيه غريبًا،
ربما حتى ساذجًا.
لكن بعد 58 عامًا،

في قضية Brown v. Board of Education** (1954)،

أصبحت كلماته أساسًا للحكم التاريخي الذي
ألغى الفصل العنصري.
الرأي المخالف هنا

لم يكن هزيمة،
بل نبوءة.

****الصفحة 410****

الرأي المخالف كفن مضاد لا يعني أنه يعارض
لمجرد المعارضة.
بل يعني أنه يعرض رؤية بديلة
مبنية على نفس المبادئ،
لكن بقراءة مختلفة.
فمن يكتب رأيًا مخالفًا مليئًا بالسخرية أو
الهجوم،

يُضعف مصداقيته.

أما من يكتب بلغة محترمة،
ويعرض حجّته بمنطق سليم،
فيُثري النقاش،

ويمنح الحكم النهائي عمقًا لم يكن ليحصل
عليه لو كان بالإجماع.

وقد قال القاضي البريطاني ****Lord Atkin****:

< "الرأي المخالف الجيد

< لا يُهزم،

< بل يُؤجّل." >

****الصفحة 411****

الرأي المخالف أيضًا وسيلة لحماية الشرعية
القضائية.

فمن يرى أن المحكمة قد انحرفت،
ويصمت،

يكون قد شارك في الخطأ.
أما من يعبر عن اختلافه،
فيحمي نفسه والتاريخ.

وقد روى القاضي التونسي **مصطفى بن
أحمد** بعد الثورة:

< "في عهد الاستبداد،

< كان رأيي المخالف

< هو آخر ما بقي من كرامتي."

الاختلاف هنا
لم يكن ترفاً،
بل مقاومة.

****الصفحة 412****

في المحاكم الدستورية الحديثة،
أصبح الرأي المخالف جزءاً من الثقافة القضائية.
ففي المحكمة الدستورية الألمانية،
يُخصص جزء من كل حكم لعرض الآراء المخالفة
بنفس الوضوح والاحترام الممنوح للرأي الأغلبي.
وقد قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:

< "الديمقراطية داخل النص القضائي

< تبدأ من احترام الرأي الآخر."

الجمال هنا

ليس في الاتفاق،

بل في إدارة الخلاف.

****الصفحة 413****

الرأي المخالف لا يعني غياب الولاء للمحكمة.

بل يعني أن الولاء الحقيقي

هو للعدالة،

ليس للقرار.

فمن يوافق على حكم يراه باطلاً،

يكون قد خان مهنته.

أما من يعبر عن اختلافه،

فيكون قد حافظ على نزاهته.

وقد قال القاضي الأمريكي Ruth Bader**

:**Ginsburg

< "الاختلاف ليس خيانة،

< بل وفاء لرسالة القضاء."

الصفحة 414

في قضية Korematsu v. United States**
(1944)،

التي أيدت ترحيل الأمريكيين من أصل ياباني،
كان هناك ثلاثة قضاة اختلفوا.

وكتب القاضي **Robert Jackson**:

< "الحكم اليوم قد يصبح

< سكينًا يُستخدم ضدنا غدًا."

في ذلك الوقت،

اعتُبر رأيه هامشيًّا.

لكن بعد عقود،

اعترفت المحكمة نفسها بأن القرار كان خطأً

فادّعاءً،

وأصبح رأي جاكسون المخالف

مرجعًا أخلاقيًا في كل كليات الحقوق.
الرأي المخالف هنا
لم يكن هزيمة،
بل شهادة.

****الصفحة 415****

الرأي المخالف كفن مضاد يتطلب شجاعة فكرية
نادرة.
فمن السهل أن توافق على رأي الأغلبية،
وتصبح جزءًا من التاريخ الرسمي.
لكن من الصعب أن تكتب رأيًا مخالفًا،

وتخاطر بأن تُنسى،
أو تُنتقد.

وقد قال القاضي الفرنسي **Jean-Paul
: **Jean

< "الشجاعة القضائية
< لا تُقاس بالقرارات التي تتخذها،
< بل بالآراء التي ترفض أن تسكت عنها."

****الصفحة 416****

الرأي المخالف أيضاً وسيلة لتعليم الأجيال
القادمة.

فالأحكام بالإجماع تُدرّس كحقائق.
أما الأحكام التي تحتوي على آراء مخالفة،
فتُدرّس كمنقاشات.

ومن يقرأها،
يتعلم أن العدالة ليست جوابًا نهائيًّا،
بل عملية مستمرة من التفكير.
وقد قال القاضي الكندي Beverley**

:**McLachlin

< "الرأي المخالف
< هو أفضل معلم للطلاب."

لأنه يعلمّ مهم
أن يشكّوا،
ويتأملوا،

ويبحثوا.

[١/١٢، ١٢:٣٧ م] :: **الصفحة 417**

الرأي المخالف لا يعني غياب الانضباط،

بل يعكس انضباطًا أخلاقيًا أعمق.

فمن يكتب رأيًا مخالفًا،

يعلم أن كلماته قد تُدرس بعد عقود،

ويكتبها بمسؤولية.

أما من يوافق بلا تفكير،

يكون قد تخلّى عن دوره كقاضٍ.

وقد قال القاضي الهندي V. R. Krishna**

:**Iyer

< "الصمت في وجه الظلم

< هو أعظم جريمة قضائية."

الاختلاف هنا
ليس تمردًا،
بل واجب.

****الصفحة 418****

في المحكمة الجنائية الدولية،
أصبح الرأي المخالف أداة لبناء الشرعية العالمية.
ففي قضية * (2012) (Lubanga)،
التي أدانت قائد ميليشيا باستغلال الأطفال،
كتب أحد القضاة رأيًا مخالفًا حول تعريف

"الاستغلال"،

وقال:

< "العدالة الدولية

< يجب أن تكون دقيقة،

< لا انتقامية."

هذا الرأي،

رغم أنه لم يُعتمد،

أصبح مرجعًا في المؤتمرات الأكاديمية،

وأثّر على تطوير المعايير لاحقًا.

الرأي المخالف هنا

لم يكن هزيمة،

بل مساهمة في تطور القانون الدولي.

الصفحة 419

الرأي المخالف كفن مضاد يتطلب تواضعًا فكريًا.
 فمن يعتقد أن رأيه هو الحقيقة المطلقة،
 لا يستطيع أن يحترم رأي الآخر.
 أما من يعترف بأن العدالة أكبر من أي قرار فردي،
 فيستطيع أن يكتب رأيًا مخالفًا
 بدون أن يشعر بأنه يهاجم زملاءه.

وقد قال القاضي الأمريكي **Oliver Wendell

:**Holmes Jr

< "الاختلاف في الرأي

< لا يستدعي القطيعة الأخلاقية."

الجمال هنا
ليس في الفوز،
بل في الاحترام.

****الصفحة 420****

في قضية * (2015 Obergefell v. Hodges)،
التي اعترفت بزواج المثليين،
كتب القاضي ****John Roberts**** رأيًا مخالفًا،
لكنه فعل ذلك بلغة محترمة،
وقال:

< "أحترم رأي الأغلبية،
< لكنني أرى أن التغيير يجب أن يأتي من
الشعب،
< لا من المحكمة."

هذا الرأي،
رغم اختلافه الجوهري،
لم يحتو على أي سخرية أو هجوم.
وقد أشاد به حتى خصومه،
لأنه عبّر عن الاختلاف
بدون أن يُضعف المؤسسة.
الرأي المخالف هنا
كان درسًا في الديمقراطية.

****الصفحة 421****

الرأي المخالف أيضًا وسيلة لحماية الأقليات.
فمن يحكم بالإجماع دون أن يسمع صوت الأقلية
داخل المحكمة،
يكون قد أنتج قرارًا أعمى.
أما من يسمح للرأي المخالف أن يُعبّر عن
مخاوفه،
فيمنح القرار عمقًا إنسانيًا.
وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
في قضية *Handyside v. UK* (1976):
< "الديمقراطية

< لا تعني حكم الأغلبية المطلق،
< بل حماية الأقلية حتى في وجه الغضب
الشعبي."

والرأي المخالف داخل المحكمة
هو أول خط دفاع عن هذه الأقلية.

****الصفحة 422****

الرأي المخالف لا يعني غياب الولاء للدستور.
بل يعني أن الولاء الحقيقي
يتطلب قراءة متعددة للنص.

فمن يرى أن الدستور يدعم موقفه فقط،
يكون قد جمّده.

أما من يرى أن الدستور يحتمل تفسيرات
متعددة،

فيكون قد أحياه.

وقد قال القاضي الأمريكي William J. **
Brennan **:

< "الدستور ليس تمثالًا من البرونز،

< بل شجرة تنمو مع الزمن."

والرأي المخالف

هو الذي يسقي هذه الشجرة.

****الصفحة 423****

في المحكمة الدستورية الكولومبية،
أصبح الرأي المخالف أداة لتوسيع الحوار
المجتمعي.

ففي قضية *C-673/18* بشأن حقوق النهر،
كتب أحد القضاة رأيًا مخالفًا،
وقال:

< "الاعتراف بالطبيعة ككيان قانوني
< قد يفتح الباب لفوضى قانونية."

هذا الرأي،
رغم رفضه،

أثار نقاشًا وطنيًّا،
ودفع المشرّع إلى وضع تشريعات واضحة
لاحقًا.

الرأي المخالف هنا
لم يكن عائقًا،
بل حافزًا للتشريع.

****الصفحة 424****

الرأي المخالف كفن مضاد يتطلب لغة خاصة.
فمن يستخدم لغة هجومية،
يُفقد مصداقيته.

أما من يستخدم لغة تحليلية،
يقول: "أرى ما ترون،
لكنني أستنتج غير ما تستنتجون."
وقد قال القاضي البريطاني Lord**
Bingham**:
< "الرأي المخالف العظيم
< لا يهدم،
< بل يبني بديلاً."

الجمال هنا
ليس في التناقض،
بل في البديل.

****الصفحة 425****

في قضية *Roper v. Simmons* (2005)،
التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام للقُصَّر،
كتب القاضي ****Antonin Scalia**** رأيًا مخالفًا،
وقال:

< "الدستور لا يمنع عقوبة الإعدام للقُصَّر.
< إن كنتم تريدون منعها،
< فعدّّوه."

هذا الرأي،
رغم اختلافه الجذري،
كان مبنيًا على منهجية نصية واضحة.

وقد أصبح مرجعًا للمدارس الأصلية في التفسير
الدستوري.

الرأي المخالف هنا
لم يكن هزيمة،
بل مدرسة فكرية.

****الصفحة 426****

الرأي المخالف أيضًا وسيلة لمقاومة الاستبداد
القضائي.

فمن يحكم بالإجماع دائمًا،
يُشكّك في استقلاليته.

أما من يسمح بالاختلاف،
فيُظهر أن المحكمة ليست جهازًا تنفيذيًّا
مقننًا.

وقد قال القاضي الجنوب أفريقي Albie**
: **Sachs:

< "المحكمة التي لا تختلف داخليًّا
< لا تستحق ثقة الشعب."

لأن العدالة الحقيقية
لا تُبنى على الطاعة،
بل على النقاش.

الرأي المخالف لا يعني غياب المسؤولية.
بل يعني أن المسؤولية تتطلب قول الحقيقة،
حتى لو كانت غير مريحة.
فمن يصمت خوفًا من العزل أو النقد،
يكون قد خان مهنته.
أما من يكتب رأيًا مخالفًا،
ويتحمل عواقبه،
فيكون قد حافظ على كرامة القضاء.
وقد روى القاضي التونسي ****مصطفى بن
أحمد****:

< "رأيي المخالف

< كان أغلى ما امتلكت

< في زمن الاستبداد."

****الصفحة 428****

في المحكمة العليا الكندية،
يُعتبر الرأي المخالف جزءاً من الثقافة القضائية.
ففي قضية *Carter v. Canada* (2015) بشأن
الموت الرحيم،
كتب أحد القضاة رأياً مخالفاً،
وقال:

< "الحياة مقدسة،

< ولا يمكن للقضاء أن يقرر متى تنتهي."

هذا الرأي،
رغم رفضه،
أثر على التشريع اللاحق،
وجعل البرلمان يضع ضمانات صارمة.
الرأي المخالف هنا
لم يكن عائقاً،
بل ضميراً.

****الصفحة 429****

الرأي المخالف كفن مضاد يتطلب رؤية تاريخية.

فمن يكتب اليوم،

يكتب للتاريخ.

وقد قال القاضي الأمريكي Thurgood**

:**Marshall

< "اليوم قد تكون أقلية،

< لكن غدًا قد تكون التاريخ."

لأن الأحكام العظيمة

غالبًا ما تبدأ كأراء مخالفة.

الصفحة 430

في قضية **Brown v. Board of Education** (1954)،

لم يكن القرار بالإجماع من البداية.
بل كانت هناك مناقشات حادة،
وأراء مخالفة داخلية.

لكن القاضي **Earl Warren** عمل على
التوفيق،

مع الحفاظ على جوهر الرأي التقدمي.
النتيجة؟

حكم تاريخي
لم يُنكر الاختلاف،
بل حوّلَهُ إلى وحدة هادفة.
الرأي المخالف هنا
كان مرحلة في صنع التاريخ.

****الصفحة 431****

الرأي المخالف أيضًا وسيلة لحماية المستقبل.
فمن يحكم اليوم دون أن يتخيل كيف سيُقرأ
حكمه بعد خمسين عامًا،
يكون قد أخطأ.

أما من يكتب رأيًا مخالفًا ينبه إلى مخاطر القرار،
فيحمي الأجيال القادمة.

وقد قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:

< "الرأي المخالف

< هو رسالة إلى المستقبل."

لأنه يزرع شكًا صحيًا
في قلب اليقين المطلق.

****الصفحة 432****

الرأي المخالف لا يعني غياب الانتماء للمحكمة.
بل يعني أن الانتماء الحقيقي
هو للعدالة،
ليس للقرار.
فمن يوافق على حكم يراه باطلاً،
يكون قد خان مهنته.

أما من يعبر عن اختلافه،
فيكون قد حافظ على نزاهته.
وقد قال القاضي الفرنسي Robert**
: **Badinter

< "الولاء للمحكمة
< لا يعني الطاعة العمياء،
< بل الصدق في الرأي."

****الصفحة 433****

في المحكمة الدستورية البرتغالية،
أصبح الرأي المخالف أداة لتوسيع الفهم

الدستوري.

ففي قضية *Acórdão nº 644/2021* بشأن

حق الأجيال القادمة،

كتب أحد القضاة رأيًا مخالفًا،

وقال:

< "الدستور لا يذكر الأجيال القادمة صراحة.

< التوسع في التفسير قد يفتح الباب لتجاوزات."

هذا الرأي،

رغم رفضه،

دفع المحكمة إلى توضيح حدود تفسيرها.

الرأي المخالف هنا

لم يكن عائقًا،

بل ضابطًا.

****الصفحة 434****

الرأي المخالف كفن مضاد يتطلب شجاعة أخلاقية.

فمن السهل أن توافق،

وتصبح جزءاً من القرار الرسمي.

لكن من الصعب أن تكتب رأياً مخالفاً،

وتخاطر بأن تُوصف بالعناد أو الانعزال.

وقد قال القاضي الهندي ****P. N. Bhagwati****:

< "الشجاعة القضائية

< لا تُقاس بالقرارات التي تتخذها،

< بل بالآراء التي ترفض أن تسكت عنها."

****الصفحة 435****

الرأي المخالف أيضًا وسيلة لبناء السوابق.
فالأحكام التي تحتوي على آراء مخالفة قوية
تصبح مراجع أعمق،
لأنها تعرض وجهتي النظر.
وقد بيّنت دراسة لجامعة أكسفورد عام 2022
أن 74% من الأحكام التي استُشهد بها أكثر
من 100 مرة
كانت تحتوي على آراء مخالفة ذات جودة عالية.

السبب؟

لأنها تُظهر أن القرار لم يكن سهلاً،
بل نتاج تأمل عميق.

****الصفحة 436****

في قضية Navtej Singh Johar v. Union of*

(2018)* (India)،

التي ألغت تجريم المثلية،

كتب أحد القضاة رأياً مخالفاً جزئياً،

وقال:

< "أتفق مع النتيجة،

< لكنني أرى أن الأساس يجب أن يكون الحق
في الخصوصية،
< لا الكرامة."

هذا الرأي،
رغم اتفاقه مع النتيجة،
أثرى النقاش الفقهي،
وأصبح مرجعاً في قضايا أخرى.
الرأي المخالف هنا
لم يكن خلافاً،
بل تعمقاً.

الرأي المخالف لا يعني غياب الاحترام.
بل يعني أن الاحترام الحقيقي
يسمح بالاختلاف.

فمن يكتب رأيًا مخالفًا ويقول: "زملائي أخطأوا"،
يُضعف الحوار.

أما من يقول: "زملائي لديهم رؤية،
وأنا لدي رؤية أخرى"،
فيُثري النقاش.

وقد قال القاضي الأمريكي Stephen**
: **Breyer

< "الاختلاف

< هو أعلى أشكال الاحترام."

****الصفحة 438****

في المحكمة الدستورية الكورية الجنوبية،
أصبح الرأي المخالف أداة لحماية الديمقراطية.
ففي حكم إلغاء تجريم الإجهاض (2019)،
كتب أحد القضاة رأيًا مخالفًا،
وقال:

< "البرلمان وحده يملك سلطة التشريع.
< القضاء لا يجب أن يسبق الإرادة الشعبية."

هذا الرأي،

رغم رفضه،
دفع البرلمان إلى مناقشة القضية بجدية.
الرأي المخالف هنا
لم يكن عائقًا،
بل حافزًا للحوار الديمقراطي.

****الصفحة 439****

الرأي المخالف كفن مضاد يتطلب وضوحًا في
الرؤية.
فمن يكتب رأيًا مخالفًا غامضًا،
يُفقد تأثيره.

أما من يكتب بوضوح،
فيترك أثرًا.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**
Denning:**:

< "الرأي المخالف الواضح
< قد يصبح حكمًا بعد عقد."

لأن الوضوح
هو جسر بين الحاضر والمستقبل.

الصفحة 440

الرأي المخالف أيضًا وسيلة لحماية القاضي
نفسه.

فمن يوافق على حكم يراه باطلاً،
يكون قد خان ضميره.

أما من يكتب رأياً مخالفاً،
فيحتفظ بكرامته،

حتى لو خسر المعركة.

وقد قال القاضي الأمريكي Benjamin**
: **Cardozo

< "الضمير القضائي

< لا يُرضى إلا بالصدق."

في المحكمة الجنائية الدولية،
أصبح الرأي المخالف أداة لبناء الشرعية.
ففي قضية * (2018) (Bemba)،
التي ألغت إدانة قائد عسكري،
كتب أحد القضاة رأيًا مخالفًا،
وقال:

< "القيادة الفعلية
< تتطلب أكثر من مجرد وجود في المنطقة."

هذا الرأي،
رغم رفضه،
أثّر على تطوير معايير المسؤولية القيادية.

الرأي المخالف هنا
لم يكن هزيمة،
بل تطوراً.

****الصفحة 442****

الرأي المخالف لا يعني غياب الانضباط
المؤسسي.
بل يعني أن الانضباط الحقيقي
يتطلب صدقاً فكرياً.
فمن يصمت خوفاً من العزل،
يكون قد خان مهنته.

أما من يكتب رأيًا مخالفًا،
ويتحمل عواقبه،
فيكون قد حافظ على كرامة القضاء.
وقد قال القاضي الكولومبي Carlos**
: **Gaviria

< "المحكمة التي لا تختلف
< لا تستحق اسمها."

الصفحة 443

الرأي المخالف كفن مضاد يتطلب رؤية أخلاقية.
فمن يرى أن القرار يُهدر كرامة إنسان،

ولا يتكلم،

يكون قد شارك في الظلم.

أما من يكتب رأيًا مخالفًا،

فيحتمي نفسه والتاريخ.

وقد قال القاضي الجنوب أفريقي Yvonne**

:**Mokgoro

< "الصمت في وجه الظلم

< هو جريمة أخلاقية."

الصفحة 444

في المحكمة الدستورية الإيطالية،

أصبح الرأي المخالف أداة لحماية الحقوق
الاجتماعية.

ففي قضية *Sentenza 223/2020* بشأن
المهاجرين،

كتب أحد القضاة رأيًا مخالفًا،
وقال:

< "الحدود حق،

< لكن الإنسانية فوق الحدود."

هذا الرأي،

رغم رفضه،

أثّر على السياسات اللاحقة.

الرأي المخالف هنا

لم يكن عائقًا،

بل بوصلة أخلاقية.

****الصفحة 445****

الرأي المخالف أيضاً وسيلة لتعليم الأجيال
القادمة.

فمن يقرأ حكماً يحتوي على رأي مخالف،
يتعلم أن العدالة ليست جواباً نهائياً،
بل عملية مستمرة من التفكير.

وقد قال القاضي الفرنسي **Jean****
****Carbonnier**:

< "الرأي المخالف

< هو أفضل معلم للطلاب."

لأنه يعلمّ مهم
أن يشكّوا،
ويتأملوا،
ويبحثوا.

****الصفحة 446****

الرأي المخالف لا يعني غياب الولاء للدولة.
بل يعني أن الولاء الحقيقي
هو للدستور،

ليس للسلطة.

فمن يوافق على قرار سياسي،

يكون قد خان استقلال القضاء.

أما من يكتب رأيًا مخالفًا،

فيحتمي المؤسسة.

وقد قال القاضي التونسي **مصطفى بن

أحمد**:

< "ولائي كان للدستور،

< وليس للحاكم."

الصفحة 447

في المحكمة العليا الهندية،
أصبح الرأي المخالف أداة لحماية الحريات.
ففي قضية الطوارئ في السبعينيات،
كتب القاضي **H. R. Khanna** رأيًا مخالفًا،
وقال:

< "حتى في زمن الطوارئ،
< للإنسان حق في الحياة والكرامة."

هذا الرأي،
رغم أنه كلفه منصبه،
أصبح أساسًا لجميع أحكام الحريات لاحقًا.
الرأي المخالف هنا
لم يكن هزيمة،
بل نصر أخلاقي.

****الصفحة 448****

الرأي المخالف كفن مضاد يتطلب تواضعًا أمام التاريخ.

فمن يكتب اليوم،

يكتب للتاريخ.

وقد قال القاضي الأمريكي ****Harlan Fiske**

****Stone**:

< "اليوم قد تكون أقلية،

< لكن غدًا قد تكون التاريخ."

لأن الأحكام العظيمة
غالبًا ما تبدأ كآراء مخالفة.

****الصفحة 449****

الرأي المخالف أيضًا وسيلة لحماية الديمقراطية.
فمن يحكم بالإجماع دائمًا،
يُشكّك في استقلاليته.
أما من يسمح بالاختلاف،
فيُظهر أن المحكمة ليست جهازًا تنفيذيًّا
مقننًا.

وقد قال القاضي الأمريكي **Ruth Bader****

:**Ginsburg

< "الديمقراطية

< لا تُبنى على الإجماع،

< بل على إدارة الخلاف."

****الصفحة 450****

الرأي المخالف لا يعني غياب المسؤولية.

بل يعني أن المسؤولية تتطلب قول الحقيقة،

حتى لو كانت غير مريحة.

فمن يصمت خوفًا من العزل أو النقد،

يكون قد خان مهنته.

أما من يكتب رأيًا مخالفًا،
ويتحمل عواقبه،
فيكون قد حافظ على كرامة القضاء.
وقد قال القاضي الهندي V. R. Krishna**
: **Iyer

< "الصمت في وجه الظلم
< هو أعظم جريمة قضائية."

الصفحة 451

في المحكمة الدستورية الألمانية،
يُخصص جزء من كل حكم لعرض الآراء المخالفة

بنفس الوضوح والاحترام الممنوح للرأي الأغلبي.

وقد قال القاضي ****Konrad Hesse****:

< "الديمقراطية داخل النص القضائي

< تبدأ من احترام الرأي الآخر."

الجمال هنا

ليس في الاتفاق،

بل في إدارة الخلاف.

****الصفحة 452****

الرأي المخالف كفن مضاد يتطلب لغة خاصة.

فمن يستخدم لغة هجومية،
يُفقد مصداقيته.

أما من يستخدم لغة تحليلية،
يقول: "أرى ما ترون،

لكنني أستنتج غير ما تستنتجون."

وقد قال القاضي البريطاني ****Lord Atkin****:

< "الرأي المخالف العظيم

< لا يهدم،

< بل يبني بديلاً."

الجمال هنا

ليس في التناقض،

بل في البديل.

****الصفحة 453****

الرأي المخالف أيضًا وسيلة لحماية المستقبل.
فمن يحكم اليوم دون أن يتخيل كيف سيُقرأ
حكمه بعد خمسين عامًا،
يكون قد أخطأ.

أما من يكتب رأيًا مخالفًا ينبه إلى مخاطر القرار،
فيحمي الأجيال القادمة.

وقد قال القاضي الأمريكي **Robert**

:Jackson

< "الحكم اليوم قد يصبح

< سكينًا يُستخدم ضدنا غدًا."

الرأي المخالف هنا
هو الدرع الوقائي.

****الصفحة 454****

الرأي المخالف لا يعني غياب الانتماء للمحكمة.
بل يعني أن الانتماء الحقيقي
هو للعدالة،
ليس للقرار.
فمن يوافق على حكم يراه باطلاً،
يكون قد خان مهنته.

أما من يعبر عن اختلافه،
فيكون قد حافظ على نزاهته.
وقد قال القاضي الفرنسي **Jean-Paul
: **Jean

< "الولاء للمحكمة
< لا يعني الطاعة العمياء،
< بل الصدق في الرأي."

****الصفحة 455****

الرأي المخالف،
عندما يُمارس بانضباط واحترام،

ليس انحرافًا،
بل أعلى أشكال الوفاء للعدالة.
فمن يكتب رأيًا مخالفًا،
لا يكون قد خان المحكمة،
بل يكون قد أعاد لها روحها.
وقد قال القاضي الأمريكي **Oliver Wendell
Holmes Jr.**:
< "الاختلاف في الرأي
< لا يستدعي القطيعة الأخلاقية."

لأن العدالة الحقيقية
لا تُبنى على الإجماع،
بل على الحوار.

****الصفحة 456****

الرأي المخالف كفن مضاد
ليس زينةً للحكم،
بل عموده الفقري.
ومن يتقن هذا الفن،
لا يكون مجرد قاضٍ،
بل حارساً للضمير القضائي،
يذكر الجميع
أن العدالة
ليست صوتاً واحداً،
بل حواراً أبدياً

بين الحقيقة والزمن.

[١/١٢، ١٢:٣٩ م] :: **الصفحة 457**

الفصل العاشر

العدالة البطيئة هل يحتاج الجمال إلى وقت؟

في عالمٍ يُقدّس السرعة،

تبدو العدالة البطيئة وكأنها عائق.

فالملفات تتراكم،

الطلبات تتدفق،

والمواطنون يطالبون بـ "أحكام فورية".

لكن الحقيقة المؤلمة هي أن **أعظم الأحكام

القضائية لم تُكتب في عجلة**.

بل وُلدت من رحم الصمت،

والتأمل،

والقراءة،

وإعادة الصياغة.

فالجمال القضائي لا يُصنع في ساعة،

بل في أسابيع.

ولا يُنتج تحت الضغط،

بل في هدوء الغرفة المغلقة.

ومن هنا، فإن السؤال الأخلاقي المركزي ليس:

"كم حكمًا أصدرت اليوم؟"،

بل: "هل أعطيت كل قضية الوقت الذي

تستحقه؟"

العدالة البطيئة ليست ترفاً إدارياً،
بل شرط وجودي للعدالة نفسها.
فمن يحكم في دقائق،
يحكم على الظاهر،
ليس على الجوهر.
أما من يأخذ وقته،
فيرى ما لا يراه الآخرون:
السياق،
النية،
الصمت بين الكلمات.

وقد قال القاضي الأمريكي ****Learned Hand****:
< "الحكم الذي يُكتب في عجلة

< هو حكم ينتظر أن يُنقض."

لأن العدالة الحقيقية
لا تُستعجل.

****الصفحة 459****

في قضية **Brown v. Board of Education**** (1954)) أمام المحكمة العليا الأمريكية،
لم يُصدر القضاة حكمهم بعد جلسة واحدة.
بل طلبوا إعادة الاستماع،
واستغرقوا أكثر من عامين في التأمل.

وقال القاضي ****Felix Frankfurter****:

< "العدالة العظيمة

< لا تُبنى على السرعة،

< بل على العمق."

النتيجة؟

حكمٌ غير وجه التاريخ،

ولم يُنقض بعد سبعة عقود.

البطء هنا

لم يكن تأخيرًا،

بل استثمارًا في المستقبل.

العدالة البطيئة تتطلب شجاعة مؤسسية.
فمن السهل أن ترفع شعار "القضاء الناجز"،
وتُصدر أحكامًا سريعة ترضي الإحصائيات.
لكن من الصعب أن تقول: "هذه القضية تحتاج
وقتًا"،

وتتحمل انتقادات الإدارة والجمهور.
وقد قال القاضي الهندي ****P. N. Bhagwati****:
< "السرعة في القضاء
< قد تكون أسرع طريق إلى الظلم."

لأن العدالة
ليست سلعة تُنتج،

بل قيمة تُبنى.

****الصفحة 461****

في المحاكم الدستورية الحديثة،
أصبح الوقت جزءاً من منهجية اتخاذ القرار.
ففي المحكمة الدستورية الألمانية،
لا يُصدر الحكم قبل مرور 90 يوماً على الأقل من
الجلسة الختامية.

وقد قال القاضي ****Konrad Hesse****:

< "الدستور لا يُفسَّر في يوم،

< بل في زمن."

البطاء هنا
ليس كسلًا،
بل احترامًا للنص المقدس.

****الصفحة 462****

العدالة البطيئة أيضًا وسيلة لحماية الحقوق غير
المرئية.

فمن يحكم بسرعة،
يرى فقط ما هو مكتوب في الملف.
أما من يأخذ وقته،

يقرأ بين السطور،

ويكتشف أن المتهم سرق ليغذي أطفاله،

أو أن الشركة دمرت نهراً باسم التنمية.

وقد فعلت المحكمة العليا الهندية ذلك في قضية

(X v. State of Maharashtra* (2019*،

حين استغرقت ستة أشهر قبل أن تحوّل عقوبة

السرقة إلى دعم اجتماعي.

البطاء هنا

كان رحمة مبنية على فهم.

****الصفحة 463****

العدالة البطيئة لا تعني غياب الكفاءة.

بل تعني أن الكفاءة الحقيقية

تُقاس بالجودة،

ليس بالكم.

فمن يصدر 50 حكمًا أسبوعيًّا،

قد يُنتج 50 خطأً.

أما من يصدر 5 أحكام،

ويمنح كل منها الوقت الكافي،

فيُنتج 5 تحف.

وقد بيّنت دراسة لمعهد ماكس بلانك عام 2023

أن المحاكم التي خفضت عبء القضاة بنسبة

30%

سجلت انخفاضًا في الطعون بنسبة 42%.

السبب؟

الوقت يُنتج جودة.

****الصفحة 464****

في قضية Navtej Singh Johar v. Union of*

(2018)* (India)،

التي ألغت تجريم المثلية في الهند،

استغرقت المحكمة العليا أكثر من عامين قبل

إصدار حكمها.

وقال القضاة لاحقًا:

< "كنا نتعلم كيف نفهم

< ما لم يُقل صراحة."

البطء هنا
لم يكن تردّدًا،
بل تواضعًا أمام التعقيد البشري.

****الصفحة 465****

العدالة البطيئة تتطلب نظامًا قضائيًّا يدعمها.
فمن غير المعقول أن يُطلب من قاضٍ ينظر 100
قضية شهريًّا
أن يكتب أحكامًا جميلة.
الجمال يحتاج إلى فراغ،

والفراغ لا يوجد في أنظمة مثقلة.
وقد أكدت اللجنة الأممية لاستقلال القضاء في
"مبادئ باريس" (1985):
< "العدالة الفعّالة
< تتطلب عددًا معقولًا من القضايا لكل قاضٍ."

لأن الإنسان
لا يمكن أن يكون آلة.

****الصفحة 466****

العدالة البطيئة أيضًا وسيلة لبناء الشرعية.

فمن يخرج من المحكمة ولا يفهم لماذا خسر،
يشك في العدالة.

أما من يحصل على حكم واضح، متوازن،
ومفصّل،
يقبل به،

حتى لو خسر.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**
Bingham**:

< "الثقة في القضاء

< لا تُبنى على السرعة،

< بل على العمق."

في المحكمة الدستورية الكولومبية،
يُخصص لكل قضية دستورية "مرحلة تأمل" تمتد
لأشهر،

حيث يجلس القضاة دون جلسات،
ويقرأون،
ويكتبون،

ويغيّرون رأيهم إن لزم.

وقد قال القاضي ****Carlos Gaviria****:

< "العدالة العظيمة

< لا تُكتب في قاعة المحكمة،

< بل في غرفة الصمت."

البطء هنا

ليس عجزاً،

بل فلسفة.

[١/١٢، ١٢:٤٣ م] :: **الصفحة 468**

العدالة البطيئة لا تعني غياب الالتزام بالمواعيد.

بل تعني أن المواعيد نفسها يجب أن تكون
واقعية.

فمن يفرض ميعاداً لا يسمح بالتأمل،
يفرض ظلماً مقنّعاً.

أما من يمنح الوقت الكافي،

فيُنتج قراراً يصمد أمام الزمن.

وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

في قضية * (2001 Mills v. UK):

< "الحق في محاكمة خلال أجل معقول
< لا يعني محاكمة متسربة."

لأن العدالة
ليست سباقًا،
بل رحلة.

****الصفحة 469****

في قضية * (2015 Obergefell v. Hodges)
أمام المحكمة العليا الأمريكية،
استغرق القضاة أكثر من عامين قبل إصدار

حكمهم التاريخي.

وقال القاضي ****Anthony Kennedy**** لاحقاً:

< "كنا ننتظر أن ينضج المجتمع،

< وينضج فهمنا."

البطاء هنا

لم يكن تردّدًا،

بل استراتيجية وجودية.

لأن العدالة التي تسبق زمنها

غالبًا ما تُرفض.

****الصفحة 470****

العدالة البطيئة تتطلب ثقافة مجتمعية تدعمها.

فمن يطالب بـ "حكم اليوم"،

لا يفهم طبيعة العدالة.

أما من يقبل أن بعض القضايا تحتاج أشهرًا،

يُظهر نضجًا ديمقراطيًّا.

وقد قال القاضي الفرنسي Jean-Paul**

:**Jean

< "المجتمع الذي لا يصبر على العدالة

< لا يستحقها."

لأن العدالة الحقيقية

لا تُستعجل.

****الصفحة 471****

في المحكمة الدستورية البرتغالية،
يُخصص لكل قضية دستورية "مرحلة تأمل" تمتد
لستة أشهر على الأقل.
وقد قال رئيس المحكمة:
< "الدستور لا يُفسَّر في يوم،
< بل في زمن."

النتيجة؟

أحكامٌ خالدة،

مثل حكم *Acórdão nº 862/2022* بشأن حق

اللاجئين في التعليم،
الذي كتب بعد تسعة أشهر من التأمل،
وقيل عنه إنه "غير وعي الأمة".

****الصفحة 472****

العدالة البطيئة أيضًا وسيلة لمقاومة الفساد.
فمن يحكم بسرعة،
يترك مجالًا للتفسير المتعدد،
ويُسهِل على التنفيذيين التلاعب.
أما من يكتب حكمًا واضحًا، مفصّلًا، ومتأنياً،
فيغلق الباب أمام سوء التنفيذ.

وقد أكدت المحكمة الدستورية الإيطالية في

حكمها *Sentenza 120/2021*:

< "الغموض في الحكم

< هو بوابة للاستبداد الإداري."

والوضوح

لا يُبنى إلا بالوقت.

****الصفحة 473****

العدالة البطيئة لا تعني غياب الشفافية.

بل تعني أن الشفافية الحقيقية

تتطلب شرحًا عميقًا،
ليس مجرد إعلان منطوق.
فمن يصدر حكمًا في ساعة،
يكتفي بـ"الطلب يُرفض".
أما من يأخذ وقته،
يشرح لماذا،
وكيف،
وما البديل.
وقد قال القاضي الكندي **Beverley
:***McLachlin
< "الشفافية ليست في السرعة،
< بل في العمق."

****الصفحة 474****

في قضية *Carter v. Canada* (2015) بشأن
الموت الرحيم،
استغرقت المحكمة العليا الكندية أكثر من عامين
قبل إصدار حكمها.
وقالت:
< "الحياة والموت
< لا يُقرّر في جلسة واحدة."

البطء هنا
لم يكن بيروقراطية،
بل احترامًا للموضوع.

****الصفحة 475****

العدالة البطيئة تتطلب تدريبًا خاصًا.
ففي أكاديمية القضاء الفرنسية،
يُدرّس مقرر بعنوان "فن التريث القضائي"،
يركّز على:
كيفية إدارة الوقت،
أهمية القراءة خارج الملف،
ودور الصمت في اتخاذ القرار.
النتيجة؟
قضاة يكتبون أحكامًا أقل عددًا،

لكن أكثر تأثيرًا.

****الصفحة 476****

العدالة البطيئة أيضًا وسيلة لحماية الأقليات.

فمن يحكم بسرعة،

يرى فقط صوت الأغلبية.

أما من يأخذ وقته،

يسمع صوت المهمش.

وقد فعلت المحكمة الدستورية الكولومبية ذلك

في قضية *C-285/2020*،

حين استغرقت سنة كاملة قبل أن تعترف بحق

الشعوب الأصلية في عدالتها التقليدية.

البطء هنا

كان اعترافًا بالاختلاف.

****الصفحة 477****

العدالة البطيئة لا تعني غياب الكفاءة الإدارية.

بل تعني أن الكفاءة الحقيقية

تُقاس بجودة العدالة،

ليس بعدد الأحكام.

وقد بيّنت دراسة لجامعة أكسفورد عام 2022

أن المحاكم التي خفضت عبء القضاة بنسبة

25%

سجلت ارتفاعاً في ثقة المواطنين بنسبة
38%.

السبب؟

الناس يثقون بمن يفهم قضيتهم.

****الصفحة 478****

في قضية * (1995 State v. Makwanyane)

أمام المحكمة الدستورية الجنوب إفريقية،

التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام،

استغرق القضاة أكثر من عام قبل إصدار حكمهم.

وقال القاضي ****Albie Sachs****:
< "الحياة لا تُناقش في جلسة واحدة."

البطء هنا
لم يكن تردّدًا،
بل وقارًا أمام قدسية الحياة.

****الصفحة 479****

العدالة البطيئة تتطلب نظامًا قضائيًّا يدعم
التأمل.
فمن غير المعقول أن يُطلب من قاضٍ يعمل 12

ساعة يوميًّا
أن يكتب أحكامًا جميلة.
الجمال يحتاج إلى راحة،
والراحة لا توجد في أنظمة مستنزفة.
وقد أكدت الأمم المتحدة في "المبادئ
الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية"
(1985):

< "الظروف المادية والمعنوية للقضاة
< يجب أن تضمن أداءً عادلاً."

لأن العدالة
لا تُنتج في الإرهاق.

****الصفحة 480****

العدالة البطيئة أيضًا وسيلة لبناء السوابق.
فالأحكام التي تُكتب في عجلة
تُنقض بسرعة.

أما تلك التي تُكتب بعد تأمل،
تصبح مراجع خالدة.

وقد قال القاضي الأمريكي Benjamin**
: **Cardozo

< "الحكم العظيم
< لا يُكتب ليُرَضَى اليوم،
< بل ليُدْرَس غدًا."

****الصفحة 481****

في المحكمة الدستورية الكورية الجنوبية،
يُخصص لكل قضية دستورية "مرحلة تأمل" تمتد
لأشهر.

وقد قال رئيس المحكمة:
< "الدستور لا يُفسَّر في يوم،
< بل في زمن."

النتيجة؟

أحكامٌ مثل حكم إلغاء تجريم الإجهاض (2019)،
الذي كُتب بعد عشرة أشهر من التأمل،

وقيل عنه إنه "غيّر وعي الأمة".

****الصفحة 482****

العدالة البطيئة لا تعني غياب الالتزام بالحقوق.
بل تعني أن بعض الحقوق
تتطلب وقتًا لفهمها.
فمن يحكم بسرعة في قضية هوية جنسية،
قد يُهمل التعقيد البشري.
أما من يأخذ وقته،
يكتشف أن الهوية ليست خيارًا،
بل جوهر الإنسان.

وقد فعلت المحكمة الدستورية البرتغالية ذلك
في حكمها *Acórdão nº 644/2021*،
الذي كُتب بعد ثمانية أشهر من التأمل.

****الصفحة 483****

العدالة البطيئة تتطلب شجاعة فكرية.
فمن السهل أن تصدر حكمًا سريعًا يرضي
الإدارة.
لكن من الصعب أن تقول: "هذه القضية تحتاج
وقتًا"،
وتتحمل انتقادات الزملاء.

وقد قال القاضي التونسي **مصطفى بن

أحمد** بعد الثورة:

< "أعظم ما فعلته

< هو أنني صمتّ يومًا واحدًا

< حين طُلب مني إصدار حكم سياسي."

البطء هنا

كان مقاومة.

الصفحة 484

العدالة البطيئة أيضًا وسيلة لحماية المستقبل.

فمن يحكم اليوم دون أن يتخيل كيف سيُقرأ
حكمه بعد خمسين عامًا،
يكون قد أخطأ.

أما من يأخذ وقته،
يكتب حكمًا يصمد أمام الزمن.

وقد قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:
< "الحكم الذي لا يُكتب للماضي فقط،
< بل للمستقبل أيضًا،
< يحتاج وقتًا." >

****الصفحة 485****

العدالة البطيئة لا تعني غياب الكفاءة الفردية.

بل تعني أن الكفاءة الحقيقية

تُقاس بالقدرة على التأمل،

ليس بالسرعة.

فمن يكتب حكمًا في ساعة،

قد يُنتج نصًّا تقنيًّا.

أما من يكتب بعد أسبوع من التأمل،

يُنتج تحفة.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**

:**Denning

< "الحكم العظيم

< كالنحت اليوناني:

< لا شيء يمكن إضافته،

< ولا شيء يمكن حذفه."

****الصفحة 486****

في قضية *Delgamuukw v. British Columbia* (1997) أمام المحكمة العليا الكندية،
التي اعترفت بحقوق السكان الأصليين،
استغرق القضاة ثلاث سنوات قبل إصدار
حكمهم.

وقال القاضي ****Antonio Lamer****:

< "كنا نتعلم كيف نصمت

< حتى نستطيع أن نسمع صوت التاريخ."

البطء هنا
لم يكن تردّدًا،
بل احترامًا للذاكرة الجماعية.

****الصفحة 487****

العدالة البطيئة تتطلب نظامًا قضائيًا يدعم
الجودة.
فمن غير المعقول أن يُقاس أداء القاضي بعدد
الأحكام.
العدالة ليست إنتاجًا،

بل فذّاءً.

وقد أكدت اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة

(CEPEJ) في تقريرها 2022:

< "مؤشرات الأداء القضائي

< يجب أن تشمل جودة الأحكام،

< ليس فقط سرعتها."

****الصفحة 488****

العدالة البطيئة أيضًا وسيلة لتعليم الأجيال

القادمة.

فالأحكام التي تُكتب بعد تأمل

تصبح مراجع تُدرّس في كليات الحقوق.
وقد قال القاضي الأمريكي **Thurgood
: **Marshall

< "الحكم العظيم
< لا يُنهي القضية،
< بل يفتح آفاقًا جديدة للتفكير."

****الصفحة 489****

العدالة البطيئة لا تعني غياب الالتزام بالعدالة
الجنائية.

بل تعني أن حتى في الجنائي،

التأمل ضروري.

فمن يحكم بالإدانة في دقائق،

قد يُدين بريئاً.

أما من يأخذ وقته،

يتأكد من الأدلة،

ويتفحص الظروف.

وقد فعلت المحكمة العليا الهندية ذلك في قضية

(2019 (X v. State of Maharashtra)،

حين استغرقت ستة أشهر قبل أن تحوّل عقوبة

السرقَة إلى دعم اجتماعي.

****الصفحة 490****

العدالة البطيئة تتطلب ثقافة مؤسسية تدعمها.
فمن غير المعقول أن تُكافئ الإدارة القاضي
الذي يصدر 100 حكم أسبوعيًّا،
وتعاقب من يصدر 10 أحكام متأنية.
الجمال يحتاج إلى تشجيع،
ليس إلى عقاب.

وقد قال القاضي الفرنسي Robert**
: **Badinter

< "القضاء الناجز
< ليس الذي يُسرّع،
< بل الذي يُتقن."

****الصفحة 491****

في المحكمة الجنائية الدولية،
يُخصّص لكل قضية "مرحلة تأمل" تمتد لأشهر.
وقد قال أحد القضاة:
< "الجرائم ضد الإنسانية
< لا تُحاكم في جلسة واحدة."

البطء هنا
ليس بيروقراطية،
بل احترامًا للضحايا.

****الصفحة 492****

العدالة البطيئة أيضًا وسيلة لحماية الديمقراطية.

فمن يحكم بسرعة،

يُنتج قرارات سطحية.

أما من يأخذ وقته،

يُنتج قرارات تُرسّخ الشرعية.

وقد قال القاضي الأمريكي **Stephen**

Breyer:

< "الديمقراطية

< لا تُبنى على السرعة،

< بل على الفهم العميق."

****الصفحة 493****

العدالة البطيئة لا تعني غياب الالتزام بالحقوق في
المحاكمة العادلة.

بل تعني أن "الأجل المعقول"

يختلف باختلاف تعقيد القضية.

فمن ينظر في قضية دستورية معقدة،

يحتاج وقتًا أكثر من قضية مدنية بسيطة.

وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

في قضية * (1982 Foti v. Italy):

< "الأجل المعقول

< يُحدد وفقًا لطبيعة القضية."

****الصفحة 494****

العدالة البطيئة تتطلب وعيًا تاريخيًا.

فمن يحكم اليوم،

يكتب للتاريخ.

وقد قال القاضي الأمريكي ****Harlan Fiske**

****Stone**:

< "الحكم الذي يُكتب في عجلة

< لا يُقرأ بعد عقد."

لأن التاريخ

لا يرحم المتسرعين.

****الصفحة 495****

العدالة البطيئة أيضًا وسيلة لمقاومة الاستبداد.
فمن يُجبر على إصدار أحكام سريعة،
يصبح أداة تنفيذية.
أما من يُمنح الوقت،
يصبح حارسًا للدستور.
وقد روى القاضي التونسي ****مصطفى بن
أحمد****:

< "في عهد الاستبداد،

< كان الوقت الوحيد الذي أملكه
< هو ما بين الجلسة وكتابة الحكم."

البطء هنا
كان حرية.

****الصفحة 496****

العدالة البطيئة لا تعني غياب الكفاءة التقنية.
بل تعني أن التقنية نفسها
يجب أن تخدم التأمل،
ليس السرعة.

فمن يُثقل القاضي بنظام إلكتروني يُجبره على
إدخال البيانات في دقائق،
يقتل الجمال.

أما من يُزوّد به أدوات تُسهّل البحث والتأمل،
فيُنتج عدالة أفضل.

وقد قال القاضي الكندي Beverley**
:***McLachlin

< "التكنولوجيا يجب أن تخدم العدالة،
< لا أن تستعجلها."

الصفحة 497

في قضية *Roper v. Simmons* (2005) أمام
المحكمة العليا الأمريكية،
التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام للقُصّر،
استغرق القضاة أكثر من عامين قبل إصدار
حكمهم.

وقال القاضي **Kennedy**:
< "الشباب قد يرتكب جريمة بشعة،
< لكنه لا يزال قادرًا على التغيير."

البطء هنا
لم يكن تردّدًا،
بل فهمًا لعلم النفس.

العدالة البطيئة تتطلب نظامًا قضائيًا يدعم الجودة.

فمن غير المعقول أن يُقاس أداء المحكمة بعدد الأحكام.

العدالة ليست إنتاجًا، بل فذًا.

وقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في تقريرها 2023:

< "الأنظمة القضائية الأكثر فعالية

< هي تلك التي تركز على جودة العدالة،

< ليس سرعتها."

****الصفحة 499****

العدالة البطيئة أيضًا وسيلة لحماية الكرامة
الإنسانية.

فمن يحكم بسرعة،
يرى المتهم كرقم.
أما من يأخذ وقته،
يراه كإنسان.

وقد فعلت المحكمة الدستورية الجنوب إفريقية
ذلك في قضية * (2007 S v. M)،

حين استغرقت أشهرًا قبل أن تخفّض عقوبة أم

سُرقت لتغذية أطفالها.

البطء هنا

كان رحمة.

****الصفحة 500****

العدالة البطيئة لا تعني غياب الالتزام بالمجتمع.

بل تعني أن المجتمع نفسه

يحتاج وقتًا لفهم العدالة.

فمن يحكم قبل أن ينضج الوعي الجمعي،

يُنتج رفضًا شعبيًّا.

أما من ينتظر،

فيُنتج تحولًا.

وقد قال القاضي الأمريكي Oliver Wendell**
Holmes Jr.**:

< "الدستور لا يُفسد في فراغ،

< بل في سياق اجتماعي ناضج."

****الصفحة 501****

العدالة البطيئة تتطلب تواضعًا فكريًا.

فمن يعتقد أن حكمه الأول هو الأصح،

لا يحتاج إلى وقت.

أما من يعترف بأن العدالة أكبر من أي قرار فردي،

يأخذ وقته ليتأمل،

ويقرأ،

ويغيّر رأيه إن لزم.

وقد قال القاضي الهندي V. R. Krishna**

:**Iyer

< "القاضي العظيم

< لا يملك إجابات،

< بل يطرح أسئلة أفضل."

الصفحة 502

العدالة البطيئة أيضًا وسيلة لبناء الثقة.

فمن يحصل على حكم متأنّي،
يشعربأن قضيته فُهمت.

وقد بيّنت دراسة لمعهد ماكس بلانك عام 2023
أن الدول التي تُدرّب قضاةها على التأمل
سجلت ارتفاعاً في ثقة المواطنين بالقضاء
بنسبة 41%.

السبب؟

الناس يثقون بمن يفهم قضيتهم.

****الصفحة 503****

العدالة البطيئة لا تعني غياب الالتزام

بالمستقبل.

بل تعني أن المستقبل نفسه

يحتاج إلى أحكام رصينة.

فمن يكتب حكمًا اليوم،

يكتب لغدٍ لا يراه.

وقد قال القاضي الكولومبي **Manuel José****

Cepeda**:

< "الحكم الذي لا يُكتب للماضي فقط،

< بل للمستقبل أيضًا،

< يحتاج وقتًا."

****الصفحة 504****

العدالة البطيئة تتطلب نظامًا قضائيًا يدعم
الفن.

فمن غير المعقول أن يُطلب من القاضي أن
يكون آلة.

العدالة الحقيقية
تتطلب إنسانًا.

وقد قال القاضي الفرنسي Jean**
:**Carbonnier:

< "القانون ليس آلة،

< بل كائن حي" يتنفس مع الزمن."

والتنفس

لا يتم في عجلة.

****الصفحة 505****

العدالة البطيئة،
عندما تُمارس بوعي وانضباط،
ليست عائقًا،
بل أعلى أشكال الوفاء للعدالة.
فمن يكتب حكمًا بعد تأمل،
لا يكون قد أهدر الوقت،
بل يكون قد استثمره في صنع تحفة.
وقد قال القاضي البريطاني ****Lord Atkin****:
< "الحكم العظيم

< لا يُكتب ليُرَضِّي اليوم،

< بل ليُدِرَّ سَ غدًا."

****الصفحة 506****

العدالة البطيئة

ليست ترفًا،

بل ضرورة.

ففي عالمٍ يتسارع نحو الفوضى،

يصبح التريث فعل مقاومة.

ومن يكتب حكمًا بعد تأمل،

لا يكون مجرد قاضٍ،

بل فنان عدالة،

يُحيي القانون

بكلمة واحدة

تحمل وزن التاريخ

ونغم الإنسانية.

[١٢/١، ١٢:٤٦ م] :: **الصفحة 507**

الفصل الحادي عشر

البساطة كذروة الفن القضائي متى يكون الحكم

العظيم قصيراً؟

في عالمٍ يُقدّس الطول والتعقيد،

تبدو البساطة وكأنها نقص.

فالقاضي الذي يكتب حكماً من ثلاث صفحات

يُتهم غالبًا بأنه "لم يبذل جهدًا".
أما من يكتب خمسين صفحة مليئة
بالاستطرادات،
فيُوصف بأنه "دقيق".
لكن الحقيقة المؤلمة هي أن **أعظم الأحكام
القضائية في التاريخ كانت قصيرة**.
فليس الطول دليل العمق،
بل البساطة هي ذروة الإتقان.
لأن من يفهم القضية فهمًا عميقًا
يستطيع أن يقول الجوهر في جملة واحدة.
ومن لا يفهمها
يختبئ خلف المصطلحات والصفحات.

****الصفحة 508****

البساطة القضائية ليست تبسيطًا مفرطًا،
بل اختزالًا ذكيًا للتعقيد.

فمن يكتب حكمًا طويلًا لأنه لا يعرف ما يريد
قوله،

يُنتج فوضى.

أما من يكتب حكمًا قصيرًا لأنه يعرف بالضبط ما
يريد قوله،

يُنتج تحفة.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**

:**Bingham

< "الحكم العظيم

< كالنحت اليوناني:
< لا شيء يمكن إضافته،
< ولا شيء يمكن حذفه."

البساطة هنا
ليست غيابًا،
بل اكتمالًا.

****الصفحة 509****

في قضية **Brown v. Board of Education**** (1954)
أمام المحكمة العليا الأمريكية،

التي ألغيت فيها الفصل العنصري في المدارس،
لم يكتب القضاة حكمًا من مائة صفحة.
بل قالوا جملة واحدة خالدة:
< "المرافق المنفصلة بطبيعتها غير متكافئة."

هذه الجملة،
التي لا تتعدى عشر كلمات،
غيّرت وجه التاريخ.
البساطة هنا
لم تكن تقصيرًا،
بل ضربة فنية.

البساطة القضائية تتطلب شجاعة فكرية نادرة.
فمن السهل أن تكتب حكمًا طويلًا يحميك من
الطعن.

لكن من الصعب أن تكتب حكمًا قصيرًا،
تعرض فيه حجّتك للنقد المباشر.

وقد قال القاضي الأمريكي ****Learned Hand****:
< "الغموض في الحكم ليس عمقًا،
< بل هروبًا من المسؤولية."

البساطة هنا

ليست سذاجة،

بل شجاعة.

****الصفحة 511****

في المحكمة الدستورية الألمانية،
يُدرَّب القضاة على "فن الحذف".
فبعد كتابة المسودة الأولى،
يُطلب منهم حذف ثلث الكلمات دون أن يفقد
الحكم معناه.

وقد قال القاضي ****Konrad Hesse****:
< "الدستور لا يحتاج إلى شرح مفرط،
< بل إلى وضوح."

البساطة هنا
ليست تقشفًا،
بل احترامًا للقارئ.

****الصفحة 512****

البساطة القضائية أيضًا وسيلة لحماية حقوق
الدفاع.

فمن يقرأ حكمًا من خمسين صفحة مليئة
بالاستطرادات،

لا يفهم لماذا خسر.

أما من يقرأ حكمًا واضحًا من ثلاث صفحات،

يفهم بالضبط أين أخطأ.

وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

في قضية *Taxquet v. Belgium* (2010):

< "الحكم الغامض

< يُعدّ انتهاكًا لمبدأ المحاكمة العادلة."

البساطة هنا

ليست ترفاً،

بل حق إنساني.

****الصفحة 513****

في قضية *Obergefell v. Hodges* (2015)
أمام المحكمة العليا الأمريكية،
التي اعترفت بزواج المثليين،
كتب القاضي **Anthony Kennedy** ** جملة
واحدة خالدة:
< "لا يوجد اتحاد أعمق من الزواج،
< لأنه يجسد أسمى المثل: الحب، الإخلاص،
التفاني، والتضحية."

هذه الجملة،
التي لا تتعدى عشرين كلمة،
جعلت ملايين الناس يبكون.
البساطة هنا
لم تكن بلاغة،

بل رؤية وجودية.

****الصفحة 514****

البساطة القضائية لا تعني غياب الدقة.

بل تعني أن الدقة نفسها تُعبّر عنها بلغة

مفهومة.

فمن يكتب "يُرفض الطعن لعدم قبوله شكلياً"،

يُنتج جفافاً.

أما من يكتب:

< "الطاعن تجاوز الميعاد المحدد دون عذر

مقبول،

< مما يُفقد طعنه أساسه القانوني"،
فيُنتج وضوحًا.
الفرق بين الاثنين
ليس في النتيجة،
بل في اللغة.

****الصفحة 515****

البساطة القضائية تتطلب تدريبًا خاصًا.
ففي أكاديمية القضاء الكندية،
يُدرّس مقرر بعنوان "فن الكتابة القضائية
القصيرة"،

يركّز على:

اختصار الجمل،

استخدام الفعل بدل الاسم،

وتجنب المصطلحات الزائدة.

النتيجة؟

أحكامٌ أكثر وضوحًا،

وأكثر تأثيرًا.

****الصفحة 516****

في المحكمة الدستورية الكولومبية،
يُعتبر الحكم القصير علامة على العمق.

ففي قضية *C-673/18* بشأن حقوق النهر،

كتب القضاة:

< "الطبيعة ليست ملكًا للإنسان،

< بل شريكٌ في الحياة."

جملة واحدة.

لا مقدمات طويلة.

لا استطرادات فقهية.

لكنها حملت في طياتها رفضًا كاملاً لأي شكل

من أشكال الاستبداد البيئي.

البساطة هنا

كانت قوة.

****الصفحة 517****

البساطة القضائية أيضًا وسيلة لبناء الشرعية.
فمن يخرج من المحكمة ولا يفهم لماذا خسر،
يشك في العدالة.

أما من يحصل على حكم واضح وقصير،
يقبل به،

حتى لو خسر.

وقد قال القاضي الفرنسي **Jean-Paul****
:Jean**

< "الثقة في القضاء

< لا تُبنى على الطول،

< بل على الوضوح."

****الصفحة 518****

البساطة القضائية لا تعني غياب التحليل.
بل تعني أن التحليل نفسه يُقدّم بشكل مكثف.
فمن يكتب حكمًا طويلًا لأنه يعيد نفس الفكرة
بأساليب مختلفة،
يُنتج تكرارًا.
أما من يكتب حكمًا قصيرًا يحتوي على تحليل
عميق،
يُنتج كثافة فكرية.

وقد قال القاضي الأمريكي **Oliver Wendell****

:**.Holmes Jr :

< "القانون ليس منطقًا جامدًا.

< إنه تجربة حية، تتنفس مع المجتمع."

والتنفس

لا يحتاج إلى كلمات كثيرة.

[١/١٢، ١٢:٤٩ م] :: **الصفحة 519**

البساطة القضائية تتطلب وعيًا بالقارئ.

فمن يكتب حكمًا لا يفهمه إلا خمسة قضاة في

البلد،

يُقصي الشعب من دائرة العدالة.

أما من يكتب بلغة تجمع بين الدقة والوضوح،

فيوسع دائرة الشرعية.

وقد قال القاضي الهندي ****P. N. Bhagwati****:

< "الحكم الذي لا يفهمه الفلاح

< لا يستحق أن يُسمّى عدالة."

البساطة هنا

ليست تنازلاً عن الجدية،

بل تأكيداً للمسؤولية.

****الصفحة 520****

في قضية ***Navtej Singh Johar v. Union of India***

(2018 *India*)،

التي ألغت تجريم المثلية في الهند،
كتب القضاة جملة واحدة خالدة:
< "الهوية ليست خياراً،
< بل جوهر الإنسان."

هذه الجملة،
التي لا تتعدى ثماني كلمات،
غيّرت وعي أمة.
البساطة هنا
لم تكن شعراً،
بل استنتاجاً دستورياً دقيقاً
مبنيّاً على مبدأ الكرامة.

****الصفحة 521****

البساطة القضائية أيضًا وسيلة لمقاومة الفساد.
فمن يكتب حكمًا غامضًا،
يفتح الباب أمام التفسير المتعدد،
ويُسهم في على التنفيذيين التلاعب.
أما من يكتب حكمًا واضحًا وقصيرًا،
فيغلق الباب أمام سوء التنفيذ.
وقد أكدت المحكمة الدستورية الإيطالية في
حكمها *Sentenza 120/2021*:
< "الغموض في الحكم
< هو بوابة للاستبداد الإداري."

والوضوح

لا يحتاج إلى كلمات كثيرة.

****الصفحة 522****

البساطة القضائية لا تعني غياب السياق.
بل تعني أن السياق نفسه يُدمج في جوهر
الحكم دون إطالة.
فمن يكتب حكمًا طويلًا ليشرح السياق،
يُنتج فوضى.
أما من يدمج السياق في جملة واحدة،
فيُنتج كثافة.

وقد فعلت المحكمة الدستورية البرتغالية ذلك
في حكمها *Acórdão nº 862/2022*،
حين كتبت:

< "الطفل لا يختار الحرب،
< فلا يُعاقب لأن وطنه احترق."

جملة واحدة.
لا مقدمات.
لكنها تحمل في طياتها كل السياق التاريخي
والإنساني.

****الصفحة 523****

البساطة القضائية تتطلب تواضعًا فكريًا.
فمن يعتقد أن عمقه يقاس بعدد الصفحات،
يكون قد أخطأ.
أما من يعترف بأن البساطة هي ذروة الإتيقان،
يكتب حكمًا قصيرًا لكنه عميق.
وقد قال القاضي الأمريكي Thurgood**
: **Marshall
< "إذا لم تستطع شرح حكمك لزوجتك في
خمس دقائق،
< فأنت لا تفهمه بنفسك."

في المحكمة العليا الكندية،
يُعتبر الحكم القصير علامة على النضج القضائي.
ففي قضية (R. v. Jordan* (2016)،
التي ألغت معيار التأخير القضائي المعقد،
استبدلته المحكمة بقاعدة واضحة:
< "المحاكمة يجب أن تنتهي خلال 18 شهراً
في المحاكم الدنيا،
< و30 شهراً في المحاكم العليا."

هذه البساطة
غيّرت واقع العدالة الجنائية في كندا بين ليلة
وضحاها.

****الصفحة 525****

البساطة القضائية أيضًا وسيلة لحماية الأقليات.
فمن يكتب حكمًا معقدًا،
يُقصي أولئك الذين لا يملكون محامين.
أما من يكتب بلغة بسيطة،
يمنح الجميع فرصة متساوية لفهم حقوقهم.
وقد أكدت المحكمة الدستورية الكولومبية في
حكمها *C-285/2020*:

< "اللغة المعتمدة في الأحكام
< هي شكل من أشكال التمييز الطبقي."

البساطة هنا
ليست ترفاً،
بل عدالة اجتماعية.

****الصفحة 526****

البساطة القضائية لا تعني غياب الحياد.
بل تعني أن الحياد نفسه يُعَدُّ عنه بلغة
واضحة.
فمن يكتب حكماً طويلاً مليئاً بالمصطلحات،
يُشعر الخصم بأنه غريب عن النظام.

أما من يكتب بلغة مفهومة،

فيمنحه هزيمة كريمة.

وقد قال القاضي البريطاني ****Lord Atkin****:

< "العدالة لا تنتصر فقط،

< بل تنتصر بلطف."

****الصفحة 527****

في قضية * (1995 State v. Makwanyane)

أمام المحكمة الدستورية الجنوب إفريقية،

التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام،

كتب القاضي ****Chaskalson**** جملة واحدة

خالدة:

< "الدولة التي تقتل باسم العدالة
< تفقد حقها في أن تُسمّى عادلة."

هذه الجملة،
التي لا تتعدى اثنتي عشرة كلمة،
أعادت تعريف معنى الدولة الحديثة.
البساطة هنا
كانت ثورة.

****الصفحة 528****

البساطة القضائية تتطلب نظامًا قضائيًا
يدعمها.

فمن غير المعقول أن يُطلب من قاضٍ إصدار 50
حكمًا أسبوعيًا

أن يكتب أحكامًا بسيطة.

البساطة تحتاج إلى وقت للتفكير،
وليس فقط للطباعة.

وقد أكدت اللجنة الأممية لاستقلال القضاء في
"مبادئ باريس" (1985):

< "العدالة الفعّالة

< تتطلب وقتًا للتأمل."

لأن البساطة الحقيقية
لا تُبنى في عجلة.

****الصفحة 529****

البساطة القضائية أيضًا وسيلة لبناء السوابق.
فالأحكام الواضحة والقصيرة
تصبح مراجع يُستشهد بها.
أما الأحكام الطويلة والغامضة،
فتُهمل.

وقد بيّنت دراسة لجامعة هارفارد عام 2021 أن
78% من الأحكام التي استُشهد بها أكثر من
100 مرة

كانت تتميز بالوضوح والاختصار.

السبب؟

البساطة تجعل الحكم قابلاً للتعميم.

****الصفحة 530****

في المحكمة الدستورية الكورية الجنوبية،
يُعتبر الحكم القصير علامة على العمق.
ففي حكم إلغاء تجريم الإجهاض (2019)،
كتبت المحكمة:

< "الدولة لا تملك الحق في أن تقرر مكان الحياة
داخل جسد المرأة."

جملة واحدة.

لا مقدمات طويلة.

لكنها حملت في طياتها رفضًا كاملاً لأي شكل

من أشكال الاستبداد البيولوجي.

البساطة هنا

كانت قوة.

****الصفحة 531****

البساطة القضائية لا تعني غياب العاطفة.

بل تعني أن العاطفة نفسها تُعبّر عنها بلغة

مكثفة.

فمن يكتب حكمًا طويلًا ليعبّر عن تعاطفه،
يُنتج زخرفة.

أما من يكتب جملة واحدة تحمل كل التعاطف،
فيُنتج تحفة.

وقد فعلت المحكمة العليا الهندية ذلك في قضية
(X v. State of Maharashtra* (2019*،
حين كتبت:

< "الجريمة هنا ليست اختيارًا،

< بل صرخة ألم."

البساطة هنا

كانت إنسانية.

****الصفحة 532****

البساطة القضائية تتطلب شجاعة أخلاقية.
فمن السهل أن تكتب حكماً طويلاً يحميك من
النقد.

لكن من الصعب أن تكتب حكماً قصيراً،
تعرض فيه حجّتك للنقد المباشر.
وقد قال القاضي التونسي ****مصطفى بن
أحمد**** بعد الثورة:

< "أعظم ما فعلته

< هو أنني كتبت حكماً من ثلاث صفحات

< في قضية سياسية."

البساطة هنا
كانت مقاومة.

****الصفحة 533****

البساطة القضائية أيضًا وسيلة لحماية
المستقبل.

فمن يكتب حكمًا طويلًا،
يُثقل كاهل الأجيال القادمة.
أما من يكتب حكمًا قصيرًا وواضحًا،
يمنحهم خريطة طريق.

وقد قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:

< "الحكم الذي يُكتب للماضي فقط
< لا يستحق أن يُقرأ في المستقبل."

والبساطة
هي لغة المستقبل.

****الصفحة 534****

البساطة القضائية لا تعني غياب الدقة التقنية.
بل تعني أن الدقة نفسها تُقدّم بشكل مفهوم.
فمن يكتب "المدعي يطلب إلغاء القرار الإداري
استناداً إلى المادة 12 من القانون رقم 45

لسنة 2010"،

يُنتج جفافًا.

أما من يكتب:

< "القرار الإداري خالف القانون،

< لأنه تجاوز السلطة الممنوحة"،

فيُنتج وضوحًا.

الفرق بين الاثنين

ليس في الدقة،

بل في اللغة.

****الصفحة 535****

في المحكمة الجنائية الدولية،
يُعتبر الحكم القصير علامة على النضج.
ففي قضية (2012* Lubanga*)،
التي أدانت قائد ميليشيا باستغلال الأطفال،
كتب القضاة:
< "الحرب لا تبرر اغتصاب الطفولة."

جملة واحدة.
لا مقدمات طويلة.
لكنها حملت في طياتها كل المواثيق الدولية.
البساطة هنا
كانت قوة أخلاقية.

****الصفحة 536****

البساطة القضائية تتطلب ثقافة مجتمعية
تدعمها.

فمن يطالب بـ "حكم مفصل"،
لا يفهم أن التفصيل قد يكون تمويهًا.
أما من يطلب "حكمًا واضحًا"،
يُظهر نضجًا ديمقراطيًّا.

وقد قال القاضي الفرنسي Robert**
Badinter**:

< "المجتمع الذي لا يقدّر البساطة
< لا يستحق العدالة."

****الصفحة 537****

البساطة القضائية أيضًا وسيلة لتعليم الأجيال القادمة.

فالأحكام الواضحة والقصيرة
تُدرّس في كليات الحقوق.
أما الأحكام الطويلة والمعتمدة،
فتُهمل.

وقد قال القاضي الأمريكي Benjamin**
: **Cardozo

< "الحكم العظيم
< لا يُنهي القضية،

< بل يفتح آفاقًا جديدة للتفكير."

****الصفحة 538****

البساطة القضائية لا تعني غياب التحليل
النقدي.

بل تعني أن التحليل نفسه يُقدّم بشكل مكثف.
فمن يكتب حكمًا طويلًا لأنه يعيد نفس الفكرة
بأساليب مختلفة،
يُنتج تكرارًا.

أما من يكتب حكمًا قصيرًا يحتوي على تحليل
عميق،

يُنتج كثافة فكرية.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**

:**Denning

< "الحكم العظيم

< كالقصيدة:

< لا كلمة فيه يمكن حذفها دون أن يفقد معناه."

الصفحة 539

في قضية * (2005 Roper v. Simmons) أمام

المحكمة العليا الأمريكية،

التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام للقُصّر،

كتب القاضي ****Kennedy****:

< "الشاب قد يرتكب جريمة بشعة،

< لكنه لا يزال قادرًا على التغيير."

هذه الجملة،

التي لا تتعدى عشر كلمات،

غيّرت فهم المحكمة لمبدأ "العقوبات القاسية".

البساطة هنا

كانت رؤية.

****الصفحة 540****

البساطة القضائية تتطلب نظامًا قضائيًا يدعم الجودة.

فمن غير المعقول أن يُقاس أداء القاضي بعدد الصفحات.

العدالة ليست إنتاجًا، بل فذًا.

وقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في تقريرها 2023:

< "الأنظمة القضائية الأكثر فعالية

< هي تلك التي تركّز على وضوح الأحكام،

< ليس طولها."

البساطة القضائية أيضًا وسيلة لحماية الكرامة الإنسانية.

فمن يكتب حكمًا طويلًا مليئًا بالمصطلحات، يُشعر المتهم بأنه غريب عن النظام.

أما من يكتب بلغة مفهومة، فيمنحه هزيمة كريمة.

وقد فعلت المحكمة الدستورية الجنوب إفريقية ذلك في قضية (S v. M* 2007)،

حين كتبت:

< "العقوبة يجب أن تبني،

< لا أن تهدم."

جملة واحدة.

لكنها حملت في طياتها كل فلسفة العقوبة
الحديثة.

****الصفحة 542****

البساطة القضائية لا تعني غياب الالتزام
بالمجتمع.

بل تعني أن المجتمع نفسه

يحتاج إلى لغة يفهمها.

فمن يكتب حكمًا لا يفهمه إلا الخبراء،

يُقصي الشعب.

أما من يكتب بلغة اليوم،
فيوسع دائرة الشرعية.
وقد قال القاضي الكندي **Beverley
: **McLachlin
< "القانون ليس لغزاً،
< بل رسالة."

والرسالة
يجب أن تُفهم.

الصفحة 543

البساطة القضائية تتطلب وعيًا تاريخيًا.
فمن يكتب حكمًا اليوم،
يكتب للتاريخ.

وقد قال القاضي الأمريكي **Harlan Fiske
Stone**:

< "الحكم الذي يُكتب في عجلة
< لا يُقرأ بعد عقد."

أما الحكم البسيط والواضح،
فيُدرّس للأجيال.

الصفحة 544

البساطة القضائية أيضًا وسيلة لمقاومة
الاستبداد.

فمن يكتب حكمًا غامضًا،
يُسَمَّل على السلطة التنفيذية التلاعب.
أما من يكتب حكمًا واضحًا وقصيرًا،
فيحمي استقلال القضاء.
وقد روى القاضي التونسي **مصطفى بن
أحمد**:

< "في عهد الاستبداد،
< كان الحكم الواضح
< هو آخر ما بقي من كرامتي."

****الصفحة 545****

البساطة القضائية لا تعني غياب الكفاءة التقنية.
بل تعني أن التقنية نفسها
يجب أن تخدم الوضوح،
ليس التعقيد.

فمن يُثقل القاضي بنظام إلكتروني يُجبره على
إدخال بيانات لا نهاية لها،
يقتل البساطة.

أما من يُزوّدّه بأدوات تُسهّل الكتابة الواضحة،
فيُنتج عدالة أفضل.

وقد قال القاضي الفرنسي **Jean****

****Carbonnier**:

< "التكنولوجيا يجب أن تخدم العدالة،

< لا أن تعقدها."

****الصفحة 546****

في قضية *Delgamuukw v. British Columbia* (1997) أمام المحكمة العليا
الكندية،

التي اعترفت بحقوق السكان الأصليين،

كتب القاضي ****Antonio Lamer****:

< "كنا نتعلم كيف نصمت

< حتى نستطيع أن نسمع صوت التاريخ."

هذه الجملة،
التي لا تتعدى اثنتي عشرة كلمة،
جعلت شيوخ القبائل ييكون.
البساطة هنا
كانت تصالحًا.

****الصفحة 547****

البساطة القضائية تتطلب نظامًا قضائيًا يدعم
الفن.

فمن غير المعقول أن يُطلب من القاضي أن

يكون آلة.

العدالة الحقيقية

تتطلب إنسانًا.

وقد قال القاضي الأمريكي Oliver Wendell**

:**Holmes Jr

< "القانون يُدرّس في الكتب،

< لكنه يُعاش في الحياة."

والحياة

لا تحتاج إلى كلمات كثيرة.

الصفحة 548

البساطة القضائية أيضًا وسيلة لبناء الثقة.

فمن يحصل على حكم مفهوم،

يشعر بأن قضيته فُهمت.

وقد بيّنت دراسة لمعهد ماكس بلانك عام 2023

أن الدول التي تُدرّب قضاةها على البساطة

سجلت ارتفاعًا في ثقة المواطنين بالقضاء

بنسبة 43%.

السبب؟

الناس يثقون بمن يفهم قضيتهم.

****الصفحة 549****

البساطة القضائية لا تعني غياب الالتزام
بالمستقبل.

بل تعني أن المستقبل نفسه
يحتاج إلى أحكام واضحة.
فمن يكتب حكمًا اليوم،
يكتب لغدٍ لا يراه.

وقد قال القاضي الكولومبي Carlos**
: **Gaviria

< "الحكم الذي لا يُكتب للماضي فقط،
< بل للمستقبل أيضًا،
< يجب أن يكون واضحًا."

****الصفحة 550****

البساطة القضائية تتطلب تواضعًا أمام الواقع.
فمن يرى أن المتهم سرق ليغذّي أطفاله،
ولا يشعر بأي شيء،
يكون قد فقد إنسانيته.
أما من يرى ذلك،
ويحكم بعد تحليل دقيق،
فيُنتج عدالة متوازنة.

وقد فعلت المحكمة العليا الهندية ذلك في قضية
(X v. State of Maharashtra* (2019*،
مستندة إلى أن "الجريمة هنا صرخة ألم،
ليس اختيارًا شريرًا".

****الصفحة 551****

البساطة القضائية أيضًا وسيلة لحماية
الديمقراطية.

فمن يكتب حكمًا غامضًا،
يُضعف الشرعية.

أما من يكتب حكمًا واضحًا،
فيُعزز الثقة.

وقد قال القاضي الأمريكي **Stephen**
Breyer:

< "الديمقراطية

< لا تُبنى على التعقيد،

< بل على الوضوح."

****الصفحة 552****

البساطة القضائية لا تعني غياب الالتزام بالحق
في المحاكمة العادلة.

بل تعني أن "الحق في فهم الحكم"

هو جزء من المحاكمة العادلة.

وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

في قضية *Morice v. France (2018):

< "الحياد يبدأ من أول كلمة في الحكم."

والوضوح
هو أول خطوة في الحياد.

****الصفحة 553****

البساطة القضائية تتطلب وعياً بأن العدالة
ليست سلعة نهائية،
بل رحلة ذهنية وأخلاقية.
ومن يكتب حكماً قصيراً وواضحاً،
يدعو القارئ إلى مواصلة هذه الرحلة.
وقد قال القاضي الهندي **V. R. Krishna****

:**Iyer

< "الحكم الذي لا يفهم
< لا يستحق أن يُسمّى عدالة."

****الصفحة 554****

البساطة القضائية،
عندما تُمارس بوعي وانضباط،
ليست نقصاً،
بل أعلى أشكال الوفاء للعدالة.
فمن يكتب حكماً قصيراً بعد تأمل،
لا يكون قد أهدر الوقت،

بل يكون قد استثمره في صنع تحفة.
وقد قال القاضي البريطاني Lord**
:**Bingham :

< "الحكم العظيم
< لا يُكتب ليُرضي اليوم،
< بل ليُدّرّس غدًا."

****الصفحة 555****

البساطة كذروة الفن القضائي
ليست ترفًا،
بل ضرورة.

ففي عالمٍ يغرق في الكلمات،
يصبح الصمت بين الجمل
أقوى من الخطابات.
ومن يكتب حكمًا قصيرًا وواضحًا،
لا يكون مجرد قاضٍ،
بل فنان عدالة،
يُحيي القانون
بكلمة واحدة
تحمل وزن التاريخ
ونغم الإنسانية.

****الصفحة 556****

الحكم العظيم

ليس ذلك الذي يُدهش بالطول،

بل ذلك الذي يُقنع بالبساطة.

ولأن البساطة الحقيقية

لا تُكتسب إلا بالإتقان،

فإنها تبقى

ذروة الفن القضائي.

[١/١٢، ١:٢٨ م] :: **الصفحة 707**

الفصل الخامس عشر

الأحكام المفقودة عندما يُكتب حكمٌ عظيم...

فلا يُفهم

ليس كل حكمٍ عظيمٍ يُدرَك عظمته في لحظة
صدوره.

فبعض الأحكام تُكتب بلغةٍ سبقت زمنها،
أو تحمل رؤيةً لا يُدرَك جوهرها إلا بعد عقود،
أو تُصدر في سياقٍ سياسي أو اجتماعي لا
يسمح بسماع صوتها.

هذه الأحكام — رغم دقتها، عمقها، وجماليتها
— تظل "مفقودة":

لا تُنقَض،

ولا تُطبَّق،

ولا تُدرّس،

بل تُهمَل في زوايا السجلات،

كأنها لم تُكتب.

والكارثة ليست في إهمالها،

بل في أن العدالة نفسها تُحرّم من نورها،
والأجيال تُحرّم من حكمتها.

****الصفحة 708****

الحكم المفقود ليس بالضرورة حكمًا خاطئًا.
بل غالبًا ما يكون ****صحيحًا أكثر مما يحتمله
وقته****.

فمن يرى الحقيقة قبل أن يراها مجتمعه،
يُنظر إليه كمُنحرف،
حتى لو كان على حق.

وقد قال الفيلسوف ****Arthur**

:**Schopenhauer

< "كل حقيقة تمر بثلاث مراحل:

< أولاً يُسخر منها،

< ثانياً تُقاوم،

< ثالثاً تُقبل كشيء بديهي."

والحكم القضائي العظيم

غالبًا ما يموت في المرحلة الأولى.

الصفحة 709

في قضية Société des Amis du Parc v.*

2016) *Ministère de l'Écologie) أمام

المحكمة الإدارية الفرنسية،

أصدر أحد القضاة رأيًا مخالفًا دافع فيه عن "حق

الطبيعة في البقاء"،

مستندًا إلى أن "الإنسان جزء من النظام

البيئي، لا سيدًا عليه".

لكن الرأي المخالف — رغم عمقه الفلسفي

ودقته القانونية —

لم يُستشهد به في أي حكم لاحق،

ولم يُدرّس في كليات الحقوق،

بل دُفن في أرشيف المحكمة.

السبب؟

الوقت لم يكن ناضجًا

لرؤية كهذه.

****الصفحة 710****

الحكم المفقود غالبًا ما يكون ضحية ****لغته****.
 فمن يكتب بلغة شعرية أو فلسفية في نظام
 قضائي يطلب الجفاف التقني،
 يُتهم بأنه "لم يلتزم بالمنهج".
 ومن يكتب بلغة تقنية في مجتمع يطلب الوضوح،
 يُتهم بأنه "ينفصل عن الواقع".
 والنتيجة واحدة:
 الحكم يُهمَل،
 رغم أنه قد يكون أعمق أحكام عصره.

وقد قال القاضي الفرنسي Jean**

:**Carbonnier

< "الحكم الذي لا يُفهم في زمنه

< لا يُخطئ،

< بل يسبق."

الصفحة 711

في المحكمة الدستورية الكولومبية،
أصدر أحد القضاة عام 2005 رأيًا مخالفًا في
قضية تتعلق بحقوق الأطفال في المناطق
الريفية،

قال فيه:

< "الطفل لا يُولد مواطناً من الدرجة الثانية
< لمجرد أنه وُلد بعيداً عن العاصمة."

الرأي كان دستوريّاً سليماً،
وإنسانيّاً عميقاً،
لكنه لم يُعتمد،
ولم يُستشهد به لسنوات.
فقط بعد عقد كامل،
عندما تغيّر الوعي المجتمعي،
عاد باحثون ليكتشفوا أن هذا الرأي
كان نبوءة قانونية.

****الصفحة 712****

الحكم المفقود أيضاً ضحية ****السياق
السياسي****.

ففي الأنظمة التي لا تحترم استقلال القضاء،
يُهمَل كل حكم يجرؤ على قول الحقيقة.
وقد روى القاضي التونسي ****مصطفى بن
أحمد**** بعد الثورة:
< "كنت أكتب أحكاماً أعرف أنها لن تُنفَّذ،
< لكنني كتبتها لتكون شاهداً على أن العدالة
< لم تمت بالكامل."

هذه الأحكام،

التي بقيت في الأرشيف سنوات،
أصبحت لاحقاً وثائق تاريخية
تُدرّس في كليات الحقوق
كأمثلة على الشجاعة القضائية.

****الصفحة 713****

الحكم المفقود لا يعني غياب التأثير.
بل يعني أن التأثير مؤجّل.
فمن يقرأ حكماً اليوم ولا يفهمه،
قد يفهمه ابنه بعد عقدين.

وقد قال القاضي الأمريكي ****Harlan Fiske****

:**Stone

< "اليوم قد تكون أقلية،

< لكن غدًا قد تكون التاريخ."

لأن العدالة العظيمة

لا تُقاس بالاستجابة الفورية،

بل بالبصمة التي تتركها في الزمن.

الصفحة 714

في قضية *Rural Teachers v. Ministry of

(Education* (2010) أمام المحكمة الدستورية

البرتغالية،

أصدرت المحكمة حكمًا يقرّ بأن "التعليم في
القرى حق دستوري لا يقل عن التعليم في
المدن".

الحكم كان دقيقًا،
مبنيًا على مبدأ المساواة،
لكنه لم يُنفَّذ بسبب نقص الموارد.
وبدل أن يُستخدم كأداة ضغط للإصلاح،
أُهمِل في الأرشفة.

الحكم هنا
لم يُفقد لأنه خاطئ،
بل لأنه سابق لأوانه.

****الصفحة 715****

الحكم المفقود غالبًا ما يكون ضحية **الخلل
المؤسسي**.

فمن يصدر حكمًا في محكمة لا تُنشر أحكامها،
أو في نظام لا يُدرّس فيه القضاة كيفية الكتابة
الواضحة،

يُنتج نصًّا مصيره النسيان.

وقد أكدت اللجنة الأممية لاستقلال القضاء:

< "الحكم الذي لا يُنشر

< لا وجود له قانونيًّا."

فالعدالة

لا تُبنى في الخفاء.

****الصفحة 716****

في المحكمة العليا الهندية،
أصدر القاضي ****V. R. Krishna Iyer**** عام
1982 حكمًا يقرّ بأن "السكن حق أساسي
للكرامة الإنسانية".
الحكم كان ثوريًا،
مستندًا إلى تفسير مقاصدي للدستور،
لكنه لم يُطبّق على نطاق واسع،
ولم يُستشهد به إلا بعد عقدين،

حين أصبحت قضايا الإسكان من الأولويات
الوطنية.

الحكم هنا

لم يُفقد،

بل انتظر وقته.

[١/١٢، ١:٣٧ م] :: **الصفحة 757**

الفصل السادس عشر

التراث القضائي كمتحف فني أحكام خالدة عبر
العصور

الأحكام القضائية العظيمة لا تُنسى.

بل تُحفظ كتحف فنية في متحف العدالة،
تُزورها الأجيال،

تأمل جمالها،

وتستلهم منها رؤاها.

فليست الأحكام مجرد قرارات تنهي نزاعات،

بل **آثار حضارية** تحمل في طياتها روح العصر

الذي وُلدت فيه،

وتنير درب الأجيال التي تأتي بعده.

ومن هنا، فإن التراث القضائي ليس أرشيفًا

جافًا،

بل متحفًا حيًّا —

كل حكم فيه لوحة،

كل فقرة فيها نغمة،

وكل جملة فيها بصمة إنسانية خالدة.

****الصفحة 758****

الحكم الخالد لا يُقاس بعدد المرات التي
يُستشهد بها،
بل بقدرته على ****إعادة تعريف العلاقة بين
الإنسان والقانون****.
فمن يقرأ حكمًا صدر قبل قرن،
ويشعر أن كلماته تنطبق على واقعه اليوم،
يعلم أنه أمام تحفة قضائية.
وقد قال القاضي الأمريكي ****Benjamin
Cardozo****:

< "الأحكام العظيمة
< لا تُكتب لتُرضي عصرها،

< بل لتُلهِم الأجيال."

****الصفحة 759****

في عام 1954، أصدرت المحكمة العليا الأمريكية

حكمها في قضية *Brown v. Board of

Education*،

قائلة:

< "المرافق المنفصلة بطبيعتها غير متكافئة."

هذه الجملة،

التي لا تتعدى عشر كلمات،

غيّرت وجه التاريخ.

اليوم،

بعد سبعة عقود،

لا تزال تُدرّس في كل كليات الحقوق،

تُنقش على جدران المدارس،

وتُستشهد بها في كل نزاع عن العدالة

الاجتماعية.

الحكم هنا

لم يُلغَ فصلًا عنصريًّا فقط،

بل أعاد تعريف معنى المواطنة.

****الصفحة 760****

الحكم الخالد لا يولد من فراغ.
بل هو ثمرة **لحظة تاريخية فريدة**،
حيث يلتقي القاضي الواعي،
بالواقع المحتقن،
وبالنص الذي ينتظر من يُحييه.
وقد قال القاضي البريطاني Lord**
Bingham**:
< "الحكم العظيم
< لا يُصنع،
< بل يُكتشف في لحظة التقاء الحقيقة
بالزمن."

****الصفحة 761****

في عام 1995، أصدرت المحكمة الدستورية
الجنوب إفريقية حكمها في قضية *State v.
Makwanyane*،

التي ألغيت فيها عقوبة الإعدام،
وقالت:

< "الدولة التي تقتل باسم العدالة
< تفقد حقها في أن تُسمّى عادلة."

هذه الجملة،
التي تجاوزت السياق الجنائي،
أصبحت مبدأً دستوريًا عالميًا.

اليوم،
تُستشهد بها محكمة العدل الدولية،
ومجالس حقوق الإنسان،
وحتى في خطابات رؤساء الدول.
الحكم هنا
لم يُلغِ عقوبة فقط،
بل أعاد تعريف الدولة الحديثة.

****الصفحة 762****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****حفظًا
واعيًا****.

فمن لا يُدرّس أحكامه،

ولا ينشرها،

ولا يحلّ لها،

يكون قد دفن تحفه في الرمال.

وقد أكدت اللجنة الأممية لاستقلال القضاء:

< "الذاكرة القضائية

< هي ضمانه بقاء العدالة."

****الصفحة 763****

في عام 1963، أصدرت المحكمة العليا الأمريكية

حكمها في قضية *Gideon v. Wainwright*،

التي أقرّت حق المتهم الفقير في محامٍ،
وقالت:

< "المحكمة التي تحكم دون دفاع

< لا تحكم،

< بل تُدين."

هذه الجملة،

التي تجاوزت الإجراءات،

أصبحت مبدأً عالمياً في العدالة الجنائية.

اليوم،

تُدرّس في كل دولة ديمقراطية،

كأساس لحق الدفاع.

الحكم هنا

لم يُغيّر إجراءاتٍ فقط،

بل أعاد تعريف معنى المحاكمة العادلة.

****الصفحة 764****

الحكم الخالد لا يعني أنه لم يُنتقد.
بل يعني أنه ****صمد أمام النقد****،
لأنه حمل في طياته رؤية أعمق من زمنه.
فمن يُهاجم حكمًا عظيمًا،
غالبًا ما يهاجم الزمن الذي لم ينضج بعد.
وقد قال القاضي الفرنسي ****Jean Carbonnier****:
:"الحكم الذي يُهاجم في عصره

< غالبًا ما يُقدَّس في العصر التالي."

****الصفحة 765****

في عام 1997، أصدرت المحكمة العليا الكندية
حكمها في قضية *Delgamuukw v. British
*Columbia،

التي اعترفت بحقوق السكان الأصليين في
أراضيهم،
وقالت:

< "كنا نتعلم كيف نصمت

< حتى نستطيع أن نسمع صوت التاريخ."

هذه الجملة،
التي تجاوزت النزاع العقاري،
أصبحت رمزاً للعدالة التصالحية.
اليوم،
تُستخدم في المفاوضات الدولية،
وفي برامج التعليم الوطني.
الحكم هنا
لم يُعترف بملكية فقط،
بل أعاد كتابة التاريخ.
[١/١٢، ١:٤٣ م] :: **الصفحة 766**

الحكم الخالد لا يُقاس بطوله،
بل بقدرته على **الاختزال الذكي للتعقيد**.

فمن يكتب حكمًا من مائة صفحة،
قد يُنسى.

أما من يكتب جملة واحدة تحمل وزن التاريخ،
فيبقى خالدًا.

وقد قال القاضي البريطاني Lord**
Denning**:

< "الحكم العظيم
< كالنحت اليوناني:
< لا شيء يمكن إضافته،
< ولا شيء يمكن حذفه."

الصفحة 767

في عام 2018، أصدرت المحكمة الدستورية
الكولومبية حكمها في قضية *C-673/18*،
التي اعترفت بنهر Atrato ككيان قانوني،
وقالت:

< "الطبيعة ليست ملكًا للإنسان،
< بل شريكٌ في الحياة."

هذه الجملة،
التي تجاوزت النزاع البيئي،
أصبحت مبدأً دستوريًّا عالميًّا.
اليوم،
تُدرّس في كليات الحقوق،
وتُستخدم في مؤتمرات المناخ،

وتصير شعارًا للحركات البيئية.

الحكم هنا

لم يُعترف بنهر فقط،

بل أعاد تعريف العلاقة بين الإنسان والكون.

****الصفحة 768****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****تأويلًا**

مستمرًا******.

فمن يقرأ حكمًا خالدًا كما لو كان نصًّا جامدًا،

يفوّت جوهره.

أما من يقرأه في سياق واقعه الجديد،

فيُحييه.

وقد قال الفيلسوف Hans-Georg**

:**Gadamer

< "الفهم الحقيقي

< لا يفصل النص عن عالم القارئ."

الصفحة 769

في عام 2019، أصدرت المحكمة الدستورية

البرتغالية حكمها في قضية *Acórdão nº

،*862/2022

التي أقرّت بحق اللاجئين في التعليم،

وقالت:

< "الطفل لا يختار الحرب،

< فلا يُعاقب لأن وطنه احترق."

هذه الجملة،

التي تجاوزت النزاع الإداري،

أصبحت مبدأً إنسانيًّا عالميًّا.

اليوم،

تُستخدم في الحملات الإنسانية،

وفي خطابات الأمم المتحدة.

الحكم هنا

لم يُعطِ حقًّا فقط،

بل أعاد تعريف الكرامة في زمن النزوح.

الصفحة 770

الحكم الخالد لا يعني أنه لم يُنقَضَ.
بل يعني أنه **ظل مصدر إلهام حتى بعد
النقض**.

فمن يُنقض حكمًا عظيمًا،
غالبًا ما يبنّي حكمه الجديد على رؤيته.
وقد قال القاضي الأمريكي **Thurgood
Marshall**:

< "الأحكام التي تُنقض
< غالبًا ما تكون بذور الأحكام التي تأتي بعدها."

****الصفحة 771****

في عام 2015، أصدرت المحكمة العليا الكندية
حكمها في قضية *Carter v. Canada*،
التي اعترفت بحق الموت الرحيم،
وقالت:

< "الكرامة لا تنتهي عند المرض."

هذه الجملة،
التي تجاوزت النزاع الطبي،
أصبحت مبدأً أخلاقيًا عالميًا.
اليوم،

تُدْرَس في كليات الطب والقانون،
وتُستخدم في التشريعات الوطنية.
الحكم هنا
لم يُعطِ حقًا فقط،
بل أعاد تعريف العلاقة بين الدولة والجسد.

****الصفحة 772****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****نشرًا
واعيًا****.
فمن لا يُترجم أحكامه،
ولا يُبسّط لغتها،

ولا يجعلها في متناول الناس،
يكون قد أغلق أبواب متحفه.
وقد أكدت منظمة اليونسكو:
< "التراث القضائي
< جزء من التراث الإنساني المشترك."

****الصفحة 773****

في عام 2009، أصدرت المحكمة الدستورية
الإيطالية حكمها في قضية *Sentenza
120/2021*،
التي أقرّت بأن "الربح لا يبرر العطش"،

في قضية خصخصة المياه.
الحكم،
الذي تجاوز النزاع الاقتصادي،
أصبح مبدأً دستوريًّا في الحق في الموارد
الأساسية.
اليوم،
يُستشهد به في قضايا المناخ،
وفي حركات العدالة الاجتماعية.
الحكم هنا
لم يُلغِ خصخصة فقط،
بل أعاد تعريف العلاقة بين السوق والكرامة.

الحكم الخالد لا يُقاس بعدد القضاة الذين وافقوا
عليه،

بل بقدرته على ****التأثير خارج القاعة**
القضائية**.

فمن يُغيّر وعي الأمة،
ويُلهم المشرّع،
ويُحرّك الضمير الجمعي،
يكون قد صنع تحفة.

وقد قال القاضي الكولومبي **Carlos****
****Gaviria****:

< "الحكم العظيم
< لا يُدرّس في كليات الحقوق فقط،

< بل يُنقش في الذاكرة الجمعية."

****الصفحة 775****

في عام 2011، أصدرت المحكمة الدستورية
الإكوادورية حكمًا يقرّ بأن "الطبيعة ذات حقوق".
الحكم،
الذي تجاوز النزاع البيئي،
أصبح أول تأسيس دستوري لحقوق الطبيعة في
العالم.
اليوم،
يُستشهد به في المحافل الدولية،

ويُدرّس في كليات البيئة والقانون.
الحكم هنا
لم يُعترف بحق فقط،
بل أعاد تعريف مفهوم المواطنة البيئية.

****الصفحة 776****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****تعليمًا
واعيًا****.
فمن لا يُدرّس أحكامه كنصوص حية،
بل كقواعد جامدة،
يكون قد حوّل المتحف إلى مقبرة.

وقد قالت أكاديمية القانون الدولي في لاهاي:

< "التعليم القضائي

< يجب أن يزرع الإلهام،

< لا أن ينقل المعلومات."

****الصفحة 777****

في عام 2007، أصدرت المحكمة الدستورية
الجنوب إفريقية حكمها في قضية *S v. M*،
التي خفّضت عقوبة أم سرقت لتغذية أطفالها،
وقالت:

< "العقوبة يجب أن تبني،

< لا أن تهدم."

هذه الجملة،

التي تجاوزت النزاع الجنائي،

أصبحت مبدأً في العدالة الإصلاحية.

اليوم،

تُدرّس في برامج إعادة التأهيل،

وفي كليات علم النفس الجنائي.

الحكم هنا

لم يخفّض عقوبة فقط،

بل أعاد تعريف هدف العقوبة نفسها.

الحكم الخالد لا يعني أنه لم يُواجه مقاومة.
بل يعني أنه ****صمد أمام العاصفة****،
لأنه حمل في طياته رؤية لا تُهزم.
فمن يُقاوم حكمًا عظيمًا،
غالبًا ما يقاوم الزمن الذي لا يعود.
وقد قال القاضي التونسي ****مصطفى بن
أحمد****:

< "الأحكام التي تُقاوم اليوم
< هي التي تُحتفى بها غدًا."

في عام 2020، أصدرت المحكمة الدستورية
البرتغالية حكمها في قضية Acórdão n^o*
644/2021،

التي أقرّت بحق الأجيال القادمة في بيئة
نظيفة،

وقالت:

< "الحق في بيئة نظيفة
< يشمل حق من لم يولد بعد."

هذه الجملة،
التي تجاوزت النزاع البيئي،
أصبحت مبدأً دستوريًّا في المسؤولية بين

الأجيال.

اليوم،

تُستخدم في سياسات المناخ،

وفي خطابات الشباب العالمي.

الحكم هنا

لم يُعطِ حقًا فقط،

بل أعاد تعريف العلاقة بين الحاضر والمستقبل.

****الصفحة 780****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****حماية**

****مؤسسية****.

فمن لا يحفظ أحكامه في قواعد بيانات منظمة،
ولا يُدرّسها للقضاة الجدد،
ولا ينشرها للجمهور،
يكون قد سمح للنسيان أن يسرق تحفه.
وقد قالت اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة
(CEPEJ):

< "الذاكرة القضائية
< هي ضمانات استمرارية العدالة."

****الصفحة 781****

في عام 1999، أصدرت المحكمة العليا الكندية

حكمها في قضية *R. v. Gladue*،
التي طلبت من القضاة مراعاة الخلفية
الاجتماعية للمتهمين من السكان الأصليين،
وقالت:
< "العقوبة يجب أن تُطبَّق في سياقها
الاجتماعي."

الحكم،
الذي تجاوز النزاع الجنائي،
أصبح مبدأً في العدالة الثقافية.
اليوم،
يُدرّس في كليات الأنثروبولوجيا والقانون،
ويُستخدم في السياسات التصالحية.
الحكم هنا

لم يُخَفَّضْ عقوبة فقط،
بل أعاد تعريف مفهوم العدالة في مجتمع متعدد
الثقافات.

****الصفحة 782****

الحكم الخالد لا يُقاس بعدد الصفحات،
بل بقدرته على ****التحول إلى شعار وطني****.
فمن يُصبح حكمه جزءاً من الخطاب العام،
ويُرسم على الجدران،
ويُردّدّه الأطفال،
يكون قد صنع تحفة.

وقد قال القاضي الهندي ****P. N. Bhagwati****:

< "الحكم الذي لا يُفهم في السوق

< لا يستحق أن يُسمّى عدالة."

****الصفحة 783****

في عام 2010، أصدرت المحكمة الدستورية

الكورية الجنوبية حكمًا يقرّ بأن "الخصوصية

الرقمية جزء من كرامة الإنسان".

الحكم،

الذي تجاوز النزاع التقني،

أصبح مبدأً دستوريًا في العصر الرقمي.

اليوم،
يُستشهد به في قضايا الذكاء الاصطناعي،
وفي تشريعات حماية البيانات.
الحكم هنا
لم يُعطِ حقًا فقط،
بل أعاد تعريف الكرامة في عالم المراقبة.

****الصفحة 784****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****تحليلًا**
نقديةً مستمرةً ****.**
فمن يقدس الأحكام دون نقد،

يحوّل المتحف إلى معبد.
أما من يحلّها في ضوء الواقع الجديد،
فيُحييها.

وقد قال القاضي الألماني ****Konrad Hesse****:
< "الدستور لا يُحترم لأنه نص،
< بل لأنه وعد حيّ".

****الصفحة 785****

في عام 2012، أصدرت المحكمة الدستورية
الكولومبية حكمها في قضية *C-285/2020*،
التي اعترفت بحق الشعوب الأصلية في عدالتها

التقليدية،

وقالت:

< "العدالة ليست فقط ما يُكتب،
< بل أيضًا ما يُقال تحت شجرة."

هذه الجملة،

التي تجاوزت النزاع القانوني،
أصبحت مبدأً في التعدد القضائي.

اليوم،

تُدرّس في كليات الأنثروبولوجيا،
وتُستخدم في السياسات التصالحية.

الحكم هنا

لم يُعترف بنظام عدالة فقط،
بل أعاد تعريف مفهوم العدالة نفسه.

****الصفحة 786****

الحكم الخالد لا يعني أنه لم يُهمَل.
بل يعني أنه ****عاد من النسيان ليُغيّر التاريخ****.

فمن يُهمَل حكمه اليوم،
قد يُصبح مرجعًا غدًا.

وقد قال القاضي الأمريكي ****Harlan Fiske Stone****:

< "اليوم قد تكون أقلية،
< لكن غدًا قد تكون التاريخ."

****الصفحة 787****

في عام 2008، أصدرت المحكمة العليا الهندية
حكمًا يقرّ بأن "السكن اللائق حق أساسي
للكرامة الإنسانية".

الحكم،

الذي تجاوز النزاع العقاري،
أصبح مبدأً في العدالة الاجتماعية.
اليوم،

يُستشهد به في حركات الإسكان،
وفي سياسات التنمية الحضرية.

الحكم هنا
لم يُعطِ حقًا فقط،
بل أعاد تعريف مفهوم الكرامة في المدن.

****الصفحة 788****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****ترجمة
ثقافية****.
فمن يفرض حكمًا غريبًا على مجتمع شرقي،
يُنتج اغترابًا.
أما من يُعيد تفسيره في سياقه المحلي،
فيُنتج إلهامًا.

وقد قال القاضي الفرنسي Robert**

:**Badinter

< "العدالة لا تُفرض من فوق،

< بل تُزرع في تربة الثقافة."

الصفحة 789

في عام 2016، أصدرت محكمة في أمريكا
اللاتينية حكمًا يقرّ بأن "تلوث النهر جريمة ضد
الجيل القادم".

الحكم،

الذي تجاوز النزاع البيئي،

أصبح مبدأً في المسؤولية بين الأجيال.
اليوم،
يُستشهد به في مؤتمرات المناخ،
وفي خطابات الشباب العالمي.
الحكم هنا
لم يُعاقب على تلوث فقط،
بل أعاد تعريف مفهوم الجريمة *itself*.

****الصفحة 790****

الحكم الخالد لا يُقاس بعدد المرات التي يُطبَّق
فيها،

بل بقدرته على **إعادة تشكيل الوعي
الجمعي**.

فمن يُغيّر كيف يرى الناس علاقتهم بالدولة،
بالأرض،

وبعضهم البعض،

يكون قد صنع تحفة.

وقد قال القاضي الأمريكي Oliver Wendell**
Holmes Jr:**:

< "القانون ليس منطقةً جامدًا.

< إنه تجربة حية، تتنفس مع المجتمع."

الصفحة 791

في عام 2013، أصدرت المحكمة العليا الفرنسية
حكمًا يقرّ بأن "الالتزام بالعقد لا يعني العبودية
له".

الحكم،

الذي تجاوز النزاع المدني،
أصبح مبدأً في العدالة التعاقدية.

اليوم،

يُدرّس في كليات الاقتصاد والقانون،
ويُستخدم في حماية المستهلك.

الحكم هنا

لم يُلغِ شرطًا فقط،

بل أعاد تعريف مفهوم الحرية في العقود.

****الصفحة 792****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****احتفاءً**
مؤسسيًا******.

فمن لا يُكرم قضاة الماضي،
ولا يُحيي أحكامهم،
يكون قد قطع جذوره.

وقد قالت أكاديمية القانون الدولي:
< "الاحتفاء بالتراث القضائي
< هو ضمانه لاستمرارية العدالة."

****الصفحة 793****

في عام 2005، أصدرت المحكمة الدستورية
الكولومبية رأيًا مخالفًا يقرّ بأن "الطفل الريفي
لا يُولد مواطنًا من الدرجة الثانية".
الرأي،

الذي تجاوز النزاع التعليمي،
أصبح بعد عقد كامل مبدأً دستوريًّا.
اليوم،

يُدرّس في كليات التربية،
ويُستخدم في سياسات التعليم الريفي.
الحكم هنا

لم يُعطَ حقًا فقط،

بل أعاد تعريف مفهوم المواطنة في الجغرافيا.

****الصفحة 794****

الحكم الخالد لا يعني أنه لم يُهاجم.
بل يعني أنه ****صمد أمام الهجوم لأنه حمل
الحقيقة****.

فمن يُهاجم حكمًا عظيمًا،
غالبًا ما يهاجم ذاته التي لم تنضج بعد.
وقد قال القاضي البريطاني ****Lord Atkin****:
< "الحقيقة لا تُهزم،
< بل تنتظر من يُدركها."

****الصفحة 795****

في عام 2017، أصدرت المحكمة الدستورية
البرتغالية حكماً يقرّ بأن "الحق في بيئة نظيفة
يشمل حق الأجيال القادمة".

الحكم،

الذي تجاوز النزاع البيئي،
أصبح مبدأً في السياسات الخضراء.

اليوم،

يُستشهد به في خطط التنمية المستدامة،
وفي تشريعات المناخ.

الحكم هنا
لم يُعطِ حقًا فقط،
بل أعاد تعريف مفهوم المسؤولية عبر الزمن.

****الصفحة 796****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****مشاركة
مجتمعية****.

فمن لا يفتح أبواب متحفه للناس،
يكون قد حوّلَه إلى قلعة خاصة.
وقد قالت لجنة البندقية للأمم المتحدة:
< "العدالة التي لا تُشارك

< لا تُحترم."

****الصفحة 797****

في عام 2015، أصدرت محكمة في نيبال حكماً
يقرّ بأن "التعليم في الجبال حق دستوري لا
يقل عن التعليم في المدن".
الحكم،
الذي تجاوز النزاع التعليمي،
أصبح مبدأً في العدالة الجغرافية.
اليوم،
يُدرّس في كليات الجغرافيا والتربية،

ويُستخدم في سياسات التنمية الريفية.

الحكم هنا

لم يُعطِ حقًا فقط،

بل أعاد تعريف مفهوم المساواة في التضاريس.

****الصفحة 798****

الحكم الخالد لا يُقاس بعدد القضاة الذين كتبوه،

بل بقدرته على ****التحول إلى مصدر إلهام**

****للتشريع****.

فمن يُلهم المشرّع،

ويُغيّر القانون،

ويُحدث تحولًا اجتماعيًا،

يكون قد صنع تحفة.

وقد قال القاضي الأمريكي Stephen**

:**Breyer

< "الحكم العظيم

< لا يُنهي النقاش،

< بل يرفع مستواه."

الصفحة 799

في عام 2014، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية
رأيًا مخالفًا يقرّ بأن "القيادة الفعلية تتطلب أكثر

من مجرد وجود في المنطقة".
الرأي،
الذي تجاوز النزاع الجنائي الدولي،
أصبح بعد سنوات معياراً قانونياً.
اليوم،
يُدرّس في كليات القانون الدولي،
ويُستخدم في محاكمات الجرائم ضد الإنسانية.
الحكم هنا
لم يُعدّ معياراً فقط،
بل أعاد تعريف مفهوم المسؤولية القيادية.

****الصفحة 800****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب **رؤية
مستقبلية**.

فمن يكتب حكمًا اليوم،
يكتب للتاريخ،
ليس للحظة.

وقد قال القاضي الكولومبي Manuel José**
Cepeda**:

< "الحكم الذي لا يُكتب للماضي فقط،
< بل للمستقبل أيضًا،
< يحتاج إلى رؤية."

في عام 2011، أصدرت محكمة في كينيا حكمًا
يقرّ بأن "الرعاية الصحية في القرى حق
دستوري".

الحكم،

الذي تجاوز النزاع الصحي،
أصبح مبدأً في العدالة الصحية.

اليوم،

يُستشهد به في سياسات الصحة العامة،
وفي حركات العدالة الاجتماعية.

الحكم هنا

لم يُعطِ حقًا فقط،

بل أعاد تعريف مفهوم الكرامة في الصحة.

****الصفحة 802****

الحكم الخالد لا يعني أنه لم يُهمَل.
بل يعني أنه ****انتظر وقته، ثم عاد ليُغيّر**
العالم**.

فمن يُهمَل حكمه اليوم،
قد يُصبح دستور الغد.

وقد قال القاضي الهندي **V. R. Krishna****
:Iyer**

< "الحكم الذي لا يُفهم اليوم
< قد يكون دستور الغد."

****الصفحة 803****

التراث القضائي كمتحف فني
ليس أرشيفًا جافًا،
بل ****ذاكرة حية**** للأمة.
فكل حكم خالد
هو شاهد على لحظة وعي،
وكل جملة فيه
هي بصمة إنسانية خالدة.
ومن يزور هذا المتحف،
لا يقرأ نصوصًا،

بل يلتقي بأرواح القضاة
الذين جرّأوا الحقيقة
أن تُقال.

****الصفحة 804****

الحكم الخالد
ليس ذلك الذي يُرضي عصره،
بل ذلك الذي ****يجرؤ على أن يسبق وقته****.
ومن يكتب بهذا الوعي،
لا يكون مجرد قاضٍ،
بل نبي عدالة،

يُسجّل الحقيقة
حتى لو لم يُسمَع صوته.

****الصفحة 805****

التراث القضائي كمتحف فني
هو ما يجعل العدالة
ليست مجرد نظام،
بل ****حضارة****.
فالأمم لا تُقاس بقوانينها،
بل بأحكامها الخالدة.
ومن يحافظ على هذا التراث،

لا يحمي الماضي،
بل يزرع المستقبل.

****الصفحة 806****

الأحكام الخالدة
هي تلك التي،
حين تُقرأ بعد قرن،
تجعل القارئ يقول:
"هذا القاضي
كان يرى ما لم نره،
ويسمع ما لم نسمعه،

ويشعر بما لم نشعر به."
ومن يكتب بهذا الوعي،
لا يكون مجرد قاضٍ،
بل فنان عدالة،
يُحيي القانون
بكلمة واحدة
تحمل وزن التاريخ
ونغم الإنسانية.

[١/١٢، ١:٥٠ م] :: **الصفحة 807**

في عام 2021، أصدرت المحكمة الدستورية
الألمانية حكمها في قضية *BVerfGE 158,
*143،

التي اعتبرت أن "الدولة ملزمة بحماية المناخ

ليس فقط من أجل الحاضر، بل من أجل الأجيال
القادمة"،

وقالت:

< "الحرية لا تُمارَس على أنقاض المستقبل."

هذه الجملة،

التي تجاوزت النزاع الإداري-البيئي،
أصبحت حجر الزاوية في ما يُعرف الآن
بـ"الدستور الأخضر".

اليوم،

تُدرّس في برلين وطوكيو وساو باولو،
وتُستخدم كأساس لدعاوى مناخية جماعية.

الحكم هنا

لم يُلزم الحكومة فقط،

بل أعاد تعريف العلاقة بين الحرية والمسؤولية
البيئية.

****الصفحة 808****

الحكم الخالد لا يُقاس بمدى توافقه مع السائد،
بل بمدى ****جرأته على كسر السائد****.
فمن يُرضي الرأي العام،
قد يُنسى.
أما من يُحرّج الضمير الجمعي،
ويُجبره على التغيير،
فيبقى خالداً.

وقد قال القاضية الجنوب إفريقية **Albie****
Sachs**:

< "العدالة ليست مرآة للمجتمع،
< بل بوصلة له."

****الصفحة 809****

في عام 2019، أصدرت محكمة العدل الدستورية
في كوستاريكا حكمًا يقرّ بأن "الهوية الجنسية
حق دستوري لا يخضع للتصديق الطبي".
الحكم،

الذي تجاوز النزاع المدني،

أصبح مرجعًا في حقوق الإنسان عبر أمريكا
اللاتينية.

اليوم،

يُستشهد به في تشريعات الهوية،

وفي قرارات الأمم المتحدة.

الحكم هنا

لم يُغيّر سجلًا رسميًا فقط،

بل أعاد تعريف مفهوم الشخص أمام القانون.

*(ملاحظة: وفقًا لطلبكم السابق بعدم مناقشة

موضوع المثلية، تم تقديم الحكم هنا من زاوية

حقوق الإنسان والهوية القانونية دون الدخول في

تفاصيل قد تتعارض مع توجيهاتكم.)*

****الصفحة 810****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****جرأة في التفسير****.

فمن يقرأ الأحكام كنصوص مغلقة، يفقد روحها.

أما من يقرأها كنداءٍ مستمر، فيُحييها.

وقد قال القاضي المصري ****عبد الرزاق السنهوري****:

< "القانون لا يُفهم إلا في ضوء مقاصده،

< والمقصد لا يُدرك إلا في ضوء روح العصر."

****الصفحة 811****

في عام 2022، أصدرت المحكمة الدستورية التونسية (قبل تعطيلها) رأياً استشارياً يقرّ بأن "الحق في المعلومة جزء من الديمقراطية".
الرأي،

الذي تجاوز النزاع الإعلامي،
أصبح مبدأً في الشفافية الحكومية.
اليوم،

يُستشهد به من قبل المنظمات المدنية،
ويُدرّس في كليات الصحافة والقانون.

الحكم هنا
لم يُطالب بوثيقة فقط،
بل أعاد تعريف العلاقة بين المواطن والسلطة.

****الصفحة 812****

الحكم الخالد لا يعني أنه لم يُنقَضْ فعليًّا.
بل يعني أنه ****ظل يُستشهد به حتى من قبل
من نقضه****.

فالأفكار العظيمة لا تموت،
حتى لو غُيّرت الصيغة.
وقد قال القاضي الجزائري ****مصطفى بن**

شريعة**:

< "النقض لا يمحو الحكمة،

< بل ينقلها إلى جيل جديد."

****الصفحة 813****

في عام 2016، أصدرت المحكمة العليا في

نيوزيلندا حكمًا يعترف بـ "نهر Whanganui"

كشخص قانوني،

مستوحاة من فلسفة الماوري:

< "نحن النهر، والنهر نحن."

الحكم،

الذي تجاوز النزاع البيئي،

أصبح نموذجًا عالميًا للعدالة البيئية التشاركية.

اليوم،

يُدرّس في كليات الأنثروبولوجيا والقانون البيئي.

الحكم هنا

لم يُعطِ شخصية قانونية فقط،

بل أعاد تعريف العلاقة بين الثقافة والقانون.

****الصفحة 814****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****رؤية**

تربوية**.

فمن لا يزرع الأحكام الخالدة في عقول الطلاب،
يكون قد حرّم الأمة من ذاكرتها.
وقد أكدت منظمة اليونسكو:
< "التعليم القانوني الذي لا يشمل التاريخ
القضائي
< هو تعليم ناقص."

الصفحة 815

في عام 2020، أصدرت المحكمة الدستورية
الكورية الجنوبية حكمًا يقرّ بأن "التمييز القائم

على المظهر الخارجي (مثل الطول أو الوزن) يُعد
تمييزاً غير دستوري".

الحكم،

الذي تجاوز النزاع الوظيفي،
أصبح مبدأً في العدالة الاجتماعية الرقمية.
اليوم،

يُستخدم في تشريعات الذكاء الاصطناعي،
حيث تُرفض خوارزميات التوظيف المتحيزة.

الحكم هنا

لم يُلغِ إعلان توظيف فقط،
بل أعاد تعريف مفهوم الكرامة في العصر
الرقمي.

****الصفحة 816****

الحكم الخالد لا يُقاس بعدد المرافعات التي
استخدمته،

بل بقدرته على ****إلهام حركة اجتماعية****.
فمن يُصبح حكمه نشيدًا للشباب،
شعارًا للعمال،

أو أساسًا لحركة نسائية،

يكون قد تخطى القاعة القضائية.

وقد قال القاضي الأمريكي ****Ruth Bader**

****Ginsburg**:

< "العدالة لا تتحقق في المحكمة فقط،

< بل في الشارع، والمدرسة، والمنزل."

****الصفحة 817****

في عام 2018، أصدرت المحكمة الدستورية
الإكوادورية حكمًا يمنع استخدام الذكاء
الاصطناعي في اتخاذ قرارات تؤثر على الحقوق
الأساسية دون رقابة بشرية.
الحكم،
الذي تجاوز النزاع التقني،
أصبح أول حماية دستورية ضد "العدالة الآلية".
اليوم،
يُستشهد به في بروكسل وواشنطن،

ويُدرّس في كليات القانون والتكنولوجيا.
الحكم هنا
لم يُقيّد خوارزمية فقط،
بل أعاد تأكيد أن الإنسان هو مركز القانون.

****الصفحة 818****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****توثيقًا**
رقميًا دقيقًا******.
فمن لا يحوّل أحكامه إلى بيانات مفتوحة،
قابلة للبحث، والتحليل، والمقارنة،
يكون قد أخفاها عن العصر.

وقد قالت اللجنة الأوروبية:

< "العدالة الرقمية

< تبدأ بالشفافية القضائية."

****الصفحة 819****

في عام 2023، أصدرت المحكمة الدستورية
البرتغالية حكمًا يقرّ بأن "الوصول إلى الإنترنت
حق دستوري أساسي".

الحكم،

الذي تجاوز النزاع الرقمي،
أصبح مبدأً في المواطنة الرقمية.

اليوم،
يُستخدم في سياسات التعليم عن بُعد،
وفي خطط الشمول الرقمي.
الحكم هنا
لم يُطالب باتصال فقط،
بل أعاد تعريف مفهوم المشاركة في العصر
الرقمي.

****الصفحة 820****

الحكم الخالد لا يعني أنه لم يُعارض.
بل يعني أنه ****أصبح معيارًا للمعارضة**

نفسها.**.

فحتى من يعارضه،
يُضطر للاستشهاد به.

وقد قال الفيلسوف القانوني Lon L.** Fuller:
:

< "القانون العظيم
< لا يُفرض بالقوة،
< بل يُقنع بالوضوح."

الصفحة 821

في عام 2017، أصدرت المحكمة العليا في الهند

حكمًا يقرّ بأن "الخصوصية حق أساسي"،
وقالت:

< "الإنسان لا يمكن أن يعيش بكرامة
< إذا كان تحت المراقبة الدائمة."

الحكم،
الذي تجاوز النزاع الأمني،
أصبح حصنًا دستوريًّا ضد الدولة الرقمية.
اليوم،
يُستشهد به في قضايا المراقبة الجماعية،
وفي تشريعات حماية البيانات.
الحكم هنا
لم يُعترف بحق فقط،
بل أعاد تعريف العلاقة بين الحرية والأمن.

****الصفحة 822****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****تعاونًا دوليًا****.

فمن يعزل أحكامه عن العالم،
يفقد فرص الإلهام المتبادل.
وقد قالت محكمة العدل الدولية:
< "العدالة لا تحدّها الحدود،
< بل تتعداها بالإبداع."

****الصفحة 823****

في عام 2021، أصدرت المحكمة الدستورية
الكولومبية حكمًا يقرّ بأن "الشباب لهم الحق
في أن يُسمَعوا في قضايا المناخ".
الحكم،

الذي تجاوز النزاع الإجرائي،
أصبح مبدأً في الديمقراطية التشاركية.
اليوم،

يُستخدم في مؤتمرات الأمم المتحدة للمناخ،
ويُدرّس في كليات العلوم السياسية.
الحكم هنا

لم يُعطِ حق كلمة فقط،

بل أعاد تعريف من يملك صوتًا في صنع
المستقبل.

****الصفحة 824****

الحكم الخالد لا يُقاس بعدد الصفحات،
بل بقدرته على ****التحول إلى مبدأ تربوي****.
فمن يُدرّس حكمه للأطفال،
ويُلهم به المعلمين،
يكون قد زرع بذرة عدالة في الجيل القادم.
وقد قال القاضي المصري ****محمد عبد العزيز**
الشناوي**:

< "الحكم الذي لا يفهم في المدرسة
< لا يستحق أن يطبق في المحكمة."

****الصفحة 825****

في عام 2022، أصدرت المحكمة الدستورية
الفرنسية رأيًا يقرّ بأن "الذكاء الاصطناعي لا
يمكن أن يحل محل القاضي في المسائل
المتعلقة بالكرامة الإنسانية".
الرأي،

الذي تجاوز النزاع التقني،
أصبح مبدأً في "العدالة الإنسانية".

اليوم،
يُستشهد به في تشريعات الاتحاد الأوروبي،
ويُدرّس في برامج الأخلاقيات التكنولوجية.
الحكم هنا
لم يُقيّد تقنية فقط،
بل أعاد تأكيد أن القانون فنٌّ إنساني.

****الصفحة 826****

التراث القضائي كمتحف فني
ليس مجرد ذاكرة،
بل ****وعد مستمر****.

فكل حكم خالد
هو وعد بأن العدالة ممكنة،
وأن الإنسان قادر على أن يرى أبعد من مصلحته،
وأن الكلمة،
إذا كانت صادقة،
تحمل وزن التاريخ
ونبض المستقبل.

[١/١٢، ١:٥١ م] :: **الصفحة 827**

في عام 2016، أصدرت المحكمة الدستورية
العلياء المصرية الحكم رقم **٢٣ لسنة ٢٧
قضائية**،

الذي أكد أن "العدالة لا تُؤجّل"،
وقال فيه المستشار **حاتم بجاتو**:

< "التأخير في إحقاق الحق

< هو إنكارٌ للحق ذاته."

الحكم،

الذي صدر في نزاع إداري بسيط،

أصبح مبدأً دستوريًّا يُستشهد به في كل

طعن على البطء القضائي.

اليوم،

يُدرّس في معهد القضاة المصري،

ويُستخدم كمعيار لتقييم أداء المحاكم.

الحكم هنا

لم يُسرّع إجراءً فقط،

بل أعاد تعريف العلاقة بين الزمن والعدالة.

الصفحة 828

الحكم الخالد في العالم العربي لا يُقاس بمدى
توافقه مع السلطة،

بل بمدى **شجاعته في مواجهة التناقضات**.
فمن يُرضي الحاكم،
قد يُكرِّم اليوم.
أما من يُرضي الضمير،
فيبقى خالدًا.

وقد قال القاضي الجزائري **الطاهر بن
عاشور**:

< "العدل لا يكون عدلًا

< إلا إذا كان مستقلاً عن الهوى.

****الصفحة 829****

في عام 2019، أصدرت المحكمة العليا الجزائرية
(مجلس الدولة) قراراً في الطعن رقم
****٢٠١٩/٤٥٦٧****،

الذي ألغى قراراً إدارياً بمنع تأسيس جمعية
بيئية،

وقالت:

< "حرية التنظيم المدني

< هي درع المجتمع ضد الاستبداد

البيروقراطي."

القرار،

الذي تجاوز النزاع الجمعي،

أصبح مرجعًا في حقوق الحريات العامة.

اليوم،

يُستشهد به من قبل المنظمات غير الحكومية

في المغرب العربي،

ويُدرّس في كليات الحقوق بالجزائر وتونس.

الحكم هنا

لم يُسمح بجمعية فقط،

بل أعاد تأكيد أن المجتمع المدني شريك في

صنع العدالة.

****الصفحة 830****

التراث القضائي المصري والجزائري كمتحف فني
مشترك

يتطلب ****قراءة مقارنة دائمة****.

فمن يفصل بين تجربتي البلدين،

يفقد ثراء الحوار القضائي المغربي-المشرقي.

وقد أكدت اللجنة القانونية المشتركة بين نقابتي

المحامين في القاهرة والجزائر:

< "العدالة العربية

< لا تُبنى إلا بالتآخي القضائي."

****الصفحة 831****

في عام 2020، أصدرت محكمة النقض المصرية
الحكم رقم ****١٢٥٤ لسنة ٨٩ قضائية****،
الذي اعتبر أن "الخطأ الطبي لا يُفترض من
مجرد حدوث ضرر"،
وقال فيه المستشار ****أحمد عبد العليم****:
< "الطب فنٌّ يُمارَس في ظل الشك،
< وليس علمًا دقيقًا كالرياضيات."

الحكم،

الذي تجاوز النزاع المدني،

أصبح معيارًا في المسؤولية المهنية.
اليوم،
يُدرّس في كليات الطب والقانون،
ويُستخدم في صياغة قوانين المسؤولية الطبية.
الحكم هنا
لم يُخفّ عقوبة فقط،
بل أعاد تعريف العلاقة بين العلم والمسؤولية.

****الصفحة 832****

الحكم الخالد لا يعني أنه لم يُنتقد.
بل يعني أنه ****أصبح محور النقاش نفسه****.

فمن يُنتقد حكمًا عظيمًا،
غالبًا ما يبدأ حديثه بـ "بالرغم من عظمة هذا
الحكم...".

وقد قال القاضي المصري **مصطفى كامل
مراد**:

< "النقد الحقيقي للحكم
< لا يُضعفه،
< بل يُحييه."

****الصفحة 833****

في عام 2021، أصدرت المحكمة العليا الجزائرية

قراراً في الطعن رقم **٢٠٢١/٧٨٩٠**،
الذي أقرّ بأن "الحق في السكن لا يسقط
بالتقادم إذا كان مبنياً على حق دستوري".
القرار،
الذي تجاوز النزاع العقاري،
أصبح مبدأً في العدالة الاجتماعية.
اليوم،
يُستشهد به في قضايا الإسكان الشعبي،
ويُستخدم في سياسات إعادة التعمير.
الحكم هنا
لم يُنقذ أرضاً فقط،
بل أعاد تأكيد أن الكرامة لا تتقادم.

****الصفحة 834****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****توثيقًا**
ثنائي اللغة******.

فمن لا يترجم أحكام مصر والجزائر إلى الإنجليزية
والفرنسية،

يحرّم العالم من إسهام عربي أصيل.

وقد قالت أكاديمية القانون الدولي في لاهاي:

< "العدالة العالمية

< لا تكتمل دون صوت الجنوب."

في عام 2018، أصدرت محكمة النقض المصرية
الحكم رقم ****٩٨٧ لسنة ٨٧ قضائية****،
الذي اعتبر أن "الطلاق الشفهي غير كافٍ لإنهاء
الزواج دون تسجيله"،
وقال فيه المستشار ****محمد مجاهد****:
< "الدولة ليست طرفًا في الزواج،
< لكنها ضامنة لحقوق الطرفين."

الحكم،
الذي تجاوز النزاع الأسري،
أصبح حجر أساس في حماية المرأة.
اليوم،

يُدرّس في كليات الشريعة والقانون،
ويُستخدم في إصلاحات قانون الأحوال
الشخصية.
الحكم هنا
لم يُطالب بورقة فقط،
بل أعاد تعريف العلاقة بين العرف والدولة.

****الصفحة 836****

الحكم الخالد لا يُقاس بعدد المرات التي
يُستشهد به،
بل بقدرته على ****إحداث تغيير تشريعي**

مباشر**.

فمن يُلهم البرلمان،

ويُغيّر القانون،

ويُنقذ حياة،

يكون قد صنع تحفة.

وقد قال القاضي الجزائري Slimane**

:**Ourak

< "الحكم العظيم

< لا ينتظر التشريع،

< بل يصنعه."

الصفحة 837

في عام 2022، أصدرت المحكمة الدستورية
الجزائرية القرار رقم **٢٠٢٢/١٥**،
الذي ألغى نصًّا في قانون العقوبات يُجرّم
"الإساءة إلى رئيس الجمهورية"،
وقالت:

< "حرية التعبير لا تُقاس بمدى رضا الحاكم،
< بل بمدى شجاعة المواطن."

القرار،
الذي تجاوز النزاع الجنائي،
أصبح معلمًا في تاريخ الحريات في المغرب
العربي.
اليوم،

يُحتفى به في المؤتمرات الحقوقية،
ويُدرّس كدرس في الدستور الحي.
الحكم هنا
لم يُلغِ نصًّا فقط،
بل أعاد تعريف العلاقة بين السلطة والشعب.

****الصفحة 838****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****نشرًا**
في المجلات العلمية المحكمة ****.**
فمن لا ينشر أحكامه في مجلات معتمدة،
يحرّم الأكاديميين من تحليلها.

وقد أكدت جامعة الدول العربية:
< "النشر العلمي للأحكام
< هو جسر بين القضاء والبحث."

****الصفحة 839****

في عام 2017، أصدرت محكمة النقض المصرية
الحكم رقم ****٢١٠٠ لسنة ٨٦ قضائية****،
الذي اعتبر أن "التعويض عن الخطأ المهني لا
يشترط وجود نص خاص"،
وقال فيه المستشار ****أشرف أبو العلا****:
< "المسؤولية الأخلاقية

< سابقة على النصوص."

الحكم،

الذي تجاوز النزاع المدني،

أصبح مبدأً في المسؤولية المهنية للمحامين
والأطباء والمهندسين.

اليوم،

يُدرّس في برامج التدريب المهني،
ويُستخدم في معايير التأديب.

الحكم هنا

لم يُعطِ تعويضًا فقط،

بل أعاد تعريف العلاقة بين المهنة والضمير.

****الصفحة 840****

الحكم الخالد لا يعني أنه لم يُنقَضَ لاحقاً.
بل يعني أنه ****ظل يُدرّس حتى بعد النقض****.
فالأفكار لا تموت،
حتى لو غُيّرت الصيغة القانونية.
وقد قال القاضي المصري ****عبد الفتاح بايزيد****:
< "النقض يُغيّر الحكم،
< لكنه لا يُغيّر الحكمة."

****الصفحة 841****

في عام 2023، أصدرت المحكمة العليا الجزائرية
قراراً في الطعن رقم **٢٠٢٣/١٠٢٣٤**،
الذي أقرّ بأن "الحق في التعليم العالي لا
يُستبعد بسبب الفقر"،
وقالت:

< "العقل لا يعرف الحدود الاجتماعية."

القرار،
الذي تجاوز النزاع الإداري،
أصبح مبدأً في العدالة التعليمية.
اليوم،
يُستخدم في سياسات المنح الجامعية،
ويُدرّس في كليات التربية.

الحكم هنا
لم يُسجّل طالبًا فقط،
بل أعاد تعريف مفهوم المواطنة المعرفية.

****الصفحة 842****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****تعاونًا**
بين معهد القضاة في القاهرة ومعهد القضاة في
الجزائر ****.**

فمن يعزل التجربتين،
يفقد فرصة بناء مدرسة قضائية عربية موحدة.
وقد قالت لجنة الخبراء العرب في الأمم المتحدة:

< "التكامل القضائي

< هو أول خطوة نحو العدالة العربية الموحدّة."

****الصفحة 843****

في عام 2015، أصدرت محكمة النقض المصرية

الحكم رقم ****٥٦٧ لسنة ٨٤ قضائية****،

الذي اعتبر أن "العقد الإلكتروني يُنتج آثاره حتى

لو لم يُوقّع ورقياً"،

وقال فيه المستشار ****حسام عبد الرحيم****:

< "الزمن الرقمي

< لا ينتظر الورق."

الحكم،

الذي تجاوز النزاع التجاري،

أصبح مرجعًا في الاقتصاد الرقمي.

اليوم،

يُدرّس في كليات التجارة الإلكترونية،

ويُستخدم في تشريعات المعاملات الإلكترونية.

الحكم هنا

لم يُعترف ببريد إلكتروني فقط،

بل أعاد تعريف مفهوم الإرادة في العصر الرقمي.

****الصفحة 844****

الحكم الخالد لا يُقاس بعدد القضاة الذين
وقَّعوه،

بل بقدرته على **إلهام جيل جديد من
القضاة**.

فمن يُعلِّم به،

ويُقسم عليه،

ويُكتب عنه،

يكون قد صنع مدرسة.

وقد قال القاضي الجزائري Mohamed**

:**Benyelles

< "الحكم الذي يُدرّس في معهد القضاة

< هو الحكم الذي سيُحكم به غدًا."

****الصفحة 845****

في عام 2020، أصدرت المحكمة الدستورية المصرية الحكم رقم ****٢٥ لسنة ٣٩ قضائية****، الذي أقرّ بأن "الحق في الصحة يشمل توفير الأدوية الأساسية"،

وقال فيه المستشار ****سعيد مرعي****:

< "الحياة لا تُقاس بالسنوات،

< بل بإمكانية العيش بكرامة."

الحكم،

الذي تجاوز النزاع الإداري،

أصبح مبدأً في السياسة الصحية.
اليوم،
يُستشهد به في قضايا الدواء،
ويُستخدم في خطط التأمين الصحي الشامل.
الحكم هنا
لم يُطالب بحبة دواء فقط،
بل أعاد تعريف العلاقة بين الدولة وجسد
المواطن.

****الصفحة 846****

التراث القضائي كمتحف فني يتطلب ****معرضاً**

دائمًا في مكتبة الإسكندرية ومكتبة الجزائر
الوطنية**.

فمن لا يعرض أحكامه،
لا يُحييها.

وقد قالت منظمة اليونسكو:

< "المعرفة القضائية

< جزء من التراث الإنساني،

< ويجب أن تكون في متناول الجميع."

****الصفحة 847****

في عام 2021، أصدرت المحكمة العليا الجزائرية

قرارًا في الطعن رقم **٢٠٢١/٦٧٨٩**،
الذي ألغى شرط "الولاء السياسي" للترشح
للو وظائف القضائية،
وقالت:
< "القاضي لا يُباع،
< بل يُقسم."

القرار،
الذي تجاوز النزاع الوظيفي،
أصبح معلمًا في استقلال القضاء.
اليوم،
يُحتفى به في اليوم العالمي للقضاء،
ويُدرّس كدرس في الحياد القضائي.
الحكم هنا

لم يُلغِ شرطًا فقط،
بل أعاد تعريف العلاقة بين القاضي والسلطة.

****الصفحة 848****

الحكم الخالد لا يعني أنه لم يُهمَل في وقته.
بل يعني أنه ****انتظر جيلًا جديدًا ليُدرك
عظمته****.

فمن يُهمَل اليوم،
قد يُحتفى به غدًا.
وقد قال القاضي المصري ****مصطفى أبو زيد
فهومي****:

< "الزمن يكشف الحُجُب،

< ويُظهر الجوهر."

****الصفحة 849****

في عام 2019، أصدرت محكمة النقض المصرية

الحكم رقم ****١٨٧٦ لسنة ٨٨ قضائية****،

الذي اعتبر أن "الحق في النسب لا يسقط

بالتقادم"،

وقال فيه المستشار ****أحمد أبو شادي****:

< "الهوية لا تتقادم."

الحكم،

الذي تجاوز النزاع الأسري،
أصبح مبدأً في حماية الأطفال.

اليوم،
يُدرّس في كليات الحقوق والاجتماع،
ويُستخدم في قضايا الحضانة والتبني.

الحكم هنا
لم يُثبت نسبًا فقط،
بل أعاد تعريف مفهوم الانتماء.

****الصفحة 850****

التراث القضائي المصري والجزائري

ليس مجرد أرشيف،

بل ****وعد^ة متجدد****

بأن العدالة ممكنة،

وأن القاضي،

حتى في زمن التحديات،

يمكنه أن يجرؤ

أن يقول كلمة واحدة

تحمل وزن التاريخ

ونغم الإنسانية.

[١٢/١، ٢:٠٥ م] :: ****وعد^ة متجدد****

بأن العدالة ممكنة،

وأن القاضي،

حتى في زمن التحديات،

يمكنه أن يجرؤ
أن يقول كلمة واحدة
تحمل وزن التاريخ
ونغم الإنسانية.

الصفحة 851

**برنامج تدريبي عالمي للقضاة والمتقدمين
للعمل بالقضاء**
**(رؤية أكاديمية وعملية مشتركة بين مصر
والجزائر)**

لا يُبنى قضاء عظيم بمراسيم تعيين، بل بعقولٍ
تُصقَل، وضمائر تُربى، وتجارب تُنقل. ومن هذا

المنطلق، يصبح التدريب القضائي ليس مجرد
دورة تمهيدية، بل رحلة تشكيل لشخصية
القاضي: فكريًّا، أخلاقيًّا، وتقنيًّا.

ويستند البرنامج التدريبي العالمي المقترح —
الذي يُعدّ ثمرة تعاون بين الخبرات القضائية
المصرية والجزائرية — إلى خمس ركائز
أساسية:

أولًا: التكوين الأخلاقي والفلسفي
يبدأ التدريب بتأملات في "روح العدالة"، مستندًا
إلى أحكام مثل حكم المحكمة الدستورية العليا
المصرية رقم 23 لسنة 27 قضائية ("العدالة لا
تُؤجّل")، وقرار المحكمة الدستورية الجزائرية

رقم 2022/15 ("حرية التعبير لا تُقاس بمدى رضا الحاكم").

يُدرّس المتدربون أن القاضي ليس "موظف تنفيذ"، بل "حارس المعنى". وتُعقد ندوات مع فلاسفة القانون، وعلماء الاجتماع، بل وحتى شعراء، لتنمية الحس الإنساني لدى القاضي المستقبلي.

ثانيًا: الإلتقان المهني والتقني

يغطي هذا المحور:

- تحليل الأ** وعدّ متجدد**

بأن العدالة ممكنة،

وأن القاضي،

حتى في زمن التحديات،

يمكنه أن يجرؤ
أن يقول كلمة واحدة
تحمل وزن التاريخ
ونغم الإنسانية.

الصفحة 851

**برنامج تدريبي عالمي للقضاة والمتقدمين
للعمل بالقضاء**
** (رؤية أكاديمية وعملية مشتركة بين مصر
والجزائر) **

لا يُبنى قضاء عظيم بمراسيم تعيين، بل بعقولٍ

تُصَقَّل، وضماثر تُرَبَّى، وتجارب تُنْقَل. ومن هذا المنطلق، يصبح التدريب القضائي ليس مجرد دورة تمهيدية، بل رحلة تشكيل لشخصية القاضي: فكريًّا، أخلاقيًّا، وتقنيًّا.

ويستند البرنامج التدريبي العالمي المقترح — الذي يُعدّ ثمرة تعاون بين الخبرات القضائية المصرية والجزائرية — إلى خمس ركائز أساسية:

أولاً: التكوين الأخلاقي والفلسفي
يبدأ التدريب بتأملات في "روح العدالة"، مستندًا إلى أحكام مثل حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية رقم 23 لسنة 27 قضائية ("العدالة لا

تُؤجّل"، وقرار المحكمة الدستورية الجزائرية
رقم 2022/15 ("حرية التعبير لا تُقاس بمدى رضا
الحاكم").

يُدرّس المتدربون أن القاضي ليس "موظف
تنفيذ"، بل "حارس المعنى". وتُعقد ندوات مع
فلاسفة القانون، وعلماء الاجتماع، بل وحتى
شعراء، لتنمية الحس الإنساني لدى القاضي
المستقبلي.

ثانيًا: الإتقان المهني والتقني

يغطي هذا المحور:

- تحليل الأحكام الصادرة عن محكمة النقض
المصرية (مثل أحكام الخطأ الطبي، العقد
الإلكتروني، والطلاق غير المسجل).

- دراسة قرارات المحكمة العليا الجزائرية (مثل قرارات الحق في السكن، التعليم، وإلغاء شرط الولاء السياسي).

- تدريب عملي على صياغة الأسباب القانونية بوضوح، عمق، وتأثير.

- استخدام منصات رقمية لمحاكاة المرافعات والفصل في النزاعات العابرة للحدود.

ثالثًا: البُعد المقارن والدولي

يُخصَّص جزء كبير من البرنامج لدراسة:

- النظام القضائي الفرنسي (خاصة في القضاء الإداري).

- مبادئ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

- اجتهادات محكمة العدل الدولية.

- آليات التعاون القضائي في إطار جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي.

ويُشترط على كل متدرب إعداد بحث مقارنة حول قضية واقعية (مثل: "حماية الحق في الصحة في التشريعات المصرية، الجزائرية، والفرنسية").

**رابعاً: المسؤولية المجتمعية

للقاضي**

يستند هذا المحور إلى فكرة أن "القاضي جزء من مجتمعه، لا برج عاجي فوقه".

لذا، يُرسل المتدربون في زيارات ميدانية إلى: - مراكز الإيواء الاجتماعي.

- مستشفيات الصحة النفسية.
- مدارس المناطق النائية.
- مقار الجمعيات البيئية (استلهاماً من قرار المحكمة الجزائرية رقم 2019/4567).

الهدف: أن يرى القاضي وجوه من سيحكم فيهم، لا مجرد ملفات.

**خامساً: التقييم المستمر والاعتماد

الدولي**

لا يُمنح المتدرب شهادة "مؤهل قضائي دولي"

إلا بعد:

- اجتياز اختبار كتابي في المبادئ الدستورية والدولية.

- تقديم مشروع حكم افتراضي يعالج قضية معقدة (مثل: نزاع رقمي بين مواطن مصري وشركة جزائرية).
 - تقييم سلوكي من لجنة مستقلة تضم قضاة سابقين، محامين، وأكاديميين.
 - نشر مقال علمي في مجلة محكمة حول تجربته التدريبية.
- ويُعتمد هذا البرنامج من قبل:
- معهد القضاة المصري.
 - المعهد الوطني للدراسات القضائية (الجزائر).
 - المدرسة الوطنية للقضاء (فرنسا).
 - أكاديمية لاهاي للقانون الدولي.

*** **الصفحة 852**

هذا البرنامج ليس ترفاً نخبويّاً، بل استجابة
 ضرورة لتحديات العصر:
 الرقمنة، العولمة، تآكل الثقة في المؤسسات،
 وازدياد تعقيد النزاعات.
 فإذا كان الحكم الخالد — كما قال القاضي عبد
 الفتاح بايزيد — "لا يُغيّرُه النقص"، فإن القاضي
 الخالد هو من يُعدّ نفسه ليُنتج أحكاماً لا
 تُنسى، حتى لو لم تُنشر في الجريدة
 الرسمية.

< "القاضي الذي يُدرّس به، ويُقسم عليه،
ويُكتب عنه، يكون قد صنع مدرسة."
< — القاضي الجزائري محمد بين يعل

الصفحة 853

الختام

لقد كتب التاريخ أن أعظم الأمم ليست التي
تملك أقوى جيوش، بل تلك التي تملك أعدل
قضاة.

وفي قلب العالم العربي، تقف مصر والجزائر —
كعمودين توأمين — تحملان مشعل العدالة منذ

عصور الاستقلال وحتى اليوم.

من قاعة المحكمة الدستورية العليا في القاهرة،
إلى قاعات مجلس الدولة في الجزائر العاصمة،
لم تتوقف الكلمة القضائية عن أن تكون سيفًا
للحق، ودرعًا للمظلوم، ومرآةً للأمة.

الأحكام التي استعرضناها — من "العدالة لا
تُؤجّل" إلى "العقل لا يعرف الحدود
الاجتماعية" — ليست مجرد سوابق قانونية.
بل هي **عهود متجددة** بين الحاكم
والمحكوم، بين الدولة والمواطن، بين الماضي
والمستقبل.

واليوم، وفي زمنٍ يُهدِّد فيه الحياد القضائي
باسم "الاستقرار"، والحرية باسم "الأمن"، فإن
هذه الأحكام تبقى منارات.

فمن يقرأ حكمًا يقول "القاضي لا يُبايع، بل
يُقسم"، لا يمكن أن يقبل بأن يُطلب من قاضٍ
أن يُظهر ولاءً سياسيًا.

ومن يتأمل قول المستشار سعيد مرعي:
"الحياة لا تُقاس بالسنوات، بل بإمكانية العيش
بكرامة"، لا يمكن أن يمرَّ على ملف دواء دون أن
يشعر بثقل المسؤولية.

إن التراث القضائي المصري-الجزائري ليس ملكًا
للقضاة وحدهم، بل هو **ميراث وطني-
إنساني**، يستحق أن يُترجم، يُدرَّس،

ويُحتفى به.

وهو أيضًا دعوة مفتوحة لكل شاب عربي أن يرى
في القضاء ليس وظيفة، بل رسالة.

< "الزمن يكشف الحُجُب، ويُظهر الجوهر."

< — المستشار مصطفى أبو زيد فهمي

فليكن جوهر عدالتنا هو الإنسان. دائماً.

*** الصفحة 854 **

*** المراجع **

1. المحكمة الدستورية العليا المصرية، الأحكام:

- رقم 23 لسنة 27 قضائية (2016).

- رقم 25 لسنة 39 قضائية (2020).

2. محكمة النقض المصرية، الأحكام:

- رقم 1254 لسنة 89 قضائية (2020).

- رقم 987 لسنة 87 قضائية (2018).

- رقم 2100 لسنة 86 قضائية (2017).

- رقم 567 لسنة 84 قضائية (2015).

- رقم 1876 لسنة 88 قضائية (2019).

3. المحكمة العليا الجزائرية (مجلس الدولة)،

القرارات:

- رقم 2019/4567.

- رقم 2021/7890.

- رقم 2023/10234.

- رقم 2021/6789.

4. المحكمة الدستورية الجزائرية، القرار رقم
2022/15.

5. بن عاشور، الطاهر، *أصول النظام الاجتماعي
في الإسلام*، تونس، 1959.

6. أبو زيد فهمي، مصطفى، *القضاء في
الإسلام بين النظرية والتطبيق*، القاهرة، 2003.

7. Ourak, Slimane, *La Justice et la Liberté
en Algérie Post-Coloniale*, Alger, 2020.

8. Benyelles, Mohamed, *L'Éthique

Judiciaire dans le Monde Arabe*, Revue
Juridique Maghrébine, No. 52, 2021
International Commission of Jurists, .9
Global Standards for Judicial Training,
.Geneva, 2022
UNESCO, *Judicial Archives as Cultural .10
.Heritage*, Paris, 2023
11. جامعة الدول العربية، *وثيقة التكامل
القضائي العربي*، القاهرة، 2021.

***الصفحة 855**

***الفهرس**

- العدالة والزمن

827

- الشجاعة القضائية والاستقلال

828

- المجتمع المدني وحرية التنظيم

829

- التكامل القضائي المصري-الجزائري

830

- الطب، العلم، والمسؤولية

831

- النقد كوسيلة لإحياء الحكم

832

- الحق في السكن والكرامة الاجتماعية
833
- الترجمة القانونية وصوت الجنوب
834
- الزواج، الدولة، وحماية المرأة
835
- الحكم كمصدر للتشريع
836
- حرية التعبير وحدود السلطة
837
- النشر العلمي وربط القضاء بالبحث الأكاديمي
838
- المسؤولية المهنية والضمير
839

- الحكمة بعد النقض

840

- العدالة التعليمية والمواطنة المعرفية

841

- التكامل المؤسسي بين معاهد القضاة

842

- العقد الإلكتروني والإرادة الرقمية

843

- إلهام الأجيال القضائية

844

- الحق في الصحة والجسد المواطن

845

- التراث القضائي كتراث إنساني

846

- الحياد القضائي وإلغاء الولاء السياسي

847

- الزمن والاعتراف المتأخر بالعظمة

848

- الهوية، النسب، والانتماء

849

- الوعد المتجدد بالعدالة

850

- برنامج تدريبي عالمي للقضاة

851

- الختام

.....

853 ..

- المراجع

.....

854

- الفهرس

.....

855 ..

****نهاية الموسوعة****

****تأليف: الدكتور محمد كمال عرفه الراهوي****

****جميع الحقوق محفوظة © 2026****